حصيلة مجلس المستشارين للسنة التشريعية

2016-2015

الكتاب الثاني:

الجلسات العامة واللجان الدائمة

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده

صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن

الجزء الأول:

الجلسات العامة

تقديـــــم

تقديـــــــم

سجلت السنة التشريعية 2015-2016، وهي السنة الأولى من الولاية التشريعية الجديدة بعد خروج مجلس المستشارين من نطاق الفترة الانتقالية المنصوص عليها في الفصل 176 من الدستور، وإقامة المجلس في صيغته الدستورية الجديدة في محطة 2 أكتوبر 2015، عقد 72 جلسة عامة خلال هذه السنة، 33 منها في الدورة الأولى و38 في الدورة الثانية، بالإضافة إلى جلسة عامة واحدة خلال الدورة الاستثنائية لمجلسي البرلمان في 12 مارس 2016، وذلك في مدة زمنية ناهزت 118 ساعة و39 دقيقة، تراوحت بين 58 ساعة و40 دقيقة في دورة أكتوبر 2015 وحوالي 57 ساعة في دورة أبريل 2016.

وبهذه المناسبة، تنبغي الإشارة إلى ملاحظة عامة تتجلى في تقارب عدد الجلسات العامة المنعقدة خلال الدورتين العاديتين، على الرغم من الارتفاع الطفيف لعدد هذه الجلسات في دورة أبريل، والذي يرجع بالأساس إلى تخصيص المجلس جلسات لتقديم ومناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات والجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، بالإضافة الى انتخاب المجلس لأول مرة في جلسة عامة لثلاثة أعضاء بالمحكمة الدستورية.

وتتوزع الجلسات العامة المنعقدة خلال السنة التشريعية برمتها بين 26 جلسة خصصت للتشريع، و31 جلسة للأسئلة الشفهية، وأربعة جلسات شهرية لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة حول الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، فضلا عن سبعة جلسات خاصة.

وقد انعكست الحصيلة السالفة الذكر على عدد النصوص التشريعية المصادق عليها، والتي بلغت خلال السنة التشريعية 111 نصا قانونيا، صودق على أغلبها في دورة أبريل 2016، بحيث وافق المجلس خلال هذه الدورة على 87 مشروع قانون، منها 6 قوانين تنظيمية و32 اتفاقية دولية، و4 مقترحات قوانين.

وفي الجانب الرقابي، أجاب السيدات والسادة أعضاء الحكومة خلال جلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية ما مجموعه 481 سؤالا، منها 183 سؤالا آنيا، والتي تناولت مواضيع راهنية، إلى جانب المواضيع المطروحة في جلسات تقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة (الفصل 100 من الدستور).

وتطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، تميزت هذه السنة كذلك بعقد جلسة لمناقشة

وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة، وهي الجلسة الثانية في ظلّ دستور 2011.

أما في ما يتعلق بمستوى الحضور في الجلسات العامة، فقد تحسّن مؤشره بالمقارنة مع السابق، إذ بلغ في بعض الجلسات نسبة 91.5%. مع ملاحظة أن أغلب تغيّبات السادة أعضاء المجلس أصبحت مشفوعة برسائل اعتذار تبرّر دواعي عدم مواكبة أشغال الجلسات العامة.

وفي نفس السياق، عرفت الجلسات الشهرية لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حضورا مكثفا يناهز ثلثي (3/2) أعضاء المجلس.

هذا، وتفاعلا مع القضايا الوطنية ذات الأولوية، عقد مجلسا البرلمان، بناء على طلب كافة أعضاء مجلس النواب وكافة أعضاء مجلس المستشارين، دورة استثنائية في 12 مارس 2016، استمع وناقش خلالها أعضاء المجلسين تصريح السيد رئيس الحكومة حول اخر مستجدات قضية وحدتنا الترابية في ضوء تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة في الموضوع.

وللمزيد من التفاصيل، يرصد هذا الكتيب مضامين واحصائيات تتعلق بأشغال الجلسات العامة، وملخصات لأهم ما راج خلالها في الملحق.

المحور الأول:

الحصيلة الإجمالية

لأشغال الجلسات العامة

خلال السنة التشريعية 2015-2016

أولا: الحصيلة الإجمالية لأشغال الجلسات العامة خلال السنة التشريعية 2016ـ2015

أشغال الجلسات العامة	دورة أكتوبر2015		الدورة الاستثنائية	دورة أبريل 2016		مجموع السنة التشريعية	
	عدد الجلسات المنعقدة	المدة التي استغرقتها		عدد الجلسات المنعقدة	المدة التي استغرقتها	عدد الجلسات المنعقدة	المدة التي استغرقتها
جلسات الأسئلة الشفوية	14	24 ساعة و26 دقيقة	جلسة 12 مارس 2016 للاستماع إلى تصريح السيد رئيس الحكومة بخصوص آخر مستجدات القضية الوطنية. بطلب من كافة أعضاء مجلس النواب وكافة أعضاء مجلس المستشارين.	17	30 ساعة و42 دقيقة	31	55 ساعة و08 دقائق
جلسات التشريع	13	20 ساعة و53 دقيقة		13	10 ساعات و6 دقائق	26	30 ساعة و59 دقيقة
الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة.	02	5 ساعات و46 دقيقة		02	5 ساعات و27 دقيقة	04	11 ساعة و13 دقيقة
الجلسات المخصصة لتقديم ومناقشة تقارير المؤسسات والهيئات المشار إليها في الدستور (ف. 148 و 160)	--	----		02	3 ساعات و52 دقيقة	02	3 ساعات و52 دقيقة
جلسة مخصصة لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها (ف.101 من الدستور)	--	----		01	3 ساعات 23 دقيقة	01	3 ساعات و23 دقيقة
جلسات مختلفة	04	7 ساعات و35 دقيقة		03	3 ساعات و24 دقيقة	07	10 ساعات و59 دقيقة
المجموع	33	58 ساعة و40 دقيقة	3 ساعات و05 دقائق	38	56 ساعة و54 دقيقة	72	118 ساعة و39 دقيقة

المحور الثاني:

حصيلة أشغال الجلسات العامة

خلال دورة أكتوبر 2015

كلمة السيد عبد الحكيم بن شماش

إثر انتخابه رئيسا جديدا لمجلس المستشارين

13 أكتوبر 2015

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يطيب لي في هذه اللحظة الديمقراطية بامتياز، أن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الكبير لجميع عضوات وأعضاء مجلسنا الموقر بمختلف روافدهم السياسية والمحلية والنقابية والمهنية، إزاء الثقة الغالية التي وضعتموها في شخصي المتواضع، بحيث جعلتموني أتقلد مسؤولية رئاسة مجلس المستشارين بثقلها الوطني، وبجسامة حمولتها السياسية والمؤسساتية، لاسيما في ظل تشكيلة وفلسفة دستورية متقدمة، تجعل من المجلس رافعة حقيقة للجهوية الموسعة، بأسسها المجالية، ومتطلباتها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

وأود في مستهل كلمتي هاته، أن أنوه بالأخ المنافس، على المنافسة الشريفة والروح الديمقراطية العالية التي أبان عنها، قبل وأثناء وبعد العملية الانتخابية الخاصة باختيار رئيس جديد لمجلسنا الموقر.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

مشاعر الاعتزاز والافتخار بجسامة المسؤولية تغمرني، وأنا أقف أمامكم لافتتاح مرحلة جديدة من حياة مجلس المستشارين، فبعد هذا الانتخاب يكون المشهد الانتخابي الوطني المتميز ما بعد دستور 2011 قد اكتمل، إيذانا للانتقال من دائرة التنافس والتباري الشريف إلى التعاون والتوافق البناء في خدمة الصالح العام، وذلك للدخول بمجلس المستشارين في مرحلة دستورية جديدة، وهي مرحلة نتوخى من خلالها جماعة العمل بجدية ومسؤولية، على المستوى التشريعي والرقابي والدبلوماسي من أجل الإسهام الفعال في المحافظة على صلابة النموذج المغربي وتحقيق المزيد من الإشعاع للتجربة المغربية إقليميا وقاريا ودوليا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إنني إذ أشكركم على هذه الثقة الغالية، أصارحكم أن الشعور الجارف بثقل المسؤولية التي قلدتموني إياها، يملي علي الجهر بإعلان التزامي الأخلاقي لإذكاء وترسيخ قيم التعاون والشراكة مع الجميع، كما تملي علي تمجيد روح العمل الجماعي والبحث الدائم على أفضل السبل لإدماج كل التعبيرات والكفاءات والطاقات والمبادرات لجعل مجلس المستشارين مؤسسة دستورية لصيقة بالواقع المغربي وشديدة الحساسية لحرارة حياته اليومية.

لقد أكد جلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم الجمعة الماضي، بمناسبة افتتاح هذه الدورة التشريعية:

"إن تمثيل المواطنين أمانة عظمى على المنتخبين والأحزاب، سواء بالوفاء بوعودهم اتجاه الناخبين أو من خلال العمل على الاستجابة لانشغالاتهم الملحة، وهي مسؤولية وطنية تقتضي من الجميع الارتفاع إلى مستوى اللحظة التي تعيشها بلادنا."

لذلك فإن الإخلاص لهذه الأمانة العظمى والارتقاء للحظة التاريخية التي تعيشها بلادنا يلزم مجلسنا أن يظل حاضنا لمختلف التعبيرات السياسية ومستوعبا لكل الاجتهادات، وقادرا على صهر كل المبادرات، لذلك، ولتحقيق هذا المبتغى، أعدكم زميلاتي زملائي المستشارين، أنني بقدر ما سأعمل جاهدا على ترسيخ قواعد التعاون والتكامل البناءين مع الحكومة على قاعدة مبدأ فصل السلط ومع مجلس النواب وباقي الهيئات والمؤسسات الدستورية، فإنني سأجعل من هذه الأمانة التي قلدتموني، مسؤولية على عاتقي لخدمة وتكريس ثقافة الشراكة والتوافق الإيجابي " ليظل الوطن فوق الجميع" كما حث على ذلك جلالة الملك نصره الله.

أتعهد أمامكم على أنني سأتخذ من المقاربة التشاركية منهاجا مستمرا للتواصل مع جميع الهيئات السياسية للمجلس، من مكتب، وفرق ومجموعات برلمانية، ولجان دائمة، في أفق التدبير الإستراتيجي الأمثل والأنجع للملفات التشريعية والرقابية والدبلوماسية، من منطلق تصور إستراتيجي يهدف إلى الرفع من المكانة المؤسساتية للمجلس، فيصبح عندئذ بحق صرحا شاهدا على الديمقراطية التمثيلية، ومنبرا حقيقيا للدفاع عن المصالح الوطنية الكبرى لجميع الفئات الشعبية.

واعتبارا لأن بلدنا قد سطرت أهدافا تنموية شمولية، وفتحت أوراشا اقتصادية واجتماعية وحقوقية عديدة، فإنه ينتظر من المجلس في إطار التكامل مع مجلس النواب أن يكون في صلب هذه الرهانات، مستحضرا لأبعادها وداعما لها باقتراحات وعطاءات أعضائه، وأن يرفع من سقف الانتظارات الوطنية من مدخل الاعتماد على خبرة وكفاءة وحرفية تشكيلته المتسمة بالتنوع والتعدد المحلي والمهني والاجتماعي والاقتصادي، وهي تشكيلة يتعين استثمارها، دون تمييز أو إقصاء، لبناء وحدة توافقية دامجة لا تعترف على صعيد عمل المجلس إلا بعملة وحيدة وهي المصلحة الوطنية في إطار المغرب الموحد للجهات، وذلك تماشيا مع ما أكد عليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في الخطاب الذي ألقاه جلالته بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة بمقر البرلمان:

" ... إن السنة التشريعية التي نفتتحها اليوم، حافلة بالتحديات، وتتطلب العمل الجاد والتحلي بروح الوطنية الصادقة لاستكمال إقامة المؤسسات الوطنية.

لأن المؤسسات لا تهم الأغلبية وحدها أو المعارضة، وإنما هي مؤسسات يجب أن تكون في خدمة المواطنين دون أي اعتبارات أخرى.

لذا، ندعو لاعتماد التوافق الإيجابي في كل القضايا الكبرى للأمة. غير أننا نرفض التوافقات السلبية التي تحاول إرضاء الرغبات الشخصية والأغراض الفئوية على حساب مصالح الوطن والمواطنين، فالوطن يجب أن يظل فوق الجميع... ." (انتهى كلام صاحب الجلالة نصره الله).

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يغمرني شعور بالاعتزاز وأنا أخلف في هذه المسؤولية أحد الشخصيات الكبيرة في الوطنية الحقيقية والصادقة ونصرة الديمقراطية وقيم الحداثة.

إنه شعور بالاعتزاز الممزوج بالحرج والتقدير، أن أجلس على هذا المنبر الموقر وأمام هذا المجلس المحترم، وأنا أستلم أمانة مشعل هذه المؤسسة الدستورية من الأخ والزميل والوطني المخلص الدكتور محمد الشيخ بيد الله، وهو حافز كبير على العمل والجد والاجتهاد لنكون في مستوى ما راكمته هذه المؤسسة من مكتسبات وإنجازات وأدوار، كانت كلها تهدف إلى تعميق مكانة مجلس المستشارين في المشهد الديمقراطي المغربي.

إنني من هذا المنبر، أوجه تحية تقدير واعتزاز لرئيسنا الدكتور محمد الشيخ بيد الله، ولكافة السادة الرؤساء المحترمون الذين سبقونا وساهموا في إحراز هذا التراكم الإيجابي الذي يطوقنا جميعا بمسؤولية تحصينه وتطويره، ونتوقف بهذه المناسبة للترحم على من غادرنا منهم إلى دار البقاء.

إن التمتع بشرف تحمل مسؤولية رئاسة مجلس المستشارين بعد الدكتور الشيخ محمد بيد الله، هو أمانة وتحد في نفس الوقت، ذلك أن ما تميزت به الولاية الأخيرة من حيوية في المبادرات، ونشاط في التشريع، وجرأة ودقة في المراقبة، وإبداع في البحث، وتأصيل للوظائف الجديدة لمجلس المستشارين، يجعلنا أمام مسؤولية تحصين وتثبيت المكتسبات من جهة، وتقويتها وتحسينها من جهة أخرى، لذلك فإننا عازمون على مواصلة الطريق والمضي في استمرارية نوعية تعزز مكانة مجلس المستشارين بصفة خاصة والبرلمان المغربي بصفة عامة، كما توخاها المشرع الدستوري، وكما يتطلع إليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والشعب المغربي قاطبة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن ما راكمه مجلس المستشارين في التجارب السابقة، نعتبره حافزا ومؤطرا لنا، لنواصل معا بناء مستقبل تكون فيه المؤسسات كما قال جلالته :"هي الضمانة الحقيقية لحقوق المواطنين، وللخدمات التي يحتاجونها، والتي لا تقبل أن تكون رهينة أهواء الأشخاص ورغباتهم".

لهذا فإن مسؤوليتنا اليوم، هي ضمان استمرارية نوعية على أرضية أحكام دستور 2011، وما تمنحه من صلاحيات ووظائف متقدمة، وفي أفق تمكين الحياة السياسية من دينامية مؤسساتية ينخرط فيها الجميع بروح التكامل والتعاون والتفاعل والتوافق البناء.

هكذا، فإن أولياتنا، ترتبط بمواصلة العمل لتثبيت فعالية مجلس المستشارين، وتعزيز حيويته وشفافيته التي تجعله يتمتع بكل مواصفات المؤسسة الديمقراطية، والالتزام بكل الأحكام الدستورية، التي تضمن التطبيق الفعلي لحقوق الأقلية والمعارضة، وحماية حرية الرأي المخالف، وتثمين المبادرات والاجتهادات المواطنة والهادفة إلى تقوية حق المواطنات والمواطنين في التشريع والمراقبة، وكل هذا لن يتأتى إلا بجعل مجلس المستشارين فضاءا للنقاش الديمقراطي العقلاني المترفع عن كل اعتبار سياسوي، وجعل انشغالاته في صلب انشغالات وهموم عموم المواطنين على اختلاف مواقعهم وحاجياتهم.

وتعزيزا لجسور التواصل الدائم بين مجلس المستشارين وعموم المواطنين، وتقوية لشفافية المجلس وتنشيط ثقافة المواطنة، وتمكين كل المواطنين من مواكبة مختلف مناحي الحياة البرلمانية، وجعلهم على بينة من تفاصيل اشتغال ممثليهم بالبرلمان، سنعمل جاهدين على تقوية الجانب التواصلي لمؤسستنا وتعزيز انفتاحها من خلال توفير مناخ سليم في علاقتنا بممثلي وسائل الإعلام، وضمان الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بالحياة البرلمانية والعمل بجدية لإخراج مشروع التلفزة البرلمانية إلى حيز الوجود.

وفي مجال الديبلوماسية البرلمانية والعلاقة مع المنتديات البرلمانية الإقليمية والقارية، فإنها ستحظى بأولوية كبرى، فعدالة قضيتنا الوطنية، وقوة اندماجنا وتماسكنا الوطني، ومشروعية ومصداقية مؤسساتنا السياسية، لازالت تحتاج منا إضافة مجهود أكبر، ليس فقط للتعريف بالتحولات التي تعيشها المملكة المغربية، وما تحقق على درب الدمقرطة والتحديث، بل لقطع الطريق على مغالطات الخصوم والأعداء، وتنوير الرأي العام الدولي بمكتسباتنا وإنجازاتنا. لهذا وانطلاقا من المكتسبات التي حققها مجلسنا الموقر في هذا الصدد، سنعمل على تطوير أداء وأسلوب دبلوماسيتنا البرلمانية، والتركيز بشكل كبير على هذه الواجهة، حتى نجعل من كل المحافل والمنتديات البرلمانية الإقليمية والقارية واجهة نضالية للدفاع عن وحدتنا الترابية وصوابية نهجنا الديمقراطي، وقوة بنائنا الوطني.

السيّدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن رهان تعزيز فعالية وحيوية مجلس المستشارين، تستوجب منا أيضا تثمين وتتميم المجهود الكبير الذي انخرطت فيه رئاسة المجلس المنتهية ولايتها، في مجال تطوير وتحديث الإدارة البرلمانية، وتنمية مواردها البشرية، وتحسين ظروف اشتغالها، والرفع من مردوديتها.

لذلك، فإننا وانطلاقا من إيماننا العميق بالأدوار الكبيرة التي تضطلع بها الإدارة البرلمانية، وتقديرا منا للكفاءات العالية التي يزخر بها هذا المجلس، واعترافا منا بعطاءاتها، فإن جهدنا سينصب على مواصلة الأوراش التي انطلقت في اتجاه عصرنة وتحديث إدارة مجلس المستشارين، والعمل على تحصين المكتسبات وتحسينها وإغنائها انسجاما مع الشعارات التي مافتئت تنادي بها الفعاليات النقابية بالمجلس، والتي ستظل في فلسفتنا التدبيرية شريكا محوريا مصاحبا لكل الأوراش والمبادرات التي سيعرفها مجلسنا الموقر.

السيدات والسادة المحترمون،

إنني أعلن بعد استئذانكم أنني سأشرع منذ الآن في مباشرة الاتصالات مع مختلف مكوّنات مجلسنا لاستكمال انتخاب هيئات مجلسنا الموقر، وتحديد أولوياتنا.

وفقنا الله وإياكم لما فيه خير للوطن.

انتخاب رئيس المجلس والترتيبات المتخذة لإقامة هياكله
جلسة الثلاثاء 13 أكتوبر 2015

تمثل الولاية التشريعية 2015-2021 أول ولاية تعقب انتخاب مجلس المستشارين في صيغته الدستورية الجديدة وفقا لأحكام دستور يوليوز 2011، وعليه شكل افتتاح دورة أكتوبر 2015 لحظة انطلاق اتخاذ جملة من التدابير ذات الطابع التأسيسي بالنسبة لمجموع هياكل المجلس.

وفي هذا الصدد، عقد المجلس في الثلاثاء الأول الموالي لافتتاح الدورة، المؤرخ في 13 أكتوبر 2015، جلسة عمومية خصصت لانتخاب رئيس المجلس، الذي ترشح له كلّ من المستشار السيد عبد الصمد قيوح عن حزب الاستقلال والمستشار السيد عبد الحكيم بن شماش عن حزب الأصالة والمعاصرة ، وقد أسفر هذا الاقتراع الذي جرى في دورين على انتخاب السيد عبد الحكيم بن شماش برئاسة مجلس المستشارين.

وعقب انتخابه، أشرف السيد الرئيس المنتخب على عدد من المشاورات، شاركت فيها مختلف المكونات السياسية والنقابية والممثلة بالمجلس، أفضت إلى الاتفاق على إجراءات قانونية وعملية مكّنت من التأسيس القانوني لهياكل المجلس من مكتب ولجان دائمة وفرق ومجموعات، وذلك كالآتي:

الموضوع	الإجراءات
إقامة البنيات التنظيمية للمؤسسة وتشكيل أجهزتها	1 -عقد مشاورات بخصوص تحديد النصاب القانوني لتشكيل الفرق وتأليف اللجان الدائمة انتهت بتصويت المجلس بالإجماع على مقترح تغيير المادتين 46 و53 من النظام الداخلي للمجلس؛ 2 -التأسيس القانوني للفرق والمجموعات البرلمانية؛ 3 -انتخاب المجلس لأعضاء المكتب ورؤساء اللجان الدائمة، مع إسناد رئاسة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان للمعارضة طبقا لأحكام الدستور والنظام الداخلي ذات الصلة؛ 4 -توزيع حصص الأسئلة المخصصة لكلّ فريق ومجموعة خلال جلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية والتوقيت الزمني في الجلسات الشهرية؛ 5 -انتخاب مكاتب اللجان الدائمة وفق توزيع المسؤوليات المعتمد من طرف مكتب المجلس؛ 6 -التوافق على أماكن جلوس أعضاء الفرق والمجموعات البرلمانية حسب التقسيم الدائري للقاعة؛ 7 -إعادة توزيع المكاتب والموارد البشرية على الفرق والمجموعات، بناء على أحكام المادة 51 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبما يتلاءم والمهام المنوطة بها وبالشكل الذي يراعي حجم الفرق وعدد أعضائها، وفقا للتقرير الذي قدمته لجنة مكلفة من طرف المكتب. 8 -الشروع في الدراسات التقنية من أجل إعادة تهيئة قاعة الجلسات بما يتلاءم والتركيبة الجديدة للمجلس؛ 9 -انتداب ممثلين للمجلس في لجنة التنسيق البرلماني المحدثة بين مجلسي البرلمان؛ 10 - وضع مشروع مخطط استراتيجي لعمل مجلس المستشارين للفترة الممتدة بين 2016 -2018 وفتح نقاش موسع بشأنه مع مختلف مكونات المجلس وباقي شركائه؛ وتروم العناصر المكونة له تطوير عمل المجلس من خلال مجموعة من الإجراءات العملية لتحقيق عدد من الأهداف ذات الصلة بمجالات التشريع والرقابة وتقييم السياسات العمومية والعلاقات الديبلوماسية وتحديث الإدارة وانفتاح المؤسسة على محيطها الخارجي. وقد عقد لقاء تشاركي لعرض ومناقشة مشروع هذا المخطط الاستراتيجي بتاريخ 20 نونبر 2015 حضره السادة أعضاء المكتب والسادة رؤساء الفرق ورؤساء اللجن والمديرين ومديري الفرق والمستشارين العامين. 11 - توزيع الاختصاصات بين السادة أعضاء المكتب بناء على عناصر الإستراتيجية المعتمدة لتطوير عمل المجلس؛ 12 - إحداث مجلس المحاسبة وإعداد نظامه الداخلي؛ 13 - مراسلة رؤساء الفرق والمجموعات قصد تحديد موقفها بخصوص مقترحات القوانين المودعة على أنظار المجلس في الولاية التشريعية السابقة؛ 14 - التنسيق بين إدارات مجلس المستشارين مع مجلس النواب والوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان بخصوص بالمعالجة الالكترونية لتداول الأسئلة الشفهية.
النظام القانوني لأعضاء مجلس المستشارين	-إخبار وحث أعضاء المجلس على الالتزام بالمقتضيات القانونية والآجال المطبقة على التصريح بمجموع نشاطاتهم المهنية ومهامهم الانتخابية وممتلكاتهم، طبقا لأحكام القانون التنظيمي رقم 51.07 القاضي بتتميم القانون التنظيمي رقم 32.97 المتعلق بمجلس المستشارين؛ -موافاة المجلس الأعلى للحسابات بقائمة أعضاء المجلس والتغييرات المدخلة عليها؛ -تلقي المجلس قرارات المجلس الدستوري بشأن المنازعات الانتخابية الخاصة بأعضاء مجلس المستشارين.

انتخاب هياكل مجلس المستشارين جلسة الجمعة 30 أكتوبر 2015

على إثر تصريح المجلس الدستوري بمطابقة الأحكام المعدّلة للمادتين 46 و53 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين للدستور، عقد المجلس يوم الجمعة 30 أكتوبر 2015 جلسة عامة خصصت انتخاب أعضاء مكتب المجلس ورؤساء اللجان الدائمة، وفقا لأحكام الفصل 63 من الدستور ومقتضيات المواد 12 و13 و19 و20 و21 و56 من النظام الداخلي.

وعملا بأحكام المادة 47 من النظام الداخلي للمجلس تمت تلاوة لوائح الفرق والمجموعات التي توصلت بها رئاسة المجلس، والمتضمنة لعدد وأسماء وتوقيعات الأعضاء وكذا التسمية المختارة من طرف كل فريق ومجموعة برلمانية واسم رئيس أو رئيسة كل منها.

أولا: السيدات والسادة أعضاء مكتب مجلس المستشارين:

المسؤولية بالمكتب	الاسم	الفريق
الخليفة الأول	محمد الأنصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
الخليفة الثاني	عبد الإلاه الحلوطي	فريق العدالة والتنمية
الخليفة الثالث	حميد كوسكوس	الفريق الحركي
الخليفة الرابع	عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار
الخليفة الخامس	نائلة ميّة التازي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
المحاسب	العربي المحرشي	فريق الأصالة والمعاصرة
المحاسب	عبد الوهاب بلفقيه	الفريق الاشتراكي
المحاسب	رشيد المنياري	فريق الاتحاد المغربي للشغل
الأمين	محمد عدال	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
الأمين	احمد لخريف	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
الأمين	احمد تويزي	فريق الأصالة والمعاصرة

ثانيا: السادة رؤساء اللجان الدائمة بمجلس المستشارين:

اللجنة الدائمة	اسم الرئيس
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	عبد السلام بلقشور: فريق الأصالة والمعاصرة
لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	العربي العرايشي: فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	عبد العلي حامي الدين: فريق العدالة والتنمية
لجنة المالية و التخطيط و التنمية الاقتصادية	رحال المكاوي: الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	محمد الرزمة: فريق التجمع الوطني للأحرار
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	المهدي عتمون: الفريق الحركي

ثالثا: التأسيس القانوني للفرق والمجموعات بالمجلس:

الفريق أو المجموعة	عدد أعضاء الفريق أو المجموعة عند التأسيس	رئيس(ة) الفريق أو المجموعة
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	27	السيد عبد السلام اللبار
فريق الأصالة و المعاصرة	24	السيد عبد العزيز بنعزوز
فريق العدالة والتنمية	16	السيد نبيل شيخي
الفريق الحركي	11	السيد مبارك السباعي
فريق التجمع الوطني للأحرار	9	السيد محمد البكوري
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	8	السيد عبد الاله حفظي
الفريق الاشتراكي	6	السيد محمد علمي
فريق الاتحاد المغربي للشغل	6	السيدة آمال العمري
الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	6	السيد إدريس الراضي
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	4	السيدة ثريا لحرش
مجموعة العمل التقدمي	3	السيد عبد اللطيف أعمو

الحصيلة العامة لأشغال الجلسات العامة خلال دورة أكتوبر 2016

	عدد الجلسات المنعقدة	المدة التي استغرقتها	النسب المئوية من مجموع عدد الجلسات
جلسات الأسئلة الشفوية	14	24 ساعة و26 دقيقة	%42.5
جلسات التشريع	13	20 ساعة و53 دقيقة	%39.5
الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة	02	5 ساعات و46 دقيقة	%6
جلسات مختلفة	04	7 ساعات و35 دقيقة	%12
المجموع	33	58 ساعة و40 دقيقة	%100

الجلسات العامة

الرقم	تاريخ الجلسة	جدول أعمالها	عدد المستشارين الحاضرين		عدد المستشارين المتغيبين				المدة الزمنية
			المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	بدون عذر	بعذر	
.1	2015/10/09	افتتاح السنة التشريعية	XX	XX	XX	XX	XX	XX	17 د
.2	2015/10/13	انتخاب رئيس المجلس	120	%100	0	%0	0	0	5س 15د
.3	2015/10/20	جلسة مشتركة لتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2016	XX	XX	XX	XX	XX	XX	45 دقيقة
.4	2015/10/20	الدراسة والتصويت على مقترح يقضي بتغيير المادتين 46 و53 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين	93	%77.5	27	%22.5	25	02	01س 01د
.5	2015/10/30	استكمال انتخاب هياكل مجلس المستشارين.	75	%62.5	45	%37.5	14	31	01س 01د
.6	2015/11/03	مناقشة الأسئلة الشفهية	78	%65	42	%35	16	26	01س 01د
.7	2015/11/10	مناقشة الأسئلة الشفهية	83	%69	37	%31	15	22	1س 44د
.8	2015/11/17	مناقشة الأسئلة الشفهية	92	%77	28	%23	17	11	1س 32د
.9	2015/11/24	مناقشة الأسئلة الشفهية	101	%85	19	%15	13	06	1س 39د
.10	2015/11/24	الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 77.15 يقضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها	72	%60	48	%40	42	6	0س 49د
.11	2015/12/01	الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوع: "حصيلة الحكومة في السياسة الإجتماعية".	95	%79	25	%21	15	10	2س 55د
.12	2015/12/08	الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 70.15 للسنة المالية 2016 - تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية - الشروع في المناقشة العامة من لدن الفرق	86	% 71.7	34	%28.3	27	07	3س 00 د
.13	2015/12/08	مناقشة الأئلة الشفهية	93	%77.5	27	%22.5	22	05	1س 10 د
.14	2015/12/80	الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 70.15 للسنة المالية 2016 - استكمال المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية - رد وزير الاقتصاد المالية	74	% 61.7	46	%38.3	40	06	2س 32د
.15	2015/12/09	التصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016	95	%79	25	%21	20	05	3س 39د
.16	2015/12/09	مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن مشروع القانون المالي حسب اختصاص اللجان الدائمة. - جواب الحكومة	96	% 80	24	%20	19	05	1س 42د
.17	2015/12/09	التصويت على مواد الجزء الثاني: - التصويت على مشروع القانون المالي برمته: - تفسير التصويت.	88	%73	32	%27	27	05	2س 3د
.18	2015/12/15	مناقشة الأسئلة الشفهية	76	%63	44	%37	26	18	2س 0د
.19	2015/12/22	مناقشة الأسئلة الشفهية	79	%66	41	%34	22	19	2س 0د
.20	2015/12/29	مناقشة الأسئلة الشفهية	84	%70	36	%30	24	12	1س 52د
.21	2015/12/29	الدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 58.15. يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	55	%46	65	%54	53	12	0س50د
.22	2016/01/05	مناقشة الأسئلة الشفهية	81	%68	38	%32	22	16	2س 23د

الرقم	تاريخ الجلسة	جدول أعمالها	عدد المستشارين الحاضرين		عدد المستشارين المتغيبين				المدة الزمنية
			المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	بدون عذر	بعذر	
.23	2016/01/05	الدراسة والتصويت على: - مشروع قانون رقم 45.15 بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.199 بتاريخ 15 من صفر1421 (19 ماي 2000) والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 الصادر في 10 شوال 1395 (16 أكتوبر 1975) المتعلق بإحداث الجامعات وبسن أحكام خاصة؛ - مشروع قانون رقم 71.15 بتغيير وتتميم القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين	44	%37	75	%63	59	16	0س 44د
.24	2016/01/12	مناقشة الأسئلة الشفهية	94	%79	25	%21	20	05	01س 09د
.25	2016/01/12	الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوعين: - السياسة الطاقية في علاقتها مع مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية؛ - الحوار الاجتماعي.	89	%75	30	%25	25	05	2س51د
.26	2016/01/19	مناقشة الأسئلة الشفهية	73	%61	46	%39	27	19	2س 20د
.27	2016/01/19	الدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة (12 مشروع قانون	31	%26	88	%74	69	19	30د
.28	2016/01/26	مناقشة الأسئلة الشفهية	65	%54	55	%46	31	24	2س 14د
.29	2016/02/02	مناقشة الأسئلة الشفهية	68	%57	52	%43	33	19	2س 24
.30	2016/02/02	الدراسة والتصويت على مشاريع قوانين التالية: 1 -مشروع قانون رقم 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين؛ 2 -مشروع قانون رقم 90.13 يقضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة؛ 3 -مشروع قانون رقم 67.15 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.255 بتاريخ 18 من محرم 1393، الموافق ل 22 فبراير 1973، يتعلق باستيراد مواد الهيدروكاربور وتصديرها وتكريرها والتكفل بتكريرها وتعبئتها وادخارها وتوزيعها.	33	%27.5	87	% 72.5	68	19	36د
.31	2016/02/09	مناقشة الأسئلة الشفهية	83	%69	37	%31	05	32	57د
.32	2016/02/09	الدراسة والتصويت على مشاريع قوانين التالية: -مشروع قانون رقم 91.14 يتعلق بالتجارة الخارجية؛ -مشروع قانون تنظيمي رقم 100.13 يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛ -مشروع قانون تنظيمي رقم 106.13، يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة.	73	%61	47	%39	06	41	2س 7د
.33	2016/02/09	اختتام الدورة التشريعية الخريفية 2015	54	%45	66	%55	06	60	54د

إحصائيات حول حضور أشغال الجلسات العامة
خلال دورة أكتوبر 2015

أولا: الحضور والغياب لأشغال الجلسات العامة خلال دورة أكتوبر 2015

مؤشرات إحصائية :

	دورة أكتوبر 2015
المعدل العام للحضور في الجلسات العامة	%65.24
الجلسة العامة التي عرفت أعلى معدل حضور	%100 في الجلسة المخصصة لانتخاب رئيس مجلس المستشارين
أدنى معدّل حضور في الجلسات العامة المنعقدة خلال الدورة	%26 في الجلسة التشريعية المؤرخة في 19 يناير 2016
المعدّل العام للحضور في جلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية	%68,60
المعدّل العام للحضور في جلسات المساءلة الشهرية	%77
المعدّل العام للحضور في الجلسات التشريعية	%58,36
المعدل العام للحضور في الجلسات الخاصة (جلسات انتخاب الرئيس والهياكل واختتام الدورة)	%69,16
المعدّل العام للغيّابات المبرّرة عن أشغال الجلسات العامة	%36.6
المعدّل العام للغيّابات غير المبرّرة عن أشغال الجلسات العامة	%63.4

عدد المستشارين الحاضرين بمختلف الجلسات العامة خلال دورة أكتوبر 2015:

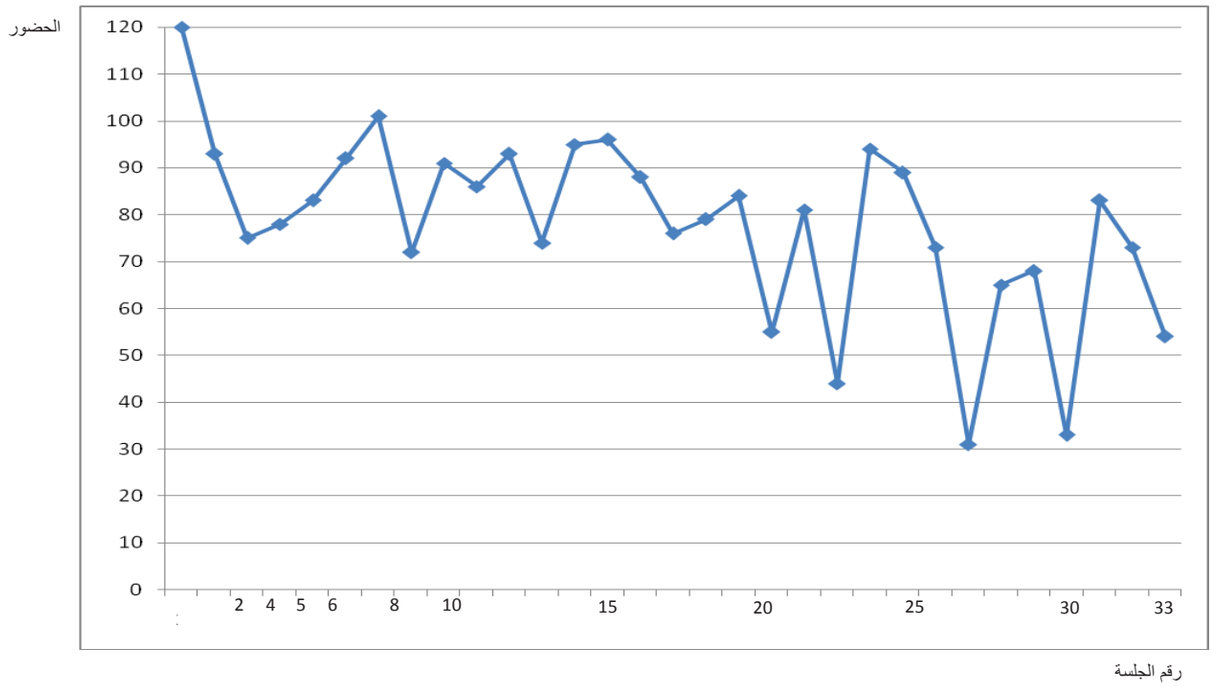

النسب المئوية لحضور السادة المستشارين لمختلف أشغال الجلسات العامة

خلال دورة أكتوبر 2015:

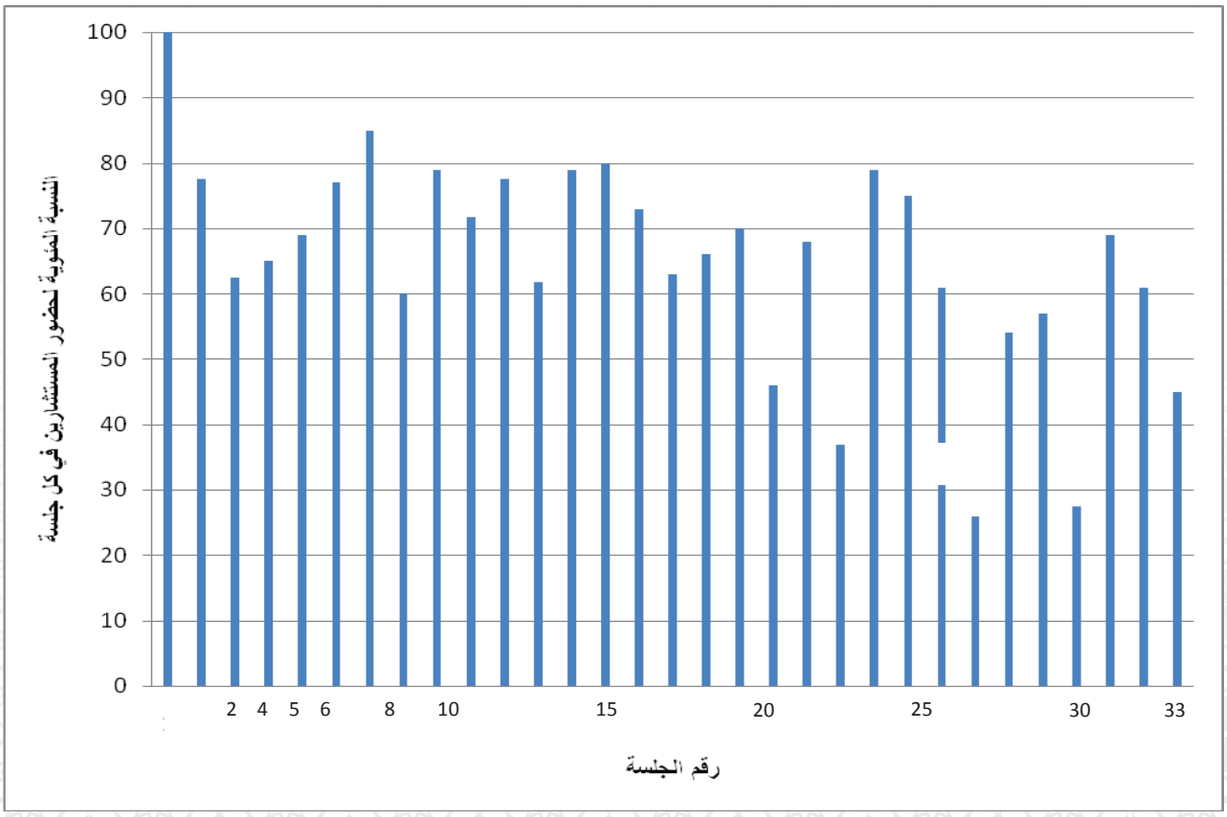

ثانيا: معدّلات الحضور لجلسات التشريع:

عدد حضور السادة المستشارين خلال دورة أكتوبر 2015:

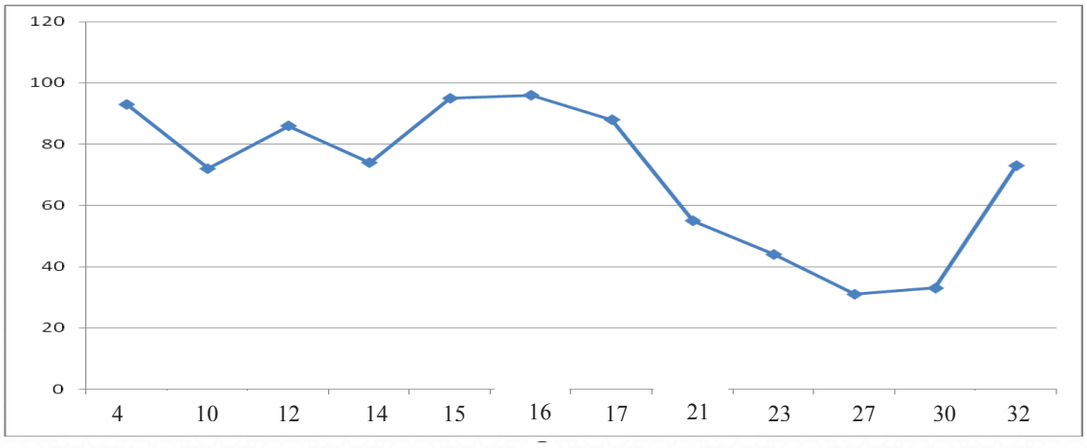

النسب المئوية لحضور السادة المستشارين لجلسات التشريع خلال دورة أكتوبر 2015:

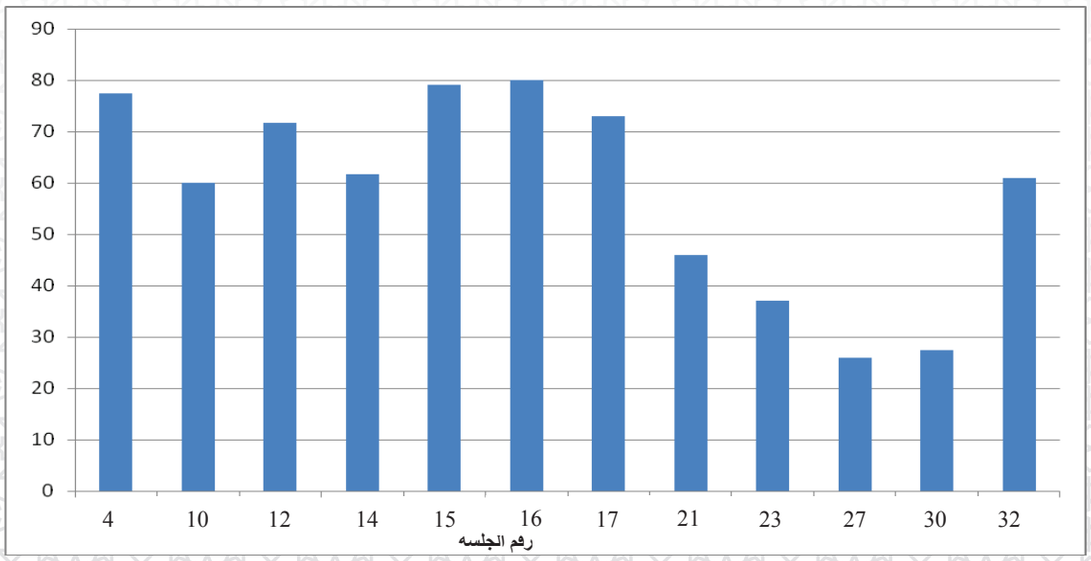

ثالثا: حضور السادة المستشارين للجلسات الشهرية المخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة خلال الدورة الخريفية 2015

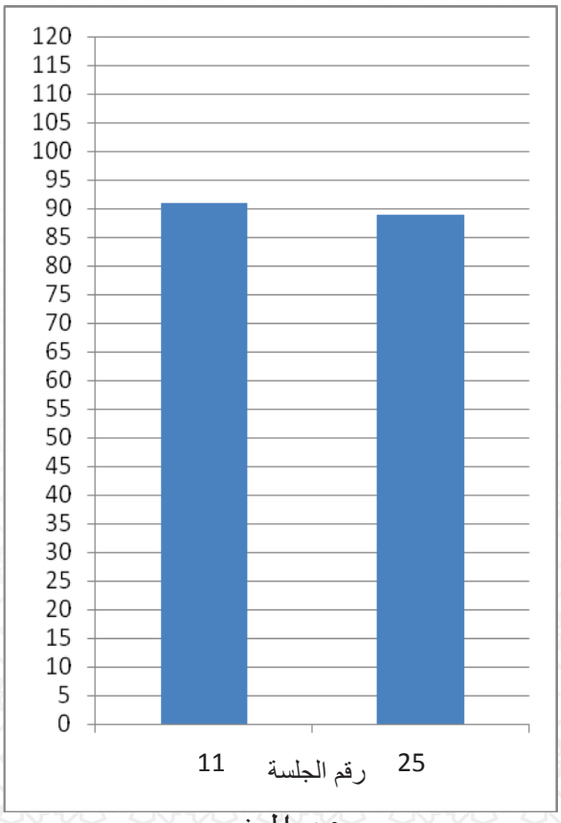

عدد الحضور

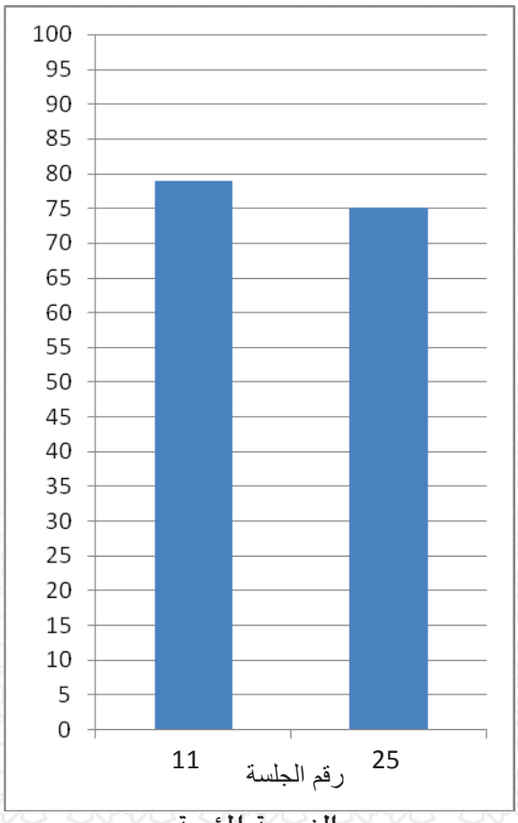

النسبة المئوية

رابعا: معدّلات الحضور لجلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية:

عدد حضور السادة المستشارين لجلسات الأسئلة الشفهية خلال الدورة الخريفية 2015

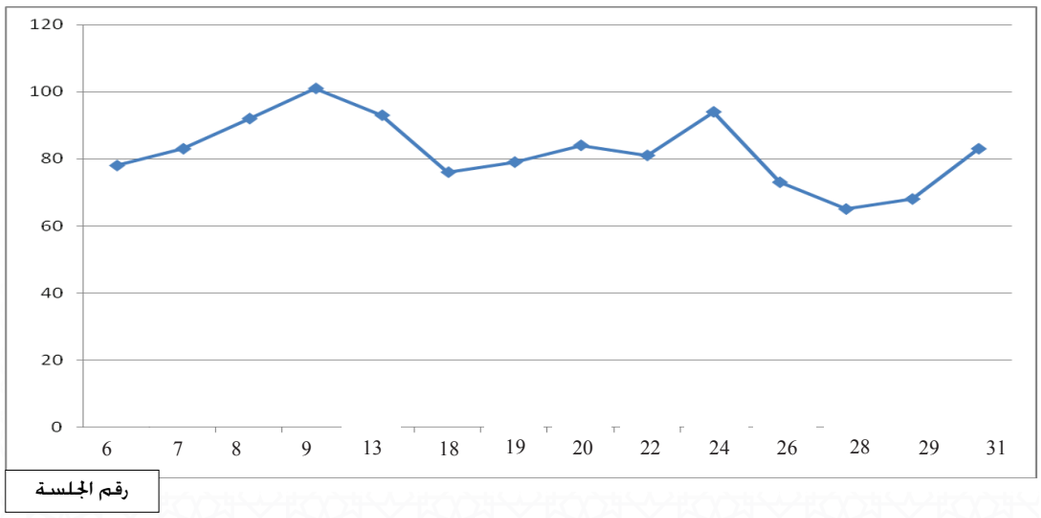

النسب المئوية لحضور السادة المستشارين لجلسات الأسئلة الشفهية خلال الدورة الخريفية 2015

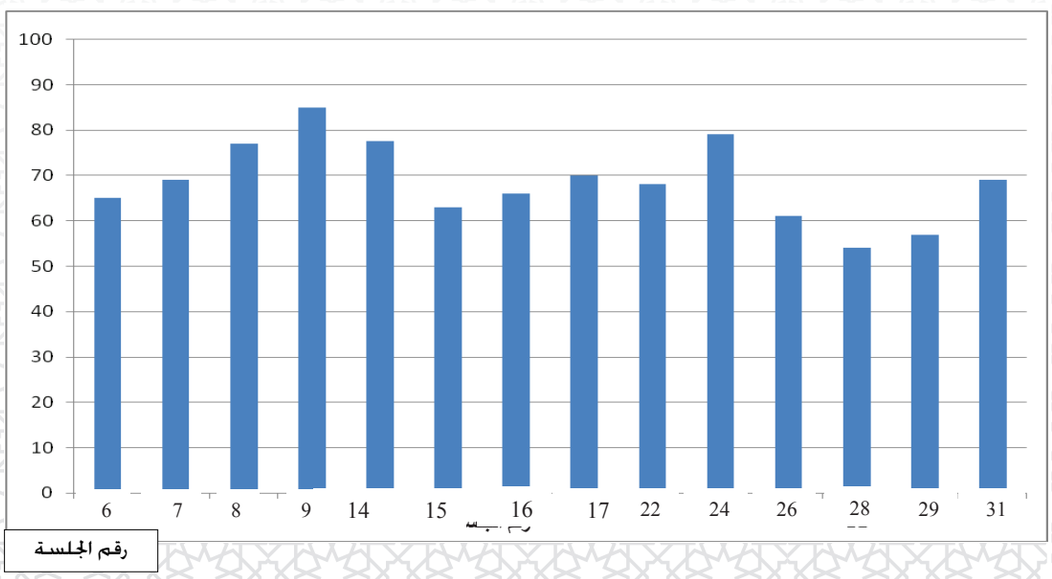

خامسا: النسب المئوية للمستشارين المتغيبين بدون عذر من مجموع المتغيبين حسب كل جلسة عامة:

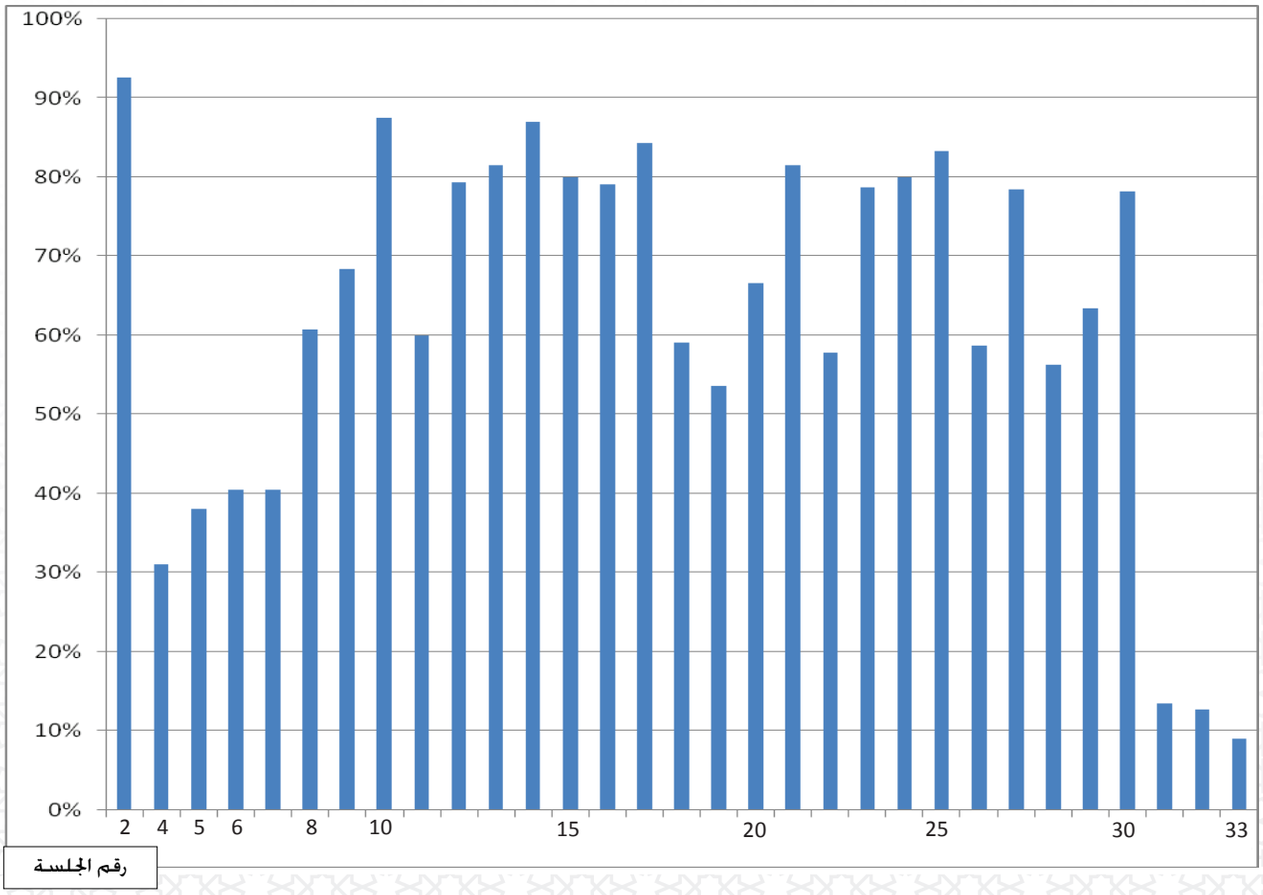

حصيلة نشر مداولات مجلس المستشارين
خلال دورة أكتوبر 2015 في الجريدة الرسمية للبرلمان

حصيلة نشر مداولات مجلس المستشارين خلال دورة أكتوبر 2015

في الجريدة الرسمية للبرلمان

رقم العدد	تاريخ النشر	عدد الصفحات
العدد السابع	2015/10/26	38
العدد الثامن	2015/11/16	38
العدد التاسع	2015/11/30	46
العدد العاشر	2015/12/14	28
العدد الحادي عشر	2015/12/28	106
العدد الثاني عشر	2016/01/12	153
العدد الثالث عشر	2016/01/25	153
العدد الرابع عشر	2016/02/15	176
8		738 صفحة

كلمة السيد عبد الحكيم بن شماش

رئيس مجلس المستشارين

بمناسبة اختتام دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2015-2016

الثلاثاء 09 فبراير 2016

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

أيها الحضور الكريم،

طبقا لأحكام الفصل 65 من الدستور وعملا بمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين ولاسيما المادة 6 منه، تنعقد هذه الجلسة العمومية الخاصة لاختتام الدورة التشريعية الحالية واستعراض حصيلة أعمالها في أبعادها المتعددة، تشريعا ورقابة ودبلوماسية برلمانية.

إن هذه الدورة، كما تعلمون، تكتسي أهمية بالغة ليس فقط بالنظر إلى ما تعكسه بجلاء من استمرار مجلسنا الموقر في النهوض بأدواره الدستورية بالنجاعة المطلوبة، كما سيتضح فيما بعد، بل أيضا وأساسا لكون هذه الدورة تدشن لمرحلة تاريخية في التطور الدستوري والمؤسساتي ببلادنا.

فهي تُعد الدورة الأولى من الولاية التشريعية الجديدة بعد خروج مجلس المستشارين من نطاق المقتضيات الانتقالية الواردة في الفصل 176 من الدستور وإقامة المجلس في صيغته الدستورية الجديدة في محطة 02 أكتوبر 2015 التي توجت مسارا انتخابيا متميزا للبلاد كانت أهم معالمه الكبرى متجسدة، بالإضافة إلى ذلك، في الشروع في تنزيل الجهوية المتقدمة بوصفها تجديدا هاما لهياكل الدولة وتعزيزا للبناء الدستوري والديمقراطي الوطني.

وإنها لمناسبة سانحة لأعبر لكم مجددا عن فخري واعتزازي بالثقة الغالية التي محضتموها لشخصي المتواضع يوم انتخابكم لي رئيسا لهذه المؤسسة المحترمة وتطويقكم لي بأمانة رعاية وتدبير شؤونها، وهو ما سنسعى جاهدين إليه بكل ما يتطلبه من حياد وموضوعية وحكمة وانفتاح على جميع المكونات السياسية والنقابية.

وهذه الروح البناءة هي التي اشتغلنا بها طيلة الفترة التي تلت افتتاح هذه الدورة والمطبوعة بالبدء في العمل بالصيغة الجديدة للمجلس، وهو ما اقتضى تعديل النظام الداخلي للمجلس بغاية أخذ المتغيرات الدستورية والسياسية بعين الاعتبار وتمكين كل الحساسيات السياسية والنقابية من التعبير عن نفسها في إطار هياكل وأجهزة المجلس.

زميلاتي زملائي ،

سجلوا علي أنني أجدد التعبير عن الالتزام بالمضي قدما على هذا النهج الرصين، متسلحين بالمقاربة التشاركية باعتبارها الآلية التي لا مندوحة عنها ليتملك الجميع مشروع تطوير عمل وأداء المجلس في كافة الميادين وتحسين صورته لدى الرأي العام، انطلاقا من التخطيط والتنفيذ إلى التتبع والتقويم، وهو ما عملنا على الانكباب عليه جميعا منذ اللحظات الأولى لتسلمنا مهامنا في الرئاسة والمكتب ورئاسة الفرق والمجموعات البرلمانية واللجان الدائمة.

وبهذه المقاربة توفقنا في معالجة بعض المشاكل العالقة المرتبطة بتدبير الفضاء وتوزيع المكاتب وتوفير الموارد البشرية للفرق والمجموعات البرلمانية وتوزيع الحصص الزمنية الخاصة بجلسات الأسئلة الشفهية بمراعاة مبدأ التمثيل النسبي، وكذلك الشأن بالنسبة للعضوية في اللجان الدائمة والشعب البرلمانية ومجموعات الأخوة والصداقة مع المجالس الصديقة والشقيقة.

وسيظل هاجسنا على الدوام كامنا في إبراز الدور الذي يضطلع به المجلس كمؤسسة فاعلة ومؤثرة في صياغة التوجهات والتصورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلادنا، وحقلا غنيا بالطاقات المحلية والوطنية القادرة على جلب إضافات نوعية وقيمة للعمل البرلماني، وذلك إيمانا واهتداء بما أكده جلالة الملك في خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية إذ قال حفظه الله:

"لقد أعطى الدستور لمجلس المستشارين مكانة خاصة في البناء المؤسسي الوطني، في إطار من التكامل والتوازن مع مجلس النواب.

فهو يتميز بتركيبة متنوعة ومتعددة التخصصات، حيث يضم مجموعة من الخبرات والكفاءات، المحلية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية. لذا، يجب أن يشكل فضاء للنقاش البناء، وللخبرة والرزانة والموضوعية، بعيدا عن أي اعتبارات سياسية." انتهى النطق الملكي السامي.

ومن هذا المنطلق، سارعنا إلى إعداد مشروع استرتيجية عمل مجلس المستشارين في شكل ورقة طريق للفترة 2016-2018، تضمنت رؤية استشرافية ترتكز على محددات منهجية واضحة وعناصر مرجعية توجيهية أساسية في طليعتها مقتضيات الدستور في كليتها وترابطها، والخطاب السامي لجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح السنة التشريعية، مع استحضار الأدبيات الدولية في هذا الخصوص.

وتهدف هذه الخطة إلى تحقيق سبعة أهداف رئيسة، تتمثل في المساهمة النوعية في التسريع بمناقشة والمصادقة على مشاريع ومقترحات القوانين التنظيمية والعادية، وضمان ممارسة فعالة وناجعة للأدوار الدستورية لمجلس المستشارين في المجالات الموكولة إليه، وجعل المجلس فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي،

ورافعة مؤسساتية لإنجاح ورش الجهوية المتقدمة، ووضع إطار مؤسساتي متكامل لآليات ممارسة الديموقراطية التشاركية، والتموقع الاستراتيجي لمجلسنا الموقر على مستوى الديبلوماسية البرلمانية في المجالات التي يتوفر فيها على ميزة مقارنة بالنظر لتأليفه وطابعه التعددي، وأخيرا تحديث العمل البرلماني والإدارة البرلمانية بالمجلس.

وأملنا أن ينخرط جميع الفاعلين والمعنيين، بكل مسؤولية وبالروح الإيجابية المطلوبة، في تنزيل هذه الاستراتيجية المرحلية التي وضعت لكل هدف من أهدافها السبعة الإجراءات الملائمة لتجسيدها على أرض الواقع، مع التأكيد على أنها خطة تبقى منفتحة وقابلـــة لمزيد من الإغناء والإثراء كلما لزم الأمر.

السيدات والسادة الكرام؛

لقد تابع مجلس المستشارين خلال هذه الدورة وظيفته في المجال التشريعي مستحضرا التوجيهات الملكية بخصوص ما ينتظرنا خلال هذه السنة التشريعية من عمل لاستكمال إقامة المؤسسات الوطنية، وأن ذلك لا يستحمل إضاعة الوقت في الصراعات الهامشية.

وللتذكير فإن المكتب وضع قاعدة تتمثل في الاحالة الفورية للمشاريع والمقترحات على اللجان دون تأخير.

ومع ذلك، فإنه لا بد من الاعتراف بأن الحصيلة التشريعية لهذه الدورة، التي لم تنطلق فعليا إلا بعد إحالة مشروع القانون المالي لسنة 2016 على المجلس بتاريخ 17 نونبر 2015، لا ترقى من حيث الكم مقارنة مع الدورات السابقة الى ما كنا نطمح إليه كمجلس، وإن كان الأمر بديهيا اعتبارا للإكراهات التي رافقت البنيات التنظيمية للمؤسسة.

وفي هذا الصدد، فقد بلغ عدد النصوص القانونية الموافق عليها 24 نصا قانونيا، يأتي في مقدمتها مشروعي قانونين تنظيميين يهمان ميدان العدالة، الأول رقم 100.13 يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والثاني رقم 106.13 يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، وقد تمكن المجلس من المصادقة عليهما بالرغم من ضيق حيز الزمن التشريعي المتاح له في هذا الشأن.

وبالإضافة إلى ذلك، تمت إجازة مقترح قانون واحد يتعلق بتعديل المادتين 46 و53 من النظام الداخلي للمجلس والذي استدعته ظروف التأسيس لتجربتنا الجديدة بعد أجرأة مقتضيات الدستور ذات الصلة، و11 مشروع قانون يوافق بموجبها على عدد من اتفاقيات التعاون مع دول صديقة وشقيقة ومنظمات دولية.

أما النصوص المتبقية، فتوزعت مضامينها على المجال المالي من خلال المصادقة على مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016، الذي لا تخفى عليكم أهميته الاستثنائية، بالنظر إلى الحيز الواسع الذي يستأثر به في الزمن التشريعي وكذا لما ينطوي عليه من قرارات وتوجهات ترهن البلاد على مدى سنة كاملة في ميادين حساسة.

فيما سجل المجال البيئي والطاقي المصادقة على ثلاثة مشاريع قوانين، الأول مشروع قانون رقم 77.15 يقضي بمنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها، والثاني مشروع قانون رقم 58.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، والثالث مشروع قانون رقم 67.15 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.255 بتاريخ 18 من محرم 1393 (22 فبراير 1973) يتعلق باستيراد مواد الهيدروكاربور وتصديرها وتكريرها والتكفل بتكريرها وتعبئتها وادخارها وتوزيعها.

وفي مجال التربية والتكوين، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 71.15 بتغيير وتتميم القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، ومشروع قانون رقم 45.15 بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.199 بتاريخ 15 من صفر 1421 (19 ماي 2000) والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 الصادر في 10 شوال 1395 (16 أكتوبر 1975) المتعلق بإحداث الجامعات وبسن أحكام خاصة.

كما ساهم المجلس في مجال تقنين الصحافة والإعلام الوطني عبر المصادقة على نصين تأسيسيين هامين، الأول تحت رقم 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين والثاني رقم 90.13 يقضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة.

وفي المجال الاقتصادي، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 107.12 بتغيير وتتميم القانون رقم 44.00 بشأن بيع العقارات في طور الإنجاز المتمم بموجبه الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود، ومشروع قانون رقم 91.14 يتعلق بالتجارة الخارجية.

وقد تطلبت هذه الحصيلة انعقاد 69 اجتماعا على مستوى اللجن الدائمة بعدد ساعات عمل ناهز 246 ساعة، فيما انعقدت لأجل الدراسة والتصويت على هذه النصوص القانونية 13 جلسة تشريعية، أي بنسبة مائوية تقارب 40 % من مجموع الجلسات العامة التي شملت أيضا 14 جلسة للأسئلة الشفهية بنسبة 43%، وجلستين شهريتين خاصتين بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة و4 جلسات عامة مختلفة.

أيها الحضور الكريم،

إذا كانت الحصيلة المسجلة في هذه الدورة تبدو غير وافرة بما يكفي لاستخلاص ما يمكن استخلاصه من دروس وعبر، فإن استحضار الرصيد التشريعي للمجلس ككل وإمعان النظر فيه يسمح لنا بالقول إن مجلس المستشارين ما فتئ يؤكد مكانته كقوة تقريرية واقتراحية بناءة نهوضا بصلاحياته الدستورية وتثمينا لموقعه في المشهد المؤسساتي الوطني، فهو يتبنى دائما مواقف إيجابية ولا يصرف مواقف رافضة بطريقة ممنهجة، كما قد يعتقد البعض.

وهذه الروح البناءة ينبغي الحفاظ عليها، لأننا بهذا الإسهام الإيجابي نقدم الدليل الحي والملموس بأن الثنائية البرلمانية تشكل ضمانة للفعالية وتجويد التشريعات الوطنية وفرصة لتطوير الديمقراطية ببلادنا.

وتجدر بنا في هذا السياق الإشارة إلى أنه علاوة على إسهامه النوعي في مناقشة النصوص التشريعية ذات المصدر الحكومي، فإن مجلس المستشارين يعمل جاهدا على تفعيل حقه الدستوري في المبادرة التشريعية بما يمكنه من مواكبة انشغالات الحياة اليومية للمواطنين.

وهكذا فقد تقدمت الفرق البرلمانية خلال هذه الدورة بما يناهز 25 مقترح قانون تغطي مضامينها مجالات حيوية ومهمة من بينها ستة مقترحات قوانين تنظيمية ستخضع لأول مرة للدراسة أولا في مجلس النواب تفعيلا لقرارات المجلس الدستوري في هذا الشأن المستند على الفصل 85 من الدستور .

غير أننا لم نتمكن، مع الأسف، من استكمال المسطرة التشريعية والمصادقة على أي مقترح قانون منها.

وبهذه المناسبة ندعو الحكومة إلى التحلي بمزيد من سعة الصدر ومزيد من التفاعل الإيجابي مع مقترحات القوانين التي يتقدم بها السيدات والسادة أعضاء المجلس، حتى نكون جميعا في مستوى المتطلبات الدستورية لا سيما الفصل 82 (الفقرة الأخيرة) التي تنص على أنه " يخصص يوم واحد على الأقل في الشهر لدراسة مقترحات القوانين، ومن بينها تلك المقدمة من قبل المعارضة".

أيها السيدات والسادة

إذا كانت الحصيلة التشريعية للدورة التي نختتمها اليوم لا ترقى الى ما تطمع اليه المؤسسة، فإن مردّ ذلك يرجع (وأنا هنا أفسر ولا أبرر) إلى الصعوبات التي رافقت وضع لبنات إقامة البنيات التنظيمية للمؤسسة وتشكيل أجهزة المجلس، وهو أمر طبيعي في بدايات تنزيل الصيغة الدستورية لأي مؤسسة جديدة، لذلك فإن أملنا كبير في أن نكثف وثيرة التعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين حتى ننكب في الدورة المقبلة والفترة الفاصلة على التقدم في دراسة مشاريع ومقترحات القوانين التي لا تزال قيد الدرس بمجلسنا الموقر، وعلى رأسها مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بالملتمسات والعرائض التشريعية، ومشاريع القوانين المتعلقة بإصلاح أنظمة التقاعد ومعاشات ونظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، أو المشاريع التي ستعرض علينا في المستقبل القريب، سيما وأن الدورة المقبلة هي آخر دورة في الولاية الحالية لمجلس النواب، والتي تصادف كذلك انتهاء الأجل الدستوري المتعلق بعرض مشاريع القوانين التنظيمية على البرلمان بموجب الفصل 86 من الدستور.

أيها السيدات والسادة

بالإضافة إلى وظيفته التشريعية، أَوْفَى مجلس المستشارين بمهام مراقبة العمل الحكومي على نحو جعل المجلس دائما في قلب المجتمع بكل ما يخترقه ويعتمل فيه من مشاكل وانشغالات وهواجس وتطلعات مشروعة نحو أوضاع وشروط معيشية أفضل.

فقد مكنتنا آليات الرقابة المخولة دستوريا، سيما الأسئلة الشفهية والكتابية والجلسات الشهرية الخاصة بالأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، من معانقة هموم المواطنين ومشاكلهم الوطنية والجهوية والمحلية وكبريات القضايا التي تؤرق الرأي العام.

وفي هذا الإطار، بلغ عدد الأسئلة الشفهية المطروحة خلال الدورة، 822 سؤالا، (بمعدل 6,85 سؤالا لكل مستشار)، أجابت الحكومة، خلال الجلسات الأسبوعية، على 130 سؤالا آنيا، و87 سؤالا عاديا، ما يعني أن معظم الأسئلة المجاب عنها تناولت مواضيع الساعة.

كما عقد المجلس جلستين شهريتين أجاب خلالهما السيد رئيس الحكومة على أسئلة تتعلق بالسياسة العامة وكانت متمحورة حول القضايا التالية:

- حصيلة الحكومة في السياسة الاجتماعية؛
- السياسة الطاقية في علاقتها مع مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية cop 22؛
- الحوار الاجتماعي .

أما بالنسبة للأسئلة الكتابية، فقد بلغ عدد الأسئلة المطروحة خلال دورة أكتوبر 165 سؤالا، أجابت الحكومة على 12 سؤالا منها.

ومن جانبها، توصلت اللجان الدائمة بطلبات من الفرق والمجموعات ترمي الى عقد جلسات استماع لبعض الوزراء والمسؤولين عن المؤسسات العمومية بلغت في مجموعها 18 طلبا، ثلاثة منها تتعلق بعقد اجتماعات مشتركة للجن الدائمة.

وعلى الرغم من إحالة الطلبات المذكورة الى القطاعات الحكومية المعنية بمواضيعها، فانها لم تحظ بما يكفي من التجاوب، إذ أنه باستثناء دفع وزارة العدل بعدم الاختصاص بخصوص طلب انعقاد لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان حول موضوع "التدخلات الأمنية العنيفة في مواجهة وقفات الاساتذة المتدربين"، وكذا موافقة وزارة الخارجية على حضور اجتماع اللجنة المختصة لمناقشة موضوعي: "تداعيات الحكم القضائي للمحكمة الأوربية حول الاتفاقية الفلاحية بين المغرب والاتحاد الأوربي، وتصويت البرلمان الاوربي على قرار توسيع صلاحيات المينورسو

بالاقاليم الجنوبية"، فإن اللجان الدائمة لا تزال تنتظر ردّ القطاعات الحكومية المعنية. مما يؤشر على عدم استثمار الفرص القوية التي يتيحها الدستور.

وعلاوة على الوظيفة التقليدية في مراقبة العمل الحكومي، انضافت للبرلمان بموجب الفصل 70 من الدستور وظيفة ذات صلة وعلى قدر كبير من الأهمية والحيوية ترتبط بتقييم السياسات العمومية التي تشكل أداة التدخل الرئيسة للحكومات.

وقد بادر مجلس المستشارين إلى القيام بأول تمرين في هذا الخصوص خلال دورة أبريل الماضية، أبان عن الدور المركزي لهذه الوظيفة الجديدة باعتبارها أحد أركان تحديث الدولة على قاعدة الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، من خلال ما تتيحه من إجراء تقييم موضوعي لفعالية وجدوى السياسات العمومية اعتمادا على مؤشرات أداء واضحة.

وانطلاقا من هذه التجربة الواعدة، فإننا نتطلع إلى أن نباشر في أقرب وقت، بتعاون مع المؤسسات الدستورية المعنية، مرحلة الإعداد الجيد للجلسة السنوية المرتقبة لهذا الغرض في غضون السنة الجارية، وأن تتظافر جهود جميع الفاعلين لإنجاح وترسيخ هذه التجربة الرائدة، بما يسهم في الرفع من أداء المجلس في هذا الشأن وتمثل واستبطان الغايات الفضلى من وراء دسترة هذه المهمة الجديدة، ووضع الآليات والميكانيزمات الملائمة لتتبع وتقويم السياسات العمومية في مختلف المجالات.

أيها الحضور الكريم

لازالت بلادنا تجابه تحديات جسام في علاقاتها الخارجية بارتباط مع قدَرها الجغرافي والتاريخي وطموحها المتنامي والمشروع في احتلال المكانة اللائقة التي تستحقها داخل الأسرة الدولية، انسجاما مع رصيده التاريخي التليد وموقعها المتميز في محيطها الجيواستراتيجي.

وفي مقدمة هذه التحديات ملف الوحدة الترابية والسكانية للمملكة وتدبير ملف الجوار الإقليمي الصعب شرقا وشمالا وجنوبا، وما يترتب عن ذلك من إشكالات يتعين علينا جميعا المساهمة البناءة في التصدي لها بكل قوة وحزم وحنكة وتبصر كذلك، تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفي هذا الإطار، فإن مجلس المستشارين، الواعي بحجم هذه التحديات، يواصل بكل اقتدار إسهامه النوعي في حشد وتعبئة الدعم اللازم لدبلوماسيتنا الرسمية في تناغم تام مع أولوياتها الرئيسة المتمثلة أساسا في التوجه الإفريقي، ودعم العلاقات جنوب - جنوب والانفتاح على فضاءات جيوسياسية جديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية.

وهكذا فقد تابع المجلس نشاطه في هذا البعد الدبلوماسي عبر المشاركة في التظاهرات والمحافل الدولية في الإطار المتعدد الأطراف أو في إطار العلاقات الثنائية التي ينسجها المجلس مع المجالس المماثلة في الدول الصديقة والشقيقة.

وفي هذا الصدد، شرفني جلالة الملك حفظه الله بتمثيل جلالته في حفل تنصيب الرئيس الغيني الذي أعيد انتخابه، ألفا كوندي يوم 14 دجنبر 2015 بكوناكري، وكانت مناسبة أجريت خلالها مباحثات مع رئيس الجمعية الوطنية الغينية وأيضا مع رئيس البرلمان الليبي لطبرق.

كما شاركت وفود المجلس بفعالية في أعمال الدورة 133 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في مدينة جنيف بسويسرا خلال الفترة بين 17- 21 أكتوبر 2015 وأعمال المنتدى المغربي- الإسباني الأول، وجلسة الاستماع البرلمانية بالأمم المتحدة حول موضوع "المشكل العالمي للمخدرات: الحصيلة وتعزيز الرد الدولي" ، والمؤتمر 21 للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول المناخCOP21 والاجتماع البرلماني المنعقد بهذه المناسبة في باريس والذي حرصت على المشاركة فيه شخصيا، والاجتماعات الثلاث للجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية، وأشغال لجنة قيادة البرنامج الثلاثي المغرب - مجلس أوروبا- الاتحاد الأوروبي برسم سنة 2017-2015، والدّورة الثامنة عشر للجنة التّنفيذيّة للاتّحاد البرلماني العربي، وأشغال المؤتمر الحادي عشر لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والمرحلة الأولى من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وأشغال الجمعية العامة لبرلمان أمريكا الوسطى، وحفل تقديم التهاني بمجلس الشيوخ الفرنسي المنظم من طرف نادي Eugène De Lacroix المؤسس من طرف المنتخبين الفرنسيين ذوي الأصول المغربية.

واستقبلنا بمقر المجلس، لإجراء مباحثات بناءة، كلا من نائب رئيس الرابطة التقدمية للاشتراكيين والديمقراطيين بالبرلمان الأوروبي، ورئيس مجلس النواب الشيلي، والوزير الأول للجمهورية الديموقراطية لساوطومي وبرينسيبي، والوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان التونسي، ووفد قضائي تركي، والسيد Jean-Pierre Raffarin رئيس لجنة الشؤون الخارجية والقوات المسلحة بمجلس الشيوخ الفرنسي رئيس الوزراء الأسبق للجمهورية الفرنسية، ووفد عن اللجنة الدائمة للنقل والمواصلات بالبرلمان الكيني، ورئيسة الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا، ووفد برلماني عن مجلس الشيوخ الروماني، ورئيس جهة بروفانس ألب كوت دازور الفرنسية، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي البرتغالي، ووزير العلاقات مع البرلمان بجمهورية الكونغو الديموقراطية، ورئيسة الجمعية الوطنية الصربية ورئيس مجلس حقوق الإنسان بجنيف.

كما استقبلنا عددا من السفراء المعتمدين ببلادنا لكل من باكستان، وألمانيا الإتحادية، وفرنسا، وروسيا الفيدرالية، وبعثة الإتحاد الأوربي، والمملكة الإسبانية، وإيطاليا، والصين والمملكة المتحدة. (وغدا سنستقبل سفير الولايات المتحدة الأمريكية)

وقد سجل المجلس تميزا واضحا في العديد من المناسبات حيث تمكن من إحباط مؤامرات وخصوم الوحدة الترابية، وآخر هذه الإنجازات تم في البرلمان الأوربي الذي تحاول بعض الجهات فيه، المعروفة بعدائها للمغرب، المس بسيادة المملكة من خلال استغلال مفضوح ومقيت لورقة حقوق الإنسان، كما كانت لوفود وبعثات المجلس مشاركات

ناجحة في الدفاع المستميت عن المصالح العليا للمغرب في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها. وفي مجال الترافع على مقترح الحكم الذاتي الرائد الذي تقدمه بلادنا .

ونود بهذه المناسبة أن نعرب عن أملنا في أن تسهم الزيارة المرتقبة للأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كيمون للمنطقة في حلحلة الوضع وحمل الطرف الآخر المتعنت على الانخراط الجدّي في مسلسل تسوية النزاع المفتعل حول مغربية أقاليمنا الجنوبية بما يؤدي إلى إيجاد حل سلمي دائم ومتوافق عليه يمكن من إنهاء المعاناة الإنسانية لمواطنينا الصحراويين المحتجزين داخل الأراضي الجزائرية، وتأهيل المنطقة للتفرغ لإنجاز مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار اتحاد المغرب الكبير بدوله الخمس.

كما نجدد، بنفس المناسبة، موقفنا الثابت الداعم للقضية الفلسطينية ولنضال الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه المشروعة في إقامة دولة حرة ومستقلة عاصمتها القدس الشريف، داعين المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته كاملة في إرغام اسرائيل على الوقف الفوري لانتهاكاتها المتكررة للأرض والإنسان الفلسطيني، والإنصياع للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وننوه كذلك بالتقدم الذي تم إحرازه في مسلسل تسوية الأزمة الليبية بعد "اتفاق الصخيرات" التاريخي الذي تم تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة وازنة من طرف المغرب الذي بذل جهودا محمودة في هذا الملف نالت إشادة المجتمع الدولي، معربين أيضا عن متمنياتنا للأشقاء في سوريا واليمن بالنجاح في إيجاد حلول عاجلة تضع نهاية للأزمات التي تمزق البلدين العربيين الشقيقين وتعين على استعادتهما لعافيتهما واستقرارهما بما يخدم مصالح الدول العربية كافة.

ونعبر أيضا عن تضامننا مع كل القضايا العادلة في العالم، متطلعين إلى أن تسود قيم الحوار والتفاوض ويُغلب منطق التفاهم والمنهج السلمي في إدارة الأزمات وإخماد بؤر التوتر المشتعلة هنا وهناك، ومكافحة الإرهاب وتجفيف المنابع التي تغذيه وتمده بالحياة، وخاصة في منطقتنا العربية.

السيدات والسادة،

ونحن نتحدث عن الدبلوماسية البرلمانية، لا بد من الإشارة إلى أن المجلس سيسعى ضمن أهداف خطة عمله، المذكورة في أول هذا الخطاب، إلى إعادة التموقع على هذا المستوى في المجالات التي يتوفر فيها، بالنظر إلى تأليفه وطابعه التعددي، على ميزة مقارنة.

وسنعمل على تحقيق هذا الهدف من خلال الإجراءات التالية:

- وضع تشاركي لخطة دبلوماسية موازية على قاعدة التوزيع الوظيفي للأدوار مع مجلس النواب موجهة نحو الغرف البرلمانية الثانية والبرلمانات الجهوية ومؤسسات التعاون اللامركزي على المستويين الإقليمي

والدولي وإلى المنظمات المهنية للمشغلين في الدول ومنتديات رجال الأعمال وإلى الحركة النقابية العالمية والمنتديات الاجتماعية العالمية والإقليمية؛

- وضع مخطط سنوي للتدبير الاستباقي لبعض المواعيد البالغة الأهمية بالنسبة للقضية الوطنية (مثال: أبريل على مستوى مجلس الأمن، سبتمبر على مستوى اللجنة الرابعة للأمم المتحدة...)، في إطار التنسيق مع مجلس النواب ووزارة الخارجية والتعاون والمجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
- إبرام اتفاقيات شراكة أو مذكرات تفاهم مع مراكز الدراسات التي تعنى بالعلاقات الدولية حسب أولويات مجلس المستشارين الدبلوماسية؛
- تنظيم منتدى سنوي مع شبكة منتخبي مغاربة العالم بشراكة مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية.

السيدات والسادة،

ضمانا لمزيد من فعالية ونجاعة العمل البرلماني، وتوخيا للتناسق والتكامل بين مجلسي البرلمان كواجب دستوري، واصلنا بمعية مجلس النواب الجهود المبذولة لتحقيق هذه الأهداف السامية من خلال الحرص على انعقاد لجنة التنسيق البرلماني بشكل منتظم وتنويع مجالات تدخلها واشتغالها، وهو ما أدّى إلى انبثاق مقاربات ومعالجات موحدة لعدد من الإشكالات والصعوبات التي يطرحها العمل البرلماني، أسهمت في تحسين الأداء وتبديد الغموض واللبس لدى المتتبعين للشأن البرلماني.

وكانت آخر القرارات المتخذة في هذا الشأن ترتبط بتعميق التعاون في مشروع البرلمان الإلكتروني ونزع الطابع المادي عن العديد من العمليات الإدارية، ورقمنة الأرشيف حفاظا على الذاكرة البرلمانية.

كما تميزت الدورة التشريعية المنتهية بتنظيم يوم دراسي مشترك يوم 13 يناير الماضي حول النظامين الداخليين للمجلسين تحت عنوان:"النظامان الداخليان لمجلسي البرلمان: من إقرار آليات التنظيم إلى تحقيق النجاعة البرلمانية"

وكان الغرض من هذا اللقاء العلمي، الذي حضره عدد من الفعاليات البرلمانية والحكومية، هو توسيع دائرة المشاركة والتشاور حول مجموعة من المواضيع ذات العلاقة بالعمل البرلماني، انطلاقا من التراكمات التي أفرزتها الممارسة البرلمانية.

وقد تمكنا، بفضل تعاون الجميع، من الخروج بتوصيات عملية هامة نأمل أن نبلورها، في المستقبل القريب، في شكل تعديلات على النظامين الداخليين الجاري بهما العمل، وقد تم لهذا الغرض إحداث لجنة على مستوى المجلس عهد إليها بإعداد مسودة تعديل النظام الداخلي.

أيها الحضور الكريم،

في مجال العلاقات مع المؤسسات الدستورية، عملنا خلال هذه الدورة على ترسيخ وتعميق تعاون المجلس مع هذه المؤسسات في إطار الإستقلال المكرّس دستوريا.

وهنا نشير إلى استمرار المجلس وإصراره على تعبئة الدور الإستشاري لهذه المؤسسات، إذ عمد إلى إحالة مشروعي القانونين التنظيميين المتعلقين بتقديم الملتمسات في مجال التشريع والعرائض المرتبطين بالفصلين 14 و15 من الدستور على المجلس الوطني لحقوق الإنسان قصد إبداء الرأي، ومقترح القانون المتعلق بالهيئة العليا للاتصال السمعي البصري على المؤسسة المعنية.

وحصل تشاور مع اللجنة الوطنية المكلفة بصياغة مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

كما عملنا على تجديد ممثلي مجلس المستشارين بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين، وتلقينا كذلك التقرير السنوي لمؤسسة الوسيط وتقريري المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول"التدبير المفوض للمرافق العمومية" و"إدماج التغيرات المناخية في السياسات العمومية"، ورأيين حول مشروعي القانونين المتعلقين بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة وهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز اللذين كانا موضوع رأيين استشاريين أيضا من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وننوه عاليا في هذا المضمار بالتفاعل الإيجابي الذي تبديه هذه المؤسسات مع النقاش البرلماني الدائر من خلال مبادرة البعض منها إلى موافاة المجلس بتوضيحات إضافية بشأن مواضيع محددة (مجلس الجالية المغربية بالخارج على سبيل المثال)، ونشيد أيضا بالتعاون القائم مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي تربطنا به مذكرة تفاهم، والذي تجلى بالأساس في مجال تنظيم أيام دراسية وندوات علمية مثمرة وكان آخرها الندوة الدولية المنظمة بمقر المجلس من طرفه بتعاون مع المؤسسة الدولية للنظم الإنتخابية والجمعية المغربية للقانون الدستوري حول إصلاح التشريع الإنتخابي تحت شعار" من أجل تشريع انتخابي في مستوى المتطلبات الدستورية والإلتزامات التعاهدية للمغرب".

وانسجاما مع التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب افتتاح هذه السنة التشريعية، سيعمل المجلس بتنسيق كامل مع مجلس النواب والحكومة، فيما يخصها، على تفعيل المقتضيات الدستورية ذات الصلة بتنصيب الهيئات التي صدرت قوانينها المنظمة وفقا لأحكام الدستور الجديد (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة، المحكمة الدستورية).

أيها السيدات والسادة؛

كما تعلمون،يضطلع المجتمع المدني بأدوار هامة على مختلف الواجهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، حيث راكم جملة من الإنجازات والنجاحات الهامة أهلته للتطلع نحو المساهمة في العمل البرلماني باعتباره واجهة رئيسة للشأن العام الوطني.

ومن هذا المنطلق فإن انفتاح المؤسسة البرلمانية على المجتمع المدني يمكنها من الاستيعاب الإيجابي للتحولات المجتمعية، كما أن أخذ مقترحات وآراء فعالياته هو في الواقع امتداد طبيعي للوظيفة التمثيلية للبرلمان وتعبير صادق عن روحه الديمقراطية.

وإذا كان مجلس المستشارين قد شرع منذ مدة ليست باليسيرة في التفاعل الإيجابي مع تحركات المجتمع المدني عبر احتضان بعض مبادراته الهادفة، فإن الظرفية الراهنة التي تمر منها بلادنا، خاصة بعد اعتماد دستور 2011، والمطبوعة بنزوع قوي نحو الإشراك الفعلي للمواطن في تدبير الشأن العام، تسمح بتعميق أكثر لانخراط المجتمع المدني في العمل البرلماني.

إن البرلمان الذي لا يتفاعل مع ديناميات المجتمع، هو برلمان ليس جدير بهذا الإسم . ومن هذا المنطلق فنحن عازمون في هذا الإطار، وفق خطة العمل المقترحة، على جعل مجلسنا الموقر فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي لا سيما بخصوص الموضوعات الرئيسة لإعمال الدستور وتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وعلاقة بهذا الموضوع، أذكر ببعض الأنشطة التي قمنا بها خلال هذه الدورة بتعاون وشراكة مع جمعيات المجتمع المدني، ومن بينها اليوم الدراسي المنظم بتعاون مع الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية حول موضوع " القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية" تحت شعار" الأمازيغية مسؤولية ورصيد وطني مشترك لكل المغاربة"، كما احتضن المجلس ندوات علمية نظمتها المنظمة المغربية لحقوق الإنسان حول موضوع "حق اللجوء بين التشريع الوطني والقانون الدولي"، وموضوع "مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالحق في تقديم الملتمسات التشريعية ومشروع القانون المتعلق بالحق في تقديم العرائض" بتعاون مع " دينامية إعلان الرباط".

وتجاوبا مع نبض المجتمع بخصوص النقاش الذي أثير حول معاشات البرلمانيين، بادرنا إلى تنظيم يوم دراسي حول موضوع "معاشات البرلمانيين وسيناريوهات الإصلاح" بغية فتح نقاش مؤسساتي مسؤول ورصين وبدون مزايدات أوشعبوية.

وننوه كذلك بالأيام الدراسية التي تنظمها الفرق البرلمانية بالمجلس، بعضها بتعاون مثمر مع منظمات المجتمع المدني، والتي تساهم في تمكين السادة المستشارين من التوضيحات والرؤى التكميلية حول الملفات المطروحة للنقاش في البرلمان.

وفي سياق الأنشطة الإشعاعية للمجلس، وبمناسبة اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية الذي يصادف 20 فبراير من كل سنة، يعتزم مجلس المستشارين تنظيم منتدى برلمانيا دوليا حول موضوع العدالة الإجتماعية، وذلك يومي 19 و 20 فبراير 2016، وذلك تحت الرعاية الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وسيشارك في هذا الحدث الهام، إضافة إلى أعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق والمجموعات، واللجان البرلمانية، مسؤولون أمـــيون يمثلون مختلف الاتحادات البرلمانية الدولية، والإقليمية والجهوية والقارية، إضافة إلى شخصيات وطنية ودولية وازنة.

وفي إطار انفتاحه المستمر على محيطه الخارجي ومساهمة منه في ترسيخ الوعي بقيم الديمقراطية والمواطنة، واصل المجلس نهج سياسته النشيطة في استقبال الزوار خاصة في شكل مجموعات، مع التركيز على الشرائح التي يمكن أن تكتسي زيارة البرلمان بالنسبة لها أهمية خاصة، حيث نولي اهتماما وعناية بالغين لتلامذة المدارس وطلبة الجامعات والمعاهد العليا.

وهكذا استقبل مجلس المستشارين خلال هذه الدورة عددا من الزوار وصل إلى 2013 زائرا، قادمين من مختلف جهات المملكة ويتوزعون على المؤسسات التعليمية بكل مستوياتها، وكذا جمعيات المجتمع المدني والجالية المغربية المقيمة بالخارج والأجانب.

السيدات والسادة،

لا يفوتني في الختام أن أتوجه بخالص عبارات الشكر والاحترام للسيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة أعضاء الحكومة وخاصة الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني على التفهم وحسن التعاون والاستعداد الدائم للعمل سويا من أجل الارتقاء بأدائنا البرلماني والحرص على جودة ومتانة العمل الذي نقوم به.

وللحكومة المحترمة أقول، من هذا المنبر، يدنا ممدودة للإشتغال معا في إطار التعاون وعلى قاعدة مبدإ الفصل بين السلط لاستثمار الفرص التي يتيحها دستور بلادنا، من أجل توطيد وإثراء مشروعنا الوطني المشترك .

كما أخص بالامتنان والعرفان السيدة والسادة أعضاء مكتب مجلس المستشارين والسيدتين والسادة رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية واللجان الدائمة على حيويتهم ومثابرتهم وعملهم الدؤوب من أجل تبوء مجلسنا الموقر المكانة التي يستحقها ويخولها له الدستور داخل المشهد المؤسساتي الوطني.

ولكافة موظفي وأطر المجلس أقول، أنتم تدركون جيدا حجم الاحترام والتقدير الذي أكنه لكم، وأهيب بكم المزيد من البذل والعطاء بغية تعزيز وتقوية قدرات إدارتنا البرلمانية بما يتطلبه ذلك، وهو معهود فيكم، من إخلاص ووفاء ونكران للذات، متعهدا لكم، باسم مكتب المجلس، بإيلائكم ما تستحقونه من عناية واهتمام بأوضاعكم الإدارية والاجتماعية.

والشكر موصول أيضا لنساء ورجال الإعلام في كل المنابر والوسائل المكتوبة والسمعية والبصرية والإلكترونية، فنحن واعون جيدا بالدور الحاسم الذي يؤدونه في تنوير الرأي العام الوطني بأعمالنا وقراراتنا وما تحفل به المؤسسة من نقاشات وحوارات حول القضايا الوطنية، ولذلك هيأنا لهم فضاء خاصا بالتواصل سنعمل على تطويره وتدعيمه بكل مستلزمات العمل الصحفي.

وأخيرا نتمنى لبلادنا مزيدا من التقدم والرفاه والازدهار تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وشكرا على حسن وكرم إصغائكم.

المحور الثالث:

حصيلة أشغال الدورة الاستثنائية

12 مارس 2016

ملخص أشغال الدورة الاستثنائية السبت 12 مارس 2016

طبقا لأحكام الفصلين 66 و68 من الدستور، وبطلب من كافة أعضاء مجلس النواب وكافة أعضاء مجلس المستشارين، عقد البرلمان المغربي يوم السبت 2 جمادى الآخر 1437 ه)الموافق ل 12 مارس 2016 م) دورة استثنائية تضمن جدول أعمالها نقطة فريدة تمثلت في الاستماع إلى تصريح السيد رئيس الحكومة بخصوص آخر مستجدات القضية الوطنية.

قرار عقد هذه الدورة جاء بعيد تطورات خطيرة عرفتها القضية الوطنية الأولى، على إثر الزيارة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة إلى كل من الجزائر وموريتانيا ما بين 04 و06 مارس 2016 مع ما تخللها من تصريحات وتعبيرات مسّت بحقوق المغرب وبمشاعر المغاربة، بل ومست كذلك بصورة ومصداقية الأمم المتحدة ذاتها، بفعل الانزياح الخطير عن اختصاصات المنظمة الأممية والتزاماتها وتقاليدها.

ولقد شكلت الجلسة العامة المشتركة للمجلسين مناسبة عبّر من خلالها البرلمان المغربي بمجلسيه، وبمختلف مكوناته وأطيافه، وقوفه وقفة الجسد الواحد باليد الواحدة والصوت الواحد، إلى جانب المواطنين والمؤسسات والأحزاب السياسية والنقابات والمجتمع المدني، وذلك كلما تعلق الأمر بالوحدة الوطنية.

في مستهل الجلسة العامة المشتركة، قدّم السيد رئيس الحكومة عرضا حول مستجدات القضية الوطنية، وذلك بعد الزيارة المستفزة للأمين العام للأمم المتحدة لموريتانيا والجزائر، والتصريحات التي أعقبتها حول قضية الوحدة الوطنية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 4 إلى 6 مارس 2016.

وبعد أن ذكّر السيد رئيس الحكومة بالأسباب الداعية إلى قيام هذه الزيارة بهدف إعادة إحياء مسلسل المفاوضات حول الصحراء قصد التوصل إلى حلّ سياسي مع مراعاة المقترح المغربي كسقف وفق قرارات مجلس الأمن، استعرض مراحل الترتيب لإنجاح هذه الزيارة والأسباب التي حالت دون قيامها في الوقت المناسب، مبرزا تشبث الأمين العام بالقرار الشخصي لإقامتها في التاريخ الذي اقترحه لنفسه، مع مواكبة المغرب للإعداد لها بدوره من خلال اتصالات مكثفة يجريها مع محيط الأمين العام ومبعوثه الشخصي.

وأضاف بأنه كان مستفزا برنامج الزيارة من أساسه، وذلك لإدراجه زيارات غير مرغوب فيها لمواقع ظل المغرب يندّد بشأنها بما تعرفه من انتهاكات من الخصوم، وعكس كل الالتزامات المعلنة تخلى الأمين العام للأمم المتحدة عن الحياد والموضوعية، متجاوزا في ذلك كل الأهداف التي حددها لهذه الزيارة، بل أمعن في الانحياز بتغاضيه عن إثارة قضية الخروقات لحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين التي ارتكبت في مخيمات تندوف بالجزائر، وإعلان عزمه تنظيم مؤتمر لمانحي المساعدات الانسانية للمحتجزين في مخيمات تندوف في محاولة منه الالتفاف على ضرورة إحصاء هؤلاء المحتجزين، واختلاس المساعدات الإنسانية، مما يجعل هذه التجاوزات أبعد ما تكون عن تحقيق الأهداف المتمثلة في إحياء المفاوضات.

كما أكد السيد رئيس الحكومة تشبث المغرب بقضيته الأولى من خلال استحضار العبارات القوية من الخطاب الملكي السامي الأخير بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء المؤكدة على عدم استعداد المغرب تقديم أي تنازلات جديدة بعد مقترح الحكم الذاتي، والمكالمة الهاتفية بين صاحب الجلالة والسيد بان كي مون التي تؤكد حرص المغرب على ضرورة تجنب المقاربات المنحازة والخيارات المحفوفة بالمخاطر في التعاطي مع ملف الصحراء المغربية.

وختم بالإشارة إلى أن المغرب بجميع مكوناته يشكل بوحدته الوطنية جسدا واحدا.

وعقب ذلك، فسح المجال أمام تدخلات الفرق والمجموعات البرلمانية بمجلسي النواب والمستشارين، والتي أكدت في مجملها على:

- الالتفاف حول صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الذي أكد في خطابه للأمة بمناسبة الذكرى 39 للمسيرة الخضراء بأن مبادرة الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية -التي شهد المجتمع الدولي بجديتها ومصداقيتها- هي أقصى ما يمكن للمغرب أن يقدمه في إطار التفاوض، من أجل إيجاد حل نهائي، لهذا النزاع الإقليمي ؛
- دعم الموقف الحكومي تجاه التطورات المذكورة؛
- إدانة التوجه المنحاز والموقف اللامسؤول الذي عبر عنه الأمين العام الأممي؛
- التنويه بالمجهودات التي يقوم بها رجال ونساء الديبلوماسية المغربية عبر العالم للدفاع عن القضية الوطنية، مع الدعوة إلى إجراء تقييم يهدف إلى تجاوز الاختلالات وتقوية التنسيق؛
- الاشادة بدور القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة، وكل الأجهزة التي تسهر على حماية الثغور تحت قيادة قائدها الأعلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله؛
- التجند الكامل للدفاع عن وحدة الوطن وسلامة أراضيه وراء عاهل الأمة وقائدها وحامي أمنها واستقرارها ووحدتها وثغورها، صاحب الجلالة الملك محمد السادس،نصره الله وأعز أمره؛
- اعتبار موضوع الصحراء ثابتا من ثوابت المملكة المغربية، ومسألة هوية ووجود؛
- الإشادة بالديناميات الإصلاحية والأوراش التنموية ذات الطابع الاستراتيجي بالأقاليم الجنوبية استنادا إلى النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، الذي أشرف جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، على انطلاقته الفعلية من مدينة العيون بمناسبة الذكرى الأربعين لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة؛
- دعوة المنتظم الدولي إلى وقف الانتهاك الصارخ لحقوق وكرامة المحتجزين بمخيمات تندوف.

المحور الرابع:

حصيلة أشغال الجلسات العامة

خلال دورة أبريل 2016

كلمة رئيس مجلس المستشارين

بمناسبة افتتاح دورة أبريل من السنة التشريعية 2015 ـ 2016

الجمعة 8 أبريل 2016

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة الأولى من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نعلن عن افتتاح دورة أبريل للسنة التشريعية (2015-2016)، وهي دورة تنعقد في ظل ظرفية وطنية ودولية دقيقة وحساسة بالنسبة لقضية وحدتنا الترابية، وذلك على إثر تداعيات الانزلاقات الخطيرة لمواقف الأمين العام للأمم المتحدة خلال زيارته الأخيرة لمخيمات تيندوف والمنطقة المغاربية على قضية وحدتنا الترابية، وهو ما يدعونا إلى تكثيف الجهود وتنسيق الأدوار من أجل التصدي لمثل هذه الانحرافات التي تستهدف النيل من وحدتنا الترابية وسيادتنا الوطنية.

إن هذه المحطة تستدعي منا أقصى درجات اليقظة والتعبئة الشاملة، برلمانا وحكومة وأحزابا ونقابات ومجتمع مدني، من أجل الإسهام في التصدي لهذه التداعيات، على اعتبار أن التعبئة هي السلاح الأنجع لرفع كل التحديات ومجابهة العقبات التي تعترض المسار الديمقراطي والتنموي لبلادنا.

السيدات والسادة الأفاضل،

تعتبر هذه الدورة هي الأخيرة في ولاية مجلس النواب والحكومة، مع ما تحمله من رهانات وتحديات تتصل بتحيين الترسانة القانونية، سواء تعلق الأمر بالتدابير التشريعية الواجب اتخاذها لأجرأة وتنزيل مقتضيات دستور 2011، والتي تتوزع بين قوانين تنظيمية وقوانين عادية، فضلا عن التدابير الرامية إلى ملاءمة بعض التشريعات مع أحكام الدستور من جهة، وتنفيذ التزامات بلادنا على الصعيد الدولي، من خلال ملاءمة التشريع الوطني مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها بلادنا أو التي انضمت إليها، أو من خلال سن تشريعات جديدة، تطبيقا لالتزامات بلادنا مع شركائها الدوليين من جهة أخرى.

حضرات السيدات والسادة،

لقد شهدت الفترة الفاصلة بين الدورتين نشاطا مكثفا لمجلس المستشارين، ووثيرة عمل متصاعدة على عدة مستويات.

وفي هذا الإطار، جرى عقد دورة استثنائية للبرلمان بمجلسيه، بمبادرة من كافة أعضائه، بتاريخ 12 مارس 2016، خصص جدول أعمالها للاستماع إلى تصريح السيد رئيس الحكومة حول آخر مستجدات القضية الوطنية، وصدر على إثر ذلك بيان عن أعضاء مجلسي البرلمان، شجب فيه ممثلو الأمة بأشد وأقوى العبارات، المواقف المنحازة وغير المسؤولة والتصريحات المستفزة للأمين العام للأمم المتحدة، وعبّروا عن رفضهم لها جملة وتفصيلا، معتبرين أن مثل هذه التصريحات تشكل انحرافا خطيرا عن نبل أهداف ورسالة وطبيعة منظمة الأمم المتحدة وخروجا عن ميثاقها المؤسس، وعما راكمته هذه المنظمة من أعراف وقواعد في مجال التجرد والحياد، وفي السعي إلى خدمة السلم والاستقرار عبر العالم.

وفي سيّاق التعبئة الوطنية، انخرط مجلس المستشارين بمختلف مكوناته في المسيرة الوطنية التي تم تنظيمها بتاريخ 13 مارس 2016 بالرباط، والتي جسّدت ملحمة وطنية للتنديد بصوت واحد بما يحاك ضد قضية وحدتنا الترابية، واستنكار التصريحات غير الموضوعية والمنحازة للأمين العام للأمم المتحدة، والتأكيد على الإجماع الوطني في التشبث بمغربية الصحراء.

إننا وإذ نستحضر في هذا الصدد الآفاق الواعدة والمتجددة التي تفتحها الزيارات الملكية السامية لعدد من البلدان الوازنة على الصعيد الدولي، والجهود المتواصلة التي ينهض بها قائد البلاد من أجل استكمال مسلسل البناء المؤسساتي وتحصين نموذجنا الديمقراطي التنموي وتأمين استقرار بلادنا، فإننا نأمل أن يتم تجاوز هذا المنعطف الخطير، الذي يشكل سابقة تمس جوهر ميثاق الأمم المتحدة، لاسيما في ظل مبادرة الحكم الذاتي التي تحظى بإشادة واسعة من قبل المنتظم الدولي.

حضرات السيدات والسادة،

عرفت الفترة الفاصلة بين دورتي أكتوبر 2015 وأبريل 2016 عملا متواصلا للجان الدائمة، تميزت بعقد اجتماع مشترك بين لجنتي الخارجية بمجلسي البرلمان لتدارس آخر مستجدات القضية الوطنية، وهو الاجتماع الذي تمخضت عنه مبادرة عقد الدورة الاستثنائية السالفة الذكر. كما عقدت اللجان البرلمانية الدائمة، على مستوى العمل التشريعي، 16 اجتماعا، واستغرق عملها 44 ساعة و25 دقيقة.

ومن بين 41 مشروع قانون تمت إحالته على المجلس، تمت برمجة 24 نصا وتمت الموافقة على 13 منها، ستتم دراستها والتصويت عليها في الجلسة التشريعية التي ستنعقد مباشرة بعد هذه الجلسة الافتتاحية، ويتعلق الأمر بمشاريع قوانين مهيكلة تهم:

- العلامات المميزة لمنتوجات الصناعة التقليدية،
- سلامة السدود، والمباني الآيلة للسقوط،

- تنظيم عمليات التجديد الحضري،
- الترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية،
- اقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها،
- المراكز الاستشفائية الجامعية،
- مشروع قانون إطار لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها،
- النظام الأساسي للصحفيين المهنيين،

هذا إلى جانب نصوص تغيّر وتتمم القوانين المتعلقة بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية، ونظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية، ومدونة التجارة البحرية.

وكنا نأمل أن يتأتى الشروع في دراسة باقي النصوص لولا تعذر برمجتها، وفي مقدمتها مشاريع القوانين المتعلقة بإصلاح أنظمة التقاعد، ومعاشات ونظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

وفي هذا الإطار، نؤكد عزم المجلس على المضي قدما في دراسة مختلف مشاريع ومقترحات القوانين التي لا تزال قيد الدرس، وندعو اللجان الدائمة، بهذه المناسبة، إلى التعجيل ببرمجة باقي النصوص.

وأود في هذا السياق، أن أسجل أن مجلس المستشارين بمختلف مكوناته وهياكله ما فتئ يؤكد مكانته كمؤسسة ذات استقلالية وسلطة تشريعية وقوة اقتراحية، في إطار من التكامل والتعاون مع مجلس النواب طبقا لما ينص عليه الدستور. ومن هذا المنطلق، فإننا نجدد التأكيد على أنه لا يمكن تحجيم أو تقليص دوره إلى مجرد غرفة لتسجيل النصوص القانونية أو مجلس لاستدراك الزمن التشريعي. ذلك أن مجلس المستشارين، كما أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة، "يجب أن يشكل فضاء للنقاش البناء، وللخبرة والرزانة والموضوعية بعيدا عن أي اعتبارات سياسية"(انتهى كلام جلالة الملك).

حضرات السيدات والسادة،

بموازاة مع العمل التشريعي، توصلت اللجان الدائمة بأربع طلبات جديدة لمناقشة مواضيع عامة، يتعلق اثنان منها بعقد اجتماع مشترك بين لجنتي الخارجية بمجلسي البرلمان حول "موضوع تعليق الاتصالات مع الاتحاد الأوروبي"، ويهم الطلب الثالث عقد اجتماع مشترك للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية ولجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بمجلس المستشارين بشأن موضوع "شغب الملاعب"، فيما يتمحور الطلب

الرابع الذي قدّم للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية حول وضعية التكوين المهني وبطبيعة الحال، فإن رئاسة ومكتب المجلس قاما، بمجرد التوصل بهذه الطلبات بإحالتها على من يعينهم الأمر على مستوى القطاعات الحكومية، ولازلنا ننتظر...

وفي إطار التجاوب مع الطلبات المحالة على الحكومة في الدورة السابقة، فقد توصلت لجنة الجماعات الترابية والبنيات الأساسية بجواب الوزارة المكلفة بالنقل بخصوص دراسة وتقييم نتائج عقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية.

وتكريسا للتفاعل الإيجابي لمجلس المستشارين مع مبادرات المجتمع المدني الرامية إلى المساهمة في العملية التشريعية، فقد توصل المجلس بمذكرات مطلبية تتضمن وجهات نظر بعض الهيئات حول بعض مشاريع القوانين المعروضة على اللجان الدائمة. ووعيا من المجلس بما يمكن أن تحمله هذه المبادرات من اقتراحات لتجويد النصوص التشريعية، فقد تمت إحالتها على الفرق والمجموعات البرلمانية لاتخاذها كأرضية لإغناء التعديلات التي تقدّر تقديمها حول النصوص المعنية.

وشهدت هذه الفترة كذلك، تشكيل لجنة عهد إليها باقتراح تعديلات توافقية حول النظام الداخلي للمجلس وتفصيل العديد من مقتضياته، أخذا بعين الاعتبار المستجدات التي أفرزتها الممارسة.

وفي أفق التحضير للجلسة الشهرية التي ستخصص للأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة في هذه الدورة، فقد توصل مكتب المستشارين بمقترحات الفرق والمجموعات البرلمانية ذات الصلة، وقرّر تحديد محورين للجلسة المذكورة حول القضايا التالية:

- تنمية المناطق القروية والجبلية في ضوء الحكامة الجهوية؛
- تحدّيات المبادلات بين المغرب والاتحاد الأوربي.

أما على مستوى رصيد الأسئلة، فقد توصل مكتب المجلس بما مجموعه 316 سؤالا جديدا، ضمنها 66 سؤالا كتابيا و 250 سؤالا شفاهيا، تتمحور حول قضايا تكتسي راهنية وتستأثر باهتمام الرأي العام محليا ووطنيا.

وبخصوص العلاقة مع المؤسسات الدستورية، فقد توصل المجلس على التوالي بالقرارين رقم 16/991 و16/992 اللذين بت المجلس الدستوري بموجبهما في مدى مطابقة القانونين التنظيميين المتعلقين بـ"المجلس الأعلى للسلطة القضائية" و"النظام الأساسي للقضاة" لمقتضيات الدستور.

كما ورد على المجلس خمس قرارات أصدرها المجلس الدستوري بخصوص رفض طلبات إلغاء انتخاب خمسة مستشارين.

هذا وقد توصل المجلس كذلك بتقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2014، والذي سيبرمج تقديمه في جلسة عامة مشتركة بتنسيق مع مجلس النواب في أقرب الآجال.

السيدات والسادة الأفاضل،

تميزت الفترة الفاصلة بين الدورتين أيضا بحدث هام تمثل في تنظيم مجلسنا للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية تحت شعار"تنمية الكرامة الإنسانية لتمكين العيش المشترك"، يومي 19 و20 فبراير 2016، والذي حظي بشرف الرعاية المولوية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وبهذه المناسبة، نسجل بكل اعتزاز وفخر مضامين الرسالة الملكية السامية التاريخية الموجهة إلى المشاركين في المنتدى، والتي نوه فيها جلالته بمساهمة مجلس المستشارين في بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، إذ قال جلالته:

" لا يفوتنا أن ننوه في هذه المناسبة، بمساهمة مجلس المستشارين في مسار بناء النموذج المذكور عبر تنظيم هذا المنتدى، الذي يمثل مبادرة هي الأولى من نوعها، تنعقد بمناسبة يوم أممي، هو اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية.

ذلك أن مجلس المستشارين يستثمر بكل فعالية موقعه الدستوري وميزته المتمثلة في تعدد التخصصات والتمثيليات الترابية والمهنية والنقابية، ودوره كغرفة تترجم بدقة تطلعات المجالات الترابية والفاعلين المهنيين والنقابيين والمدنيين، في إطلاق مسار نقاش عمومي تعددي وتشاركي، بخصوص بناء نموذج مغربي للعدالة الاجتماعية قائم على التضامن بكل أبعاده"(انتهى نص الرسالة الملكية السامية).

وقد جسد تنظيم هذه التظاهرة الدولية ثقة المنتظم الدولي في المملكة المغربية وتأكيد صورتها كأرض للحوار والنقاش، حيث تميزت بالحضور الدولي الوازن، وانخراط الحكومة وممثلي مؤسسات وطنية فاعلة ومجموعة من الخبراء والفاعلين المدنيين والاقتصاديين والاجتماعيين... وقد توج هذا المنتدى باعتماد إعلان الرباط للعدالة الاجتماعية والوثيقة المرجعية بشأن النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية.

أيها السيدات والسادة،

لقد شهدت الفترة الفاصلة بين الدورتين كذلك نشاطا دبلوماسيا هاما، إذ استقبل المجلس 16 وفدا يمثلون مؤسسات حكومية وبرلمانات وطنية وشخصيات دولية، كما شارك المجلس في 17 تظاهرة إقليمية ودولية، وعلى رأسها الزيارة التي قمنا بها على رأس وفد من المجلس إلى المملكة المتحدة بدعوة من مجلس اللوردات البريطاني ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية بين 13 و16 من شهر مارس 2016، حيث التقينا مع مسؤولين حكوميين وبرلمانيين رفيعي المستوى، وتناولنا مختلف القضايا والمواضيع ذات الإهتمام المشترك. وأسفرت هذه الزيارة عن مخرجات ومكاسب على درجة كبيرة الأهمية ستطلعون عليها قريبا.

وقد شاركنا أيضا، على رأس وفد برلماني هام، في أشغال الجمعية 134 للإتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت بالعاصمة لوساكا بزامبيا في الفترة الممتدة من 19 إلى 23 من شهر مارس 2016.

وقد تميزت مشاركتنا باللقاء الذي جمعنا برئيس الاتحاد البرلماني الدولي، صابر شودري، والذي أكد خلاله بأن احتضان المغرب لندوة برلمانية على هامش أشغال (كوب 22) ستشكل فرصة لإبراز دور البرلمانات في إقرار التشريعات وسن السياسات العمومية حول التغيرات المناخية وفقا للالتزامات المتضمنة في "اتفاقية باريس"، وذلك في سياق التحضيرات الجارية لاحتضان المغرب للدورة 22 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (كوب 22) والتي ستنعقد بمراكش في غضون شهر نونبر 2016.

وقدم الوفد البرلماني المغربي، خلال نفس اللقاء، طلبا، حظي بالموافقة، يرمي إلى احتضان المغرب في أواخر 2016 لفعاليات الندوة البرلمانية الجهوية لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط حول موضوع "ترجمة الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان في الواقع الوطني: مساهمة البرلمانات في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة".

وفي إطار استعداد الاتحاد البرلماني الدولي لبلورة خطة استراتيجية لـ 2017 وما بعد، رحب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي بمقترح تقدم به البرلمان المغربي يرمي إلى اعتماد برنامج عمل في إطار مشروع هذه الإستراتيجية الجديدة تحت عنوان "وضع العدالة الاجتماعية في قلب التنمية المستدامة"، وهي مبادرة تنهل من مرجعية الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة 2015 - 2030 التي صادقت عليها الأمم المتحدة في سبتمبر 2015 كما تستحضر أهمية وضع مقومات العدالة الاجتماعية كأساس لتحقيق تنمية مستدامة فعالة ومبتكرة.

وفي إطار تعزيز الدور المحوري لمجلسنا في توطيد وتثمين العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية، استقبل مجلسنا وفدين هامين عن منتدى رؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكاريبي Foprel وعن برلمان أمريكا الوسطى Parlacen.

وشكلت هذه اللقاءات فرصة للتعبير عن الاعتزاز بالدينامية المتميزة التي تشهدها علاقات المملكة المغربية مع بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي، وكذا روح التشاور القائمة حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وبخصوص الشؤون الإدارية للمجلس، فقد أشرفنا البارحة على أشغال الدورة الثالثة لملتقى موظفات وموظفي مجلس المستشارين الذي شكل فرصة للحوار بين مختلف مكونات المجلس، في إطار المقاربة التشاركية التي اخترناها كمنهجية للعمل وأسلوب في التدبير.

وشكل هذا الملتقى مناسبة لتدارس سبل تحديث الإدارة البرلمانية وتأهيل الموارد البشرية للمجلس، تماشيا مع إستراتيجية عملنا خلال الثلاث سنوات المقبلة، ونؤكد بهذه المناسبة على استعدادنا الدائم للتفاعل مع كل التوصيات والمبادرات الهادفة إلى تحقيق النجاعة والمردودية وتجويد العمل البرلماني.

وضمن نفس المنطق، أشرفنا على افتتاح أشغال الجمع العام العادي لجمعية الأعمال الاجتماعية لموظفات وموظفي مجلس المستشارين في غضون شهر مارس المنصرم، وأكدنا التزام المجلس بالتفاعل الإيجابي مع كل التوصيات التي تهم الارتقاء بالعمل الاجتماعي لموظفات وموظفي المجلس.

السيدات والسادة الأفاضل،

قبل الختام، أود الإشارة إلى الحدث الهام الذي سيميز دورة أبريل الحالية، والمتمثل في إجراء انتخاب ثلاثة أعضاء بالمحكمة الدستورية طبقا لمقتضيات الفصل 130 من الدستور، معربا عن أملي في أن تتضافر جهودنا جميعا من أجل تنزيل سليم لهذا المقتضى الدستوري.

كما أود أن أعبر عن أملنا الكبير في أن تكون هذه الدورة حافلة بالعطاء وحبلى بالإنتاج التشريعي الجيّد والعمل البرلماني الراقي خدمة للمصلحة العليا لوطننا.

وبهذه المناسبة، أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى كل من السيد رئيس الحكومة، والسيدات والسادة أعضاء الحكومة، والسيدة والسادة أعضاء مكتب مجلس المستشارين، والسيدات والسادة رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات، والسادة رؤساء اللجان الدائمة، وكافة السيدات والسادة المستشارين على ما أبدوه من حسن تعاون وتفهم طيلة الفترة الفاصلة بين الدورتين، كان له الأثر البالغ على نجاح عمل المجلس، ومكّن من المساهمة النوعية والدراسة المعمقة للنصوص المحالة على المجلس، في أجواء اتسمت بالتوافق الإيجابي وطبعتها الجدية ومنتهى الإحساس بالمسؤولية.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى موظفات وموظفي المجلس، على تفانيهم في القيام بواجبهم، والشكر موصول كذلك إلى ممثلي وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية على مواكبتهم لأشغال المجلس وأنشطته ونقلها بكل مهنية لعموم الرأي الوطني والدولي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الحصيلة العامة لأشغال الجلسات العامة خلال دورة أبريل 2016

	عدد الجلسات المنعقدة	المدة التي استغرقتها	النسبة المئوية
جلسات الأسئلة الشفهية	17	30 ساعة و42 دقيقة	45%
جلسات التشريع	13	10 ساعات و6 دقائق	34 %
الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة	02	5 ساعات و27 دقيقة	05%
الجلسات المخصصة لتقديم ومناقشة تقارير المؤسسات والهيئات المشار إليها في الدستور (ف. 148 و 160)	02	3 ساعات و52 دقيقة	05%
جلسة مخصصة لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها (ف. 101 من الدستور)	01	3 ساعات 23 دقيقة	03%
جلسات مختلفة	03	3 ساعات و24 دقيقة	08%
المجموع	38	56 ساعة و54 دقيقة	100%

الحصيلة التفصيلية لأشغال الجلسات العامة خلال دورة أبريل 2016

الرقم	تاريخ الجلسة	جدول الأعمال	عدد المستشارين الحاضرين		عدد المستشارين المتغيبين				المدة الزمنية
			المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	بدون عذر	بعذر	
.34	2016/03/12	جلسة عامة مشتركة مع مجلس النواب للاستماع لتصريح السيد رئيس الحكومة حول مستجدات قضية وحدتنا الترابية في اطار أشغال الدورة الاستثنائية.	XX	XX	XX	XX	XX	XX	3 س 5د
.35	2016/04/08	افتتاح الدورة الربيعية للسنة التشريعية 2015-2016	82	%68	38	%32	37	01	27د
.36	2016/04/08	الدراسة والتصويت على 13 مشروع قانون: 1: مشروع قانون رقم 59.14 المتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها. المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛ 2: مشروع قانون رقم 46.12 يغير ويتمم بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1337، موافق 31 مارس 1919، بمثابة مدونة التجارة البحرية. المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛ 3: مشروع القانون رقم 133.13 المتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية. المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛ 4: مشروع قانون رقم 133.12 المتعلق بالعلامات المميزة لمنتوجات الصناعة التقليدية. المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛ 5: مشروع قانون رقم 30.15 المتعلق بسلامة السدود. المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛ 6: مشروع قانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين. المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب. في إطار قراءة ثانية؛ 7: مشروع قانون رقم 87.14 القاضي بتغيير القانون رقم 016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية. المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛ 8: مشروع قانون رقم 106.14 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية؛ 9: مشروع قانون إطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها. المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب. في إطار قراءة ثانية؛ 10: مشروع قانون رقم 94.12 المتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عملية التجديد الحضري. المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛ 11: مشروع قانون رقم 106.12 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية. المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛ 12: مشروع قانون رقم 70.13 المتعلق بالمراكز الاستشفائية الجامعية. المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب ؛ 13: مشروع قانون رقم 51.15 القاضي بإعادة تنظيم المسرح الوطني محمد الخامس. المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.	68	%57	52	43%	51	01	1س 19د
.37	2016/04/12	مناقشة الأسئلة الشفهية	74	%62	46	%38	35	11	2س 24د
.38	2016/04/19	مناقشة الأسئلة الشفهية	80	%67	40	%33	24	16	2س 21د
.39	2016/04/19	الدراسة والتصويت على مشروعي قانونين: 1. رقم 43.13 يتعلق بمزاولة مهنة التمريض؛ 2. رقم 44.13 يتعلق بمزاولة مهنة القبالة	42	%35	78	%65	62	16	14د
.40	2016/04/26	مناقشة الأسئلة الشفهية	78	%65	42	%35	31	11	2س 15د

الرقم	تاريخ الجلسة	جدول الأعمال	عدد المستشارين الحاضرين		عدد المستشارين المتغيبين				المدة الزمنية
			المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	بدون عذر	بعذر	
.41	2016/04/26	الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 40.13 يتعلق بمدونة الطيران المدني	42	%35	78	%65	67	11	14د
.42	2016/05/03	مناقشة الأسئلة الشفهية	71	%60	47	%40	32	15	2س 7د
.43	2016/05/04	عرض أمام البرلمان للسيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس	XX	XX	XX	XX	XX	XX	1س 27د
.44	2016/05/04	الدراسة والتصويت على 19 مشروع قانون: 1. مشروع قانون تنظيمي رقم 90.15 يتعلق بمجلس الوصاية؛ 2. مشروع قانون رقم 48.15 يتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء؛ 3. مشروع قانون رقم 05.16 يوافق بموجبه على ميثاق تحدي الألفية المبرم بالرباط في 30 نوفمبر 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية عبر هيئة تحدي الألفية وملحقاته؛ 4. مشروع قانون رقم 69.14 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014 بين المملكة المغربية والبوسنة والهرسك؛ 5. مشروع قانون رقم 75.14 يوافق بموجبه على اتفاقية المساعدة القانونية في الميدان الجنائي الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014 بين المملكة المغربية وبين البوسنة والهرسك؛ 6. مشروع قانون رقم 16.15 يوافق بموجبه على اتفاقية حول التعاون القضائي في الميدان الجنائي الموقعة بمراكش في 20 يناير 2015، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار؛ 7. مشروع قانون رقم 20.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل أشخاص المحكوم عليهم الموقعة بمراكش في 20 يناير 2015، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار؛ 8. مشروع قانون رقم 39.15 الموافق بموجبه على مذكرة التفاهم في مجال الملاحة التجارية الموقعة بالرباط في 12 فبراير 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غانا؛ 9. مشروع قانون رقم 52.15 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع ببيساو في 28 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا بيساو بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات؛ 10. مشروع قانون رقم 54.15 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون في مجال الأمن والحكامة المحلية الموقع ببيساو في 28 ماي 2015، بين وزارة الداخلية للمملكة المغربية ووزارة الداخلية لجمهورية غينيا بيساو؛ 11. مشروع قانون رقم 55.15 يوافق بموجبه عن اتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي الموقع بدكار في 21 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السنغال؛ 12. مشروع قانون رقم 57.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية الموقع بدكار في 25 ماي 2015، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السنغال؛ 13. مشروع قانون رقم 72.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 14 أبريل 2015، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل؛ 14. مشروع قانون رقم 75.15 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بروما في 8 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن إنشاء مكتب قطري؛ 15. مشروع قانون رقم 81.15 يوافق بموجبه على ملحق الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الطائفة	35	%29.5	83	%70.5	83	00	1س 40د

[1] تم احتساب **118** كعدد إجمالي لأعضاء المجلس بعد أن ألغى المجلس الدستوري عضوية مستشارين (محمد دعيدعة وياسين غموني)

الرقم	تاريخ الجلسة	جدول الأعمال	عدد المستشارين الحاضرين		عدد المستشارين المتغيبين				المدة الزمنية
			المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	بدون عذر	بعذر	
		الفرنسية لبلجيكا (فيدرالية والوني - بروكسيل) حول الوضعية القانونية للمؤسسات المدرسية البلجيكية التي تطبق البرنامج التعليمي لفيدرالية والوني - بروكسيل بالمغرب، الموقعة بالرباط في فاتح أكتوبر 2015؛ 16. مشروع قانون رقم 82.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 5 أكتوبر 2015 بين حكومة المملكة المغربية ومجلس وزراء جمهورية ألبانيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛ 17. مشروع قانون رقم 92.15 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية الدولية، المعتمد من طرف مؤتمر القمة الإسلامية الخامس المنعقد بالكويت في الفترة ما بين 26 و29 يناير 1987؛ 18. مشروع قانون رقم 85.15 يوافق بموجبه على اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة بتونس يوم 19 أكتوبر 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية التونسية؛ 19. مشروع قانون رقم 01.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 143 بشأن الهجرة في أوضاع اعتسافية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين، المسماة اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، 1975، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الستين المنعقدة بجنيف في 24 يونيو 1975.							
.45	2016/05/10	مناقشة الأسئلة الشفهية	66	%56	52	%44	38	14	2س 12د
.46	2016/05/17	مناقشة الأسئلة الشفهية	78	%68	37[2]	%32	27	10	2س 15د
.47	2016/05/17	الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 45.13 يتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي	47	%41	68	%59	58	10	5د
.48	2016/05/24	مناقشة الأسئلة الشفهية	74	%64	41	%36	27	14	2س 7د
.49	2016/05/24	الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 116.14يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2010)	44	%38	71	%62	57	14	10د
.50	2016/05/31	الجلسة الشهرية المخصصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة: المحور الأول: - "تنمية المناطق القروية والجبلية في ضوء الحكامة الجهوية"؛ المحور الثاني: - "تحديات المبادلات بين المغرب والاتحاد الأوروبي"	86	%75	29	%25	20	09	2س 32د
.51	2016/05/31	مناقشة الأسئلة الشفهية	56	%49	59	%51	50	09	1س 8د
.52	2016/05/31	الدراسة والتصويت على 3 مشاريع قوانين تنظيمية: 1. مشروع قانون تنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع؛ 2. مشروع قانون تنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية؛ 3. مشروع قانون رقم 78.14، المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.	42	%36.5	73	%63.5	64	09	52د
.53	2016/06/07	مناقشة الأسئلة الشفهية	59	%54.5[3]	49	%45.5	44	05	1س 10د
.54	2016/06/07	مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس أمام البرلمان برسم سنة 2014	48	%44	60	%56	55	05	2س 25د
.55	2016/06/14	مناقشة الأسئلة الشفهية	96	%91.5[4]	09	%08.5	00	09	23د
.56	2016/06/14	انتخاب ثلاثة أعضاء لأول مرة بالمحكمة الدستورية، طبقا لأحكام الفصل 130 من الدستور والمادة 270 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين	98	%93	07	%07	00	08	2س 15د
.57	2016/06/21	مناقشة الأسئلة الشفهية	57	%54	48	%46	11	37	1س 45د

[2] تم احتساب **115** كعدد إجمالي لأعضاء المجلس بعد أن ألغى المجلس الدستوري عضوية خمسة مستشارين (محمد دعيدعة؛ ياسين غنوتي؛ الصحي الخلاني؛ عبد القادر سلامة ومصطفى حركات)

[3] تم احتساب **108** كعدد إجمالي لأعضاء المجلس بعد أن ألغى المجلس الدستوري عضوية 12 مستشارا.

[4] تم احتساب **105** كعدد إجمالي لأعضاء المجلس بعد أن ألغى المجلس الدستوري عضوية 15 مستشارا.

الرقم	تاريخ الجلسة	جدول الأعمال	عدد المستشارين الحاضرين		عدد المستشارين المتغيبين				المدة الزمنية
			المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	بدون عذر	بعذر	
.58	2016/06/21	الدراسة والتصويت على 3 مشاريع قوانين تنظيمية: 1. مقترح قانون يتعلق بكراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي، والمحال على المجلس من مجلس النواب، في إطار قراءة ثانية؛ 2. مشروع قانون رقم 02.16 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعملية الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛ 3. مشروع قانون رقم 51.15 يقضي بإعادة تنظيم المسرح الوطني محمد الخامس، والمحال على المجلس من مجلس النواب، في إطار قراءة ثانية.	42	%40	63	%60	11	52	17د
.59	2016/06/28	مناقشة الأسئلة الشفهية	67	%64	38	%36	07	31	1س 57د
.60	2016/06/28	الدراسة والتصويت على 6 مشاريع تشريعية: 1. مشروع قانون رقم 36.15 يتعلق بالماء 2. مشروع قانون رقم 73.15 يقضي بتغيير وتتميم بعض أحكام القانون الجنائي 3. مشروع قانون رقم 95.15 يغير ويتمم القانون رقم 013.71 الصادر بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 دجنبر1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات العسكرية؛ 4. مشروع قانون رقم 71.14 يغير ويتمم القانون رقم 011. 71 الصادر بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 دجنبر1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية؛ 5. مشروع قانون رقم 72.14 المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد موظفو وأعوان الدولة والبلديات والمؤسسات العامة المنخرطون في نظام المعاشات المدنية؛ 6. مشروع قانون رقم 96.15 يغير ويتمم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 216-77-1 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد.	59	%56	46	%44	7	39	2س 18د
.61	2016/07/05	مناقشة الأسئلة الشفهية	29	%28	76	%72	60	16	1س
.62	2016/07/12	مناقشة الأسئلة الشفهية	49	%47	56	%53	48	08	2س 9د
.63	2016/07/19	مناقشة الأسئلة الشفهية	66	%63	39	%37	24	15	53د
.64	2016/07/19	الجلسة الشهرية المخصصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة: المحور الأول: - "آفاق إصلاح قطاع التربية والتكوين المهني ومدى استجابته للمتطلبات الجديدة للاقتصاد الوطني وتطلعات الشباب المغربي": المحور الثاني: - " تدبير السياسة العمومية في مجال الدين الخارجي وأثره على الاستثمار العمومي والرهانات الجهوية "	67	%64	38	%36	23	15	2س 55د
.65	2016/07/19	الدراسة والتصويت على 3 نصوص تشريعية: 1. مقترح قانون يتعلق بالفنان والمهن الفنية؛ 2. مشروع قانون رقم 02.13 يتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية؛ 3. مشروع قانون رقم 88.13 يتعلق بالصحافة والنشر.	33	%31.5	72	%68.5	57	15	19د
.66	2016/07/26	مناقشة الأسئلة الشفهية	66	%63	39	%37	34	5	2س 16د
.67	2016/07/26	الدراسة والتصويت على 7 نصوص تشريعية: 1. مشروع قانون تنظيمي رقم 20.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب؛ 2. مشروع قانون تنظيمي رقم 21.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛ 3. مشروع قانون تنظيمي رقم 23.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليوز 2012)؛ 4. مقترح قانون يقضي بتعديل أحكام القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي؛	59	%56	46	%44	40	6	1س 10د

الرقم	تاريخ الجلسة	جدول الأعمال	عدد المستشارين الحاضرين		عدد المستشارين المتغيبين				المدة الزمنية
			المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	بدون عذر	بعذر	
		5. مقترح قانون يغير ويتمم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري؛ 6. مشروع قانون رقم 11.15 يتعلق بإعادة تنظيم الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري؛ 7. مشروع قانون رقم 19.12 يحدد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعاملين المنزليين.							
.68	2016/08/02	مناقشة الأسئلة الشفهية	70	%65.5	37	%34.5	21	16	2س 20د
.69	2016/08/02	الدراسة والتصويت على 26 مشروع قانون: 1. مشروع قانون رقم 70.14 يتعلق بهيئات التوظيف الجماعي العقاري؛ 2. مشروع قانون رقم 59.13 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات؛ 3. مشروع قانون رقم 24.16 بإحداث وكالة حساب تحدي الألفية - المغرب (MCA-Morocco)؛ 4. مشروع قانون رقم 100.15 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2013؛ 5. مشروع قانون رقم 49.15 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وسن أحكام خاصة بآجال الأداء. 6. مشروع قانون رقم 37.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.09 المحدثة بموجبه الشركة المسماة "الوكالة المغربية للطاقة الشمسية" " MOROCCAN AGENCY FOR SOLAR ENERGY"؛ 7. مشروع قانون رقم 38.16 يغير ويتمم بموجبه الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.63.226 الصادر في 14 من ربيع الأول 1383 (5 أغسطس 1963) بإحداث المكتب الوطني للكهرباء؛ 8. مشروع قانون رقم 74.15 يتعلق بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج؛ 9. مشروع قانون رقم 39.16 يقضي بتغير القانون رقم 16.09 المتعلق بالوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية؛ 10. مشروع قانون رقم 27.14 يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر؛ 11. مشروع قانون رقم 66.12 يتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء؛ 12. مشروع قانون رقم 06.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببورت لويس في 25 نوفمبر 2015 بين المملكة المغربية وجمهورية موريشيوس لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛ 13. مشروع قانون رقم 07.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 25 يناير 2016 بين المملكة المغربية والجمهورية الديمقراطية لساوتومي وبرينسيبي لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛ 14. مشروع قانون رقم 08.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية في المجال العسكري والتقني الموقعة بالرباط في 3 ربيع الأول 1437 (15 ديسمبر 2015) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية؛ 15. مشروع قانون رقم 09.16 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال المياه الموقعة بالرباط في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير2015) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية؛ 16. مشروع قانون رقم 15.16 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 25 يناير 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الديمقراطية لساوتومي وبرينسيبي بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل؛ 17. مشروع قانون رقم 16.16 يوافق بموجبه على اتفاقية مجلس أوروبا حول تزييف المنتوجات الطبية والمخالفات الشبيهة المهددة للصحة العمومية، الموقعة بموسكو في 28 أكتوبر2011؛	53	%49.5	54	%50.5	38	16	1س 5د

[5] تم احتساب **107** كعدد إجمالي لأعضاء المجلس بعد إنتخاب عضوين جديدين بالمجلس.

الرقم	تاريخ الجلسة	جدول الأعمال	عدد المستشارين الحاضرين		عدد المستشارين المتغيبين				المدة الزمنية
			المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	بدون عذر	بعذر	
		18. مشروع قانون رقم 18.16 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري الموقع بالرباط في25 يناير 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الديمقراطية لساوتومي وبرينسيبي؛ 19. مشروع قانون رقم 27.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 5 أبريل 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية سلوفينيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛ 20. مشروع قانون رقم 31.16 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري الموقع بموسكو في 15 مارس 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية؛ 21. مشروع قانون رقم 32.16 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بموسكو في 15 مارس 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل؛ 22. مشروع قانون رقم 33.16 يوافق بموجبه على اتفاقية النقل البحري الموقعة بالدوحة في 5 أبريل 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر؛ 23. مشروع قانون رقم 42.16 يوافق بموجبه على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، المعتمد بباريس في 12 ديسمبر 2015؛ 24. مشروع قانون رقم 69.15 يوافق بموجبه على البروتوكول المعدل لاتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية، المعتمد بجنيف في 27 نوفمبر 2014؛ 25. مشروع قانون رقم 84.15 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي حاليا) الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية بالمنظمة المذكورة في دورته السابعة والثلاثين بدوشنبيه (طاجيكيستان) من 18 إلى 20 ماي 2010؛ 26. مشروع قانون رقم 88.15 يوافق بموجبه على النظام الاساسي للاتحاد الإسلامي للاتصالات السلكية واللاسلكية الذي اعتمده مؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي حاليا) في دورته الخامسة عشرة المنعقدة بصنعاء في ديسمبر 1984.							
.70	2016/08/05	جلسة تشريعية مخصصة للدراسة والتصويت على 4 مشاريع قوانين: 1. مشروع قانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛ 2. مشروع قانون رقم 55.16 يغيّر ويتمم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية؛ 3. مشروع قانون رقم 19.14 يتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي؛ 4. مشروع قانون رقم 110.14 يتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات.	32	%30	75	%70	75	00	23د
.71	2016/08/05	جلسة عمومية مخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة.	66	%61.5	41	%38.5	41	00	3س 24د
.72	2016/08/05	اختتام دورة أبريل 2016.	45	%42	62	%58	62	00	42د
		المجموع:							56س 54د

جلسة انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية

طبقا لأحكام الفصل 130 من الدستور، ومقتضيات مواد النظام الداخلي خصص مجلس المستشارين جلسته ليوم الثلاثاء 8 رمضان 1437 ه الموافق ل) 14 يونيو 2016 م(، التي دامت ساعتين وخمس عشرة دقيقة، لانتخاب ثلاثة أعضاء بالمحكمة الدستورية.

الإجراءات الإعدادية لهذه الجلسة تمت بتنسيق مع مجلس النواب، أسفر على الاتفاق على منهجية موحدة، وعلى حزمة من التدابير الإجرائية والمسطرية، في توافق تام مع أحكام الدستور والقانون التنظيمي للمحكمة الدستورية ومقتضيات النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان.

وللإشارة، فإن عدد ملفات الترشيح المتوصل بها بلغ عددها خمسة(5)، همّت الفئات التالية:

- الترشيح لعضوية المحكمة الدستورية لمدة ثلاث سنوات: ترشيح واحد؛
- الترشيح لعضوية المحكمة الدستورية لمدة ست سنوات: ترشيح واحد؛
- الترشيح لعضوية المحكمة الدستورية لمدة تسع سنوات: ترشيح واحد؛
- الترشيح دون تحديد الفئة: ترشيحان اثنان.

وبعد دراسته لملفات المترشحين لعضوية المحكمة الدستورية المذكورة أعلاه، حصر مكتب المجلس لائحة المترشحين المستوفين للشروط الواردة في الفصل 130 من الدستور والمادة 270 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، في ثلاثة ترشيحات، تتمثل في:

- ترشيح السيد محمد جوهري، الذي قدم ملف ترشيحه الفريق الحركي-عن فئة 3 سنوات- ؛
- ترشيح السيد ندير المومني، الذي قدّم ملف ترشيحه فريق الأصالة والمعاصرة-عن فئة 6 سنوات-؛
- ترشيح السيد محمد الأنصاري، الذي قدّم ملف ترشيحه الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية-عن فئة 9 سنوات- ؛

الترشيحات الثلاث تم عرضها خلال الجلسة التي عرفت حضور 98 مستشارا من أصل 105 المتبقية بعد إلغاء المجلس الدستوري لانتخاب 15 عضوا، وذلك في إطار ثلاث عمليات للتصويت أسفرت عن انتخاب مجلس المستشارين ل:

- السيد محمد جوهري عضوا بالمحكمة الدستورية للمدة الانتدابية لثلاث سنوات بعد حصوله على 84 صوتا، وهو عدد يفوق ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس المستشارين؛
- السيد ندير المومني عضوا بالمحكمة الدستورية للمدة الانتدابية لست سنوات بعد حصوله على 81 صوتا، وهو عدد يفوق ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس المستشارين؛
- السيد محمد الأنصاري عضوا بالمحكمة الدستورية للمدة الانتدابية لتسع سنوات بعد حصوله على 82 صوتا، وهو عدد يفوق ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس المستشارين.

الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية

عقد مجلس المستشارين يوم الجمعة فاتح ذي القعدة 1437 الموافق ل 5 غشت 2016، جلسة سنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية.

انعقاد هذه الجلسة للسنة الثانية على التوالي جاء تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور والمواد من 264 إلى 269 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وذلك رغم الصعوبات المحيطة بانجاز هذه المهمة، والتي حدّدها تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير لمناقشة وتقييم السياسات العمومية في حداثة التجربة وغياب التراكم الكافي في المجال سواء فيما يتعلق بالجانب التقني والتدبيري، أو فيما يتعلق بالقواعد العامة التي يفترض أن تحكم علاقة التعاون والتنسيق بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، وكذا بين الجهاز التشريعي وعدد من الهيئات والمؤسسات الدستورية.

ولقد تم التحضير لهذه الجلسة السنوية بالتشاور حول موضوع التقييم الذي تم تحديده مع مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية بالمجلس في "تقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة"، مباشرة بعد ذلك تم تشكيل المجموعة الموضوعاتية المؤقتة وانعقد اجتماعها الأول، يوم الثلاثاء 26 أبريل 2016، برئاسة السيد رئيس مجلس المستشارين، وفي إطاره تم التوافق على هيكلتها التي ضمت مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية الممثلة بالمجلس، ولقد تمكنت المجموعة استنادا إلى خطة عمل واضحة، عملت على وضعها منذ اجتماعاتها الأولى من إنجاز تقرير تركيبي ينصب على خمس مخططات وطنية، وذلك من خلال استثمار الرصيد الوثائقي المتوفر عبر الدراسات الصادرة عن عدد من المؤسسات، أو من خلال التفاعل الحاصل بين الحكومة ومجلس المستشارين أثناء الجلسات الأسبوعية للأسئلة الشفهية، وكذا المدون في تقارير اللجان برسم مناقشة الميزانيات الفرعية للوزارات المعنية، وأنها من خلال الوثائق أو اللقاءات المباشرة مع المسؤولين المركزيين لبعض القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية التي تجاوبت مع مطالب المجموعة.

وتفعيلا لقرار مكتب المجلس المؤرخ في 25 يوليوز 2016، وبناء على الترتيب المتفق عليه في اجتماع ندوة الرؤساء المنعقد بتاريخ 26 يوليوز 2016، عقد مجلس المستشارين في 5 غشت 2016 جلسة عامة خصصت لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة، وذلك وفقا للمحاور الواردة في تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة التي أسند إليها التحضير لعقد هذه الجلسة الدستورية، وتتمثل في كل من:

- مخطط المغرب الأخضر؛
- مخطط التسريع الصناعي؛
- استراتيجية المغرب الرقمي؛

- مخطط الطاقات المتجددة؛
- المخطط الأزرق للسياحة.

ولقد خصص لهذه الجلسة حصة زمنية إجمالية قدرها 170 دقيقة موزعة بالتساوي بين المجلس بمختلف مكوناته، والحكومة. فمباشرة بعد تقديم السيدين رئيس اللجنة الموضوعاتية المؤقتة ومقررها، تدخل في إطار المناقشة عن المجلس المستشارين ممثلو الفرق والمجموعات البرلمانية حسب الترتيب التالي:

- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛
- فريق الأصالة والمعاصرة؛
- فريق العدالة والتنمية؛
- الفريق الحركي؛
- فريق التجمع الوطني للأحرار؛
- فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب؛
- الفريق الاشتراكي؛
- فريق الإتحاد المغربي للشغل؛
- الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي؛
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛
- مجموعة العمل التقدمي.

وتفاعلا مع التدخلات تناول الكلمة باسم الحكومة السادة الوزراء:

- الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني نيابة عن وزير الفلاحة والصيد البحري؛
- الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المكلف بالتجارة الخارجية نيابة عن وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي؛
- وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة؛
- وزير السياحة؛
- وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر؛
- الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة.

إحصائيات حول حضور أشغال الجلسات العامة خلال دورة أبريل 2016:

أولا: الحضور والغياب لأشغال الجلسات العامة خلال دورة أبريل 2016

مؤشرات إحصائية:

المعدل العام للحضور في الجلسات العامة	%54
الجلسة العامة التي عرفت أعلى معدل حضور	%93 في الجلسة المخصصة لانتخاب ثلاثة أعضاء لأول مرة بالمحكمة الدستورية
أدنى معدّل حضور في الجلسات العامة المنعقدة خلال الدورة	%28 جلسة الأسئلة الشفهية المؤرخة في 5 يوليوز 2016
المعدّل العام للحضور في جلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية	%60
المعدّل العام للحضور في جلسات المساءلة الشهرية	%69.5
المعدّل العام للحضور في الجلسات التشريعية	%41
المعدل العام للحضور في الجلسات الخاصة	%67.5
المعدّل العام للغيّابات المبرّرة عن أشغال الجلسات العامة	%28.5
المعدّل العام للغيّابات غير المبرّرة عن أشغال الجلسات العامة	%71.5

عدد حضور السادة المستشارين لمختلف الجلسات العامة خلال دورة أبريل 2016:

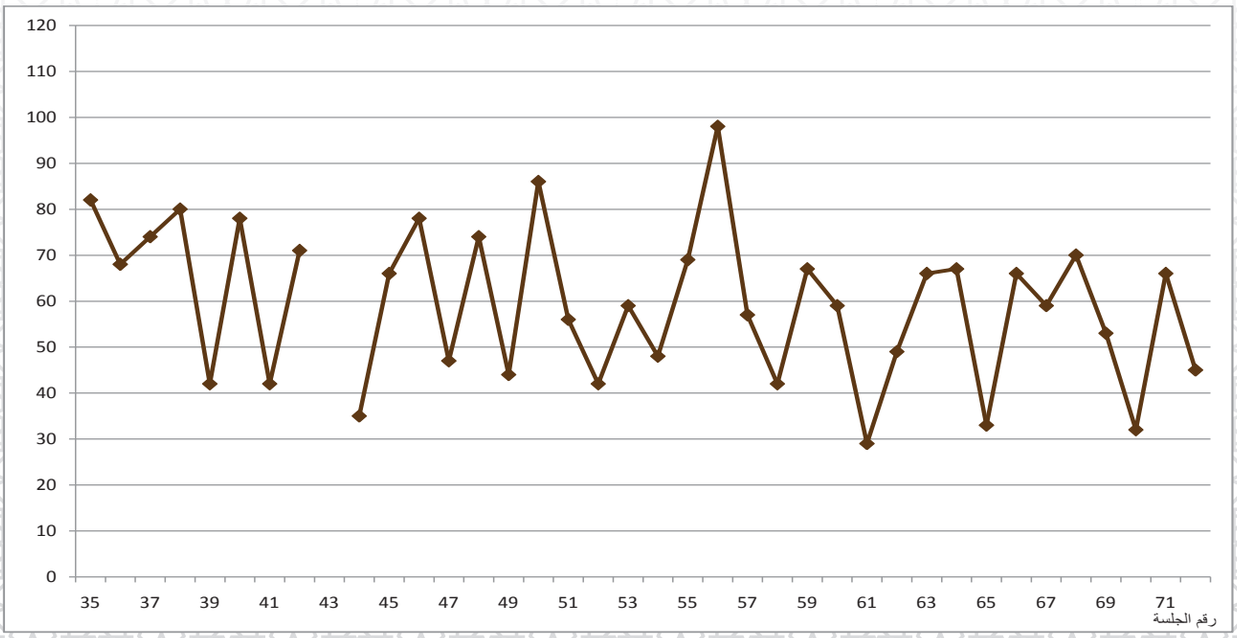

النسب المئوية لحضور السادة المستشارين لمختلف أشغال الجلسات العامة

خلال دورة أبريل 2016:

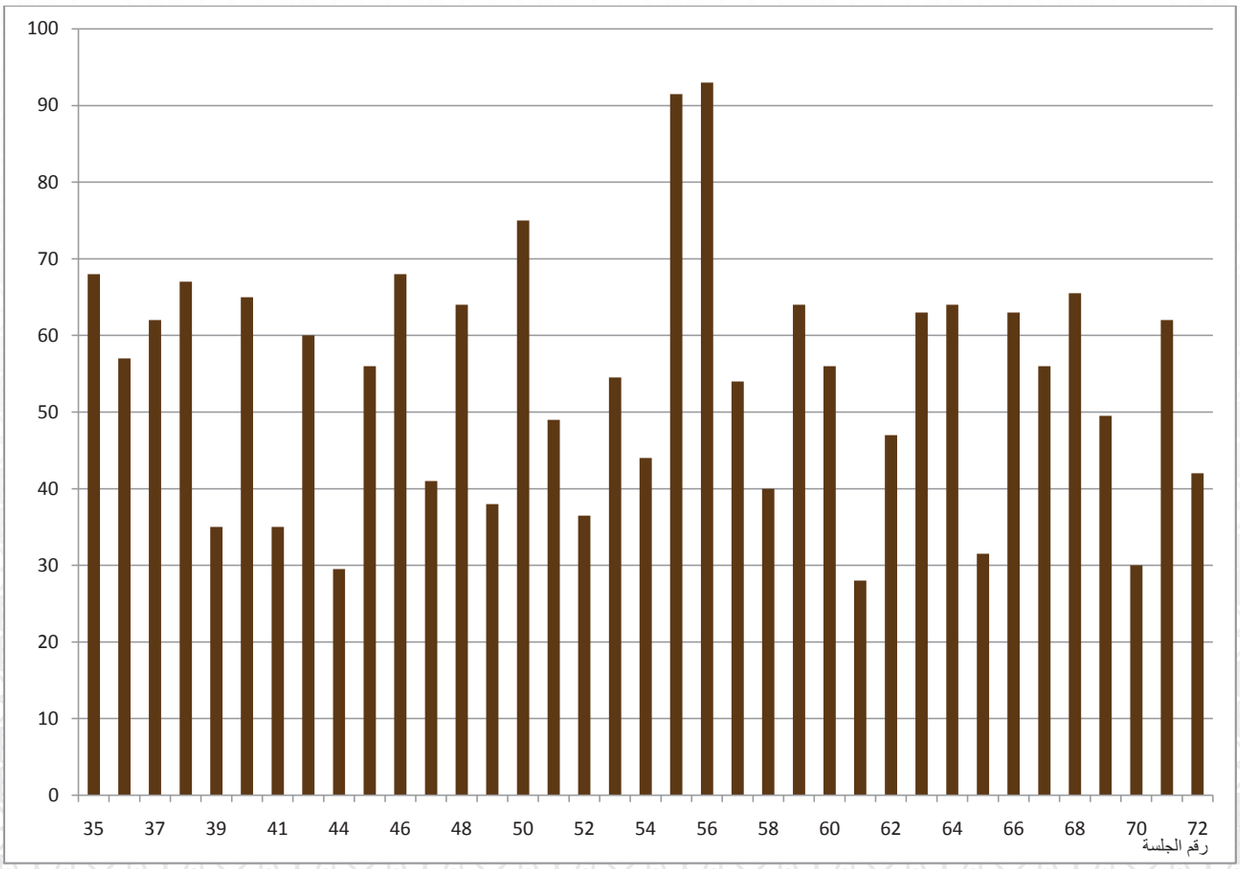

ثانيا: معدّلات الحضور لجلسات التشريع:

عدد حضور السادة المستشارين لجلسات التشريع خلال دورة أبريل 2016:

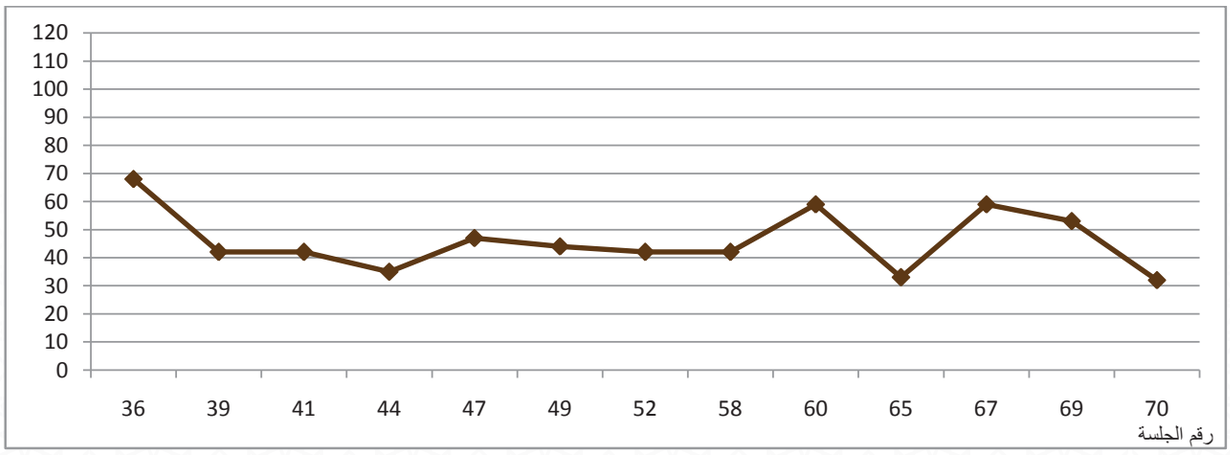

النسب المئوية لحضور السادة المستشارين لجلسات التشريع خلال دورة أبريل 2016:

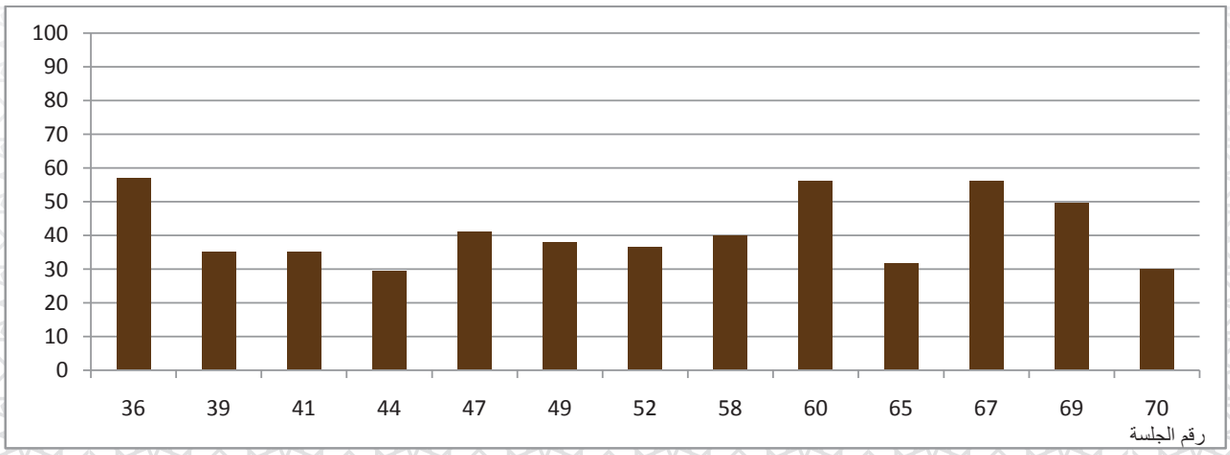

ثالثا: حضور السادة المستشارين للجلسات الشهرية المخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة خلال دورة أبريل 2016:

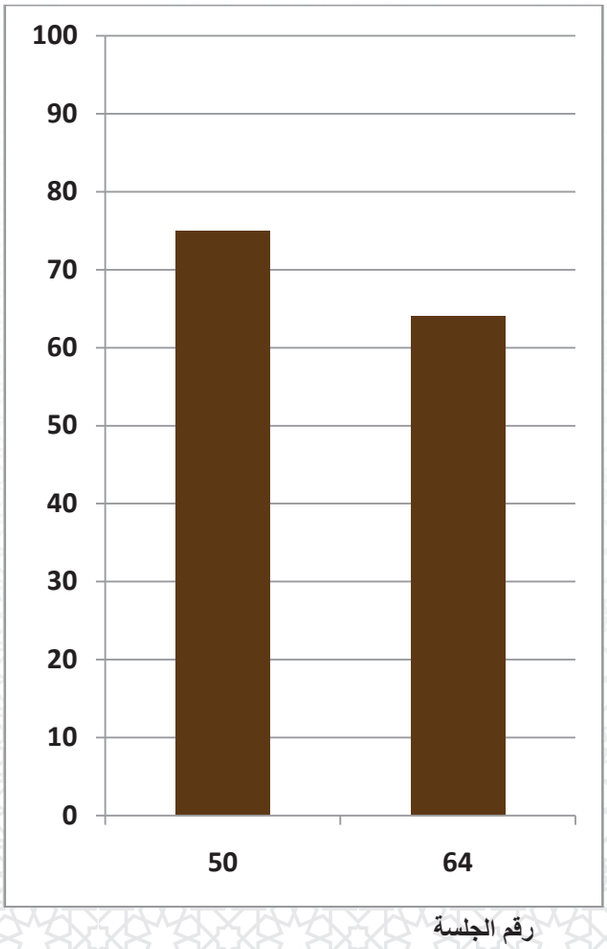

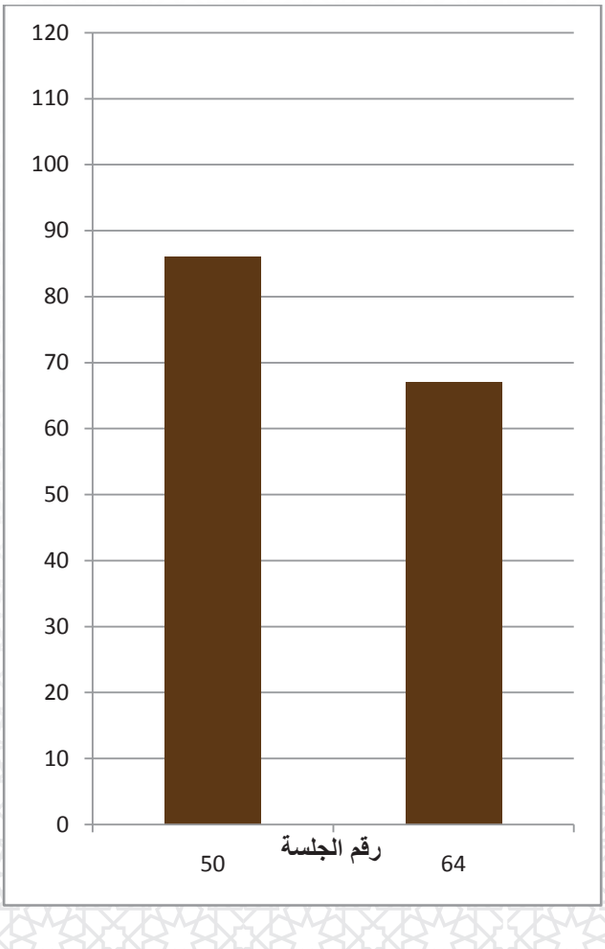

رابعا: معدّلات الحضور لجلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية:

عدد حضور السادة المستشارين لجلسات الأسئلة الشفهية خلال دورة أبريل 2016

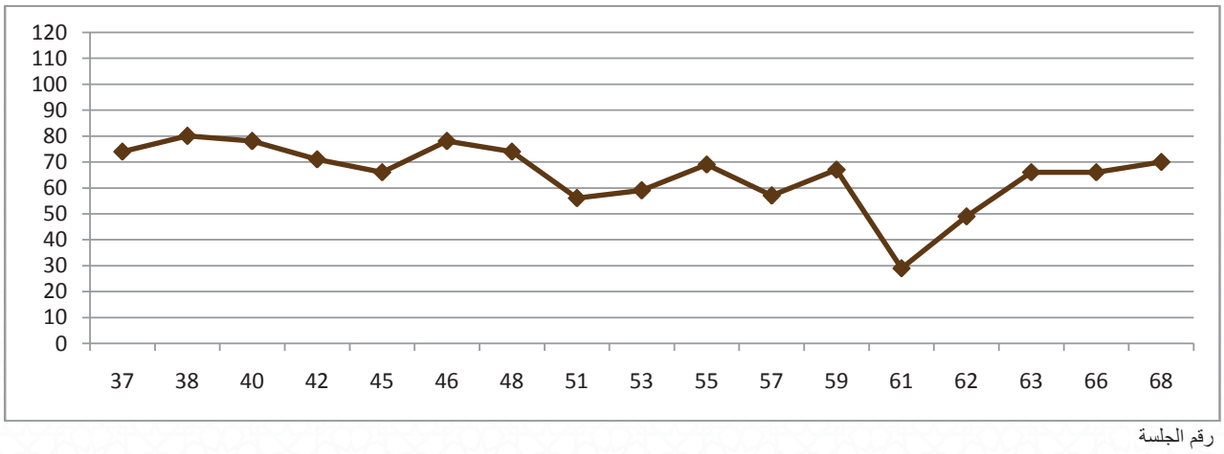

النسب المئوية لحضور السادة المستشارين لجلسات الأسئلة الشفهية

خلال دورة أبريل 2016:

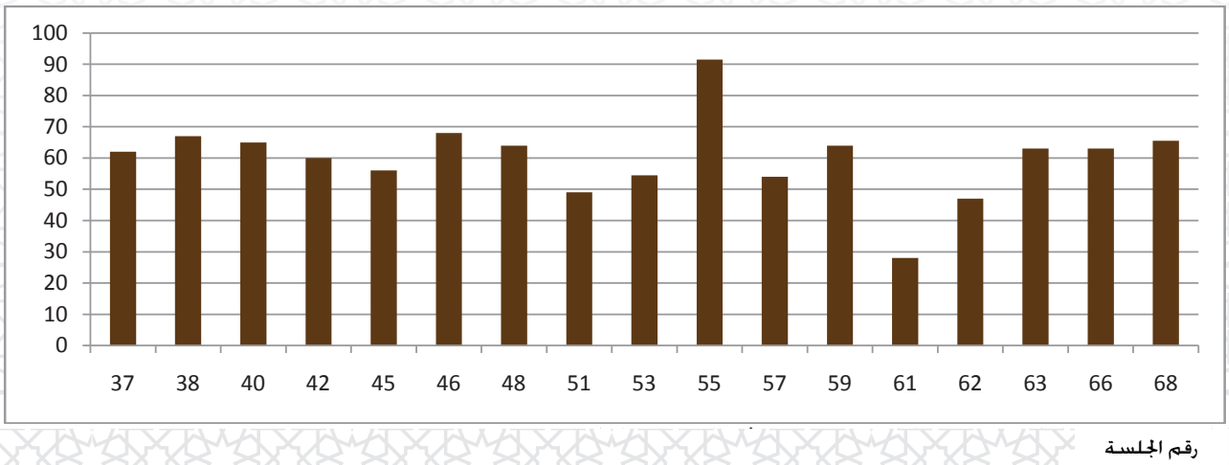

خامسا: النسب المئوية للمستشارين المتغيبين بدون عذر من مجموع المتغيبين حسب كل جلسة عامة:

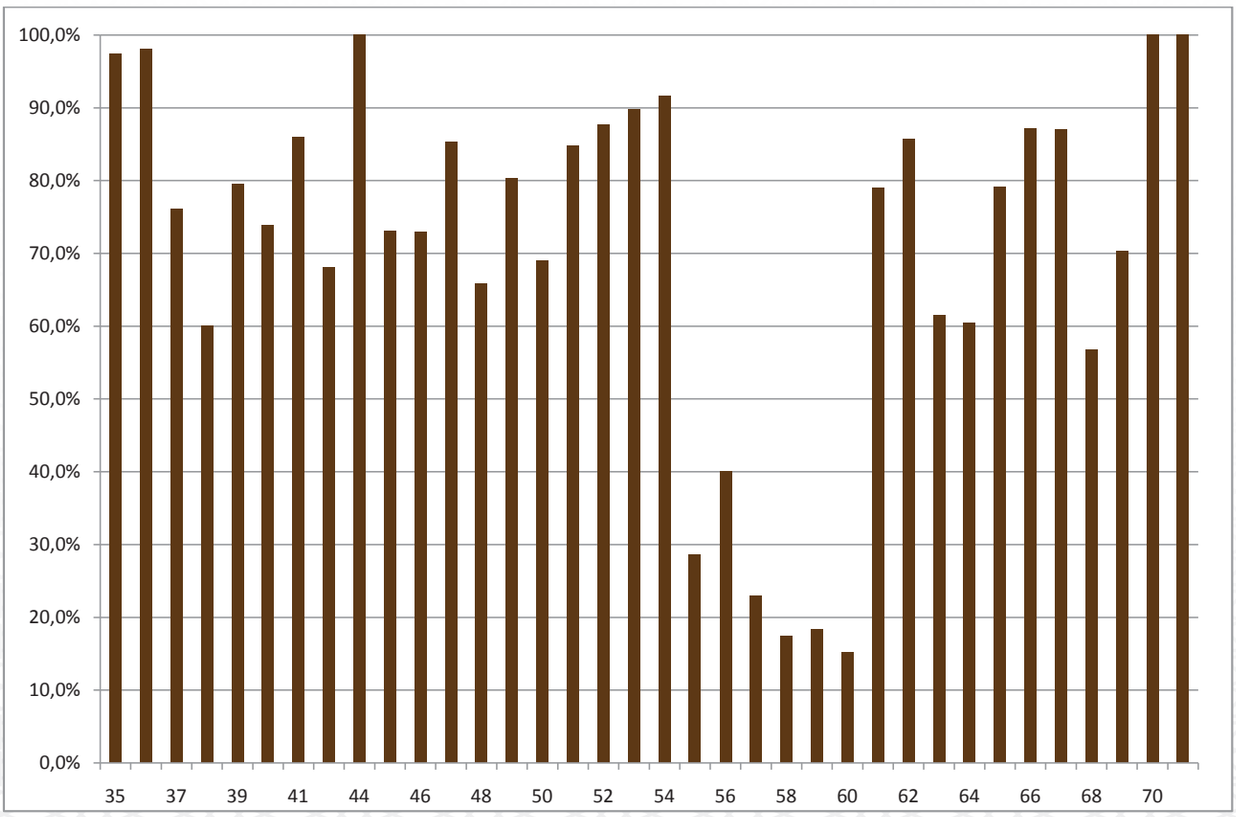

رقم الجلسة

الحصيلة العامة لنشر مداولات مجلس المستشارين خلال دورة أبريل 2016 في الجريدة الرسمية للبرلمان

العدد	تاريخ النشر	عدد الصفحات
الخامس عشر	4 أبريل 2016 (دورة استثنائية)	26
السادس عشر	25 أبريل 2016	122
السابع عشر	04 ماي 2016	02
الثامن عشر	09 ماي 2016	68
التاسع عشر	23 ماي 2016	98
العشرون	06 يونيو 2016	120
الحادي والعشرون	20 يونيو 2016	60
الثاني والعشرون	04 يوليوز 2016	112
الثالث والعشرون	18 يوليوز 2016	44
الرابع والعشرون	فاتح غشت 2016	132
الخامس والعشرون	5 شتنبر 2016	77
السادس والعشرون	19 شتنبر 2016	89
المجموع	12	950 صفحة

كلمة رئيس مجلس المستشارين بمناسبة اختتام دورة أبريل 2016

الجمعة 5 غشت 2016

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة السادسة من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نختتم اليوم، دورة أبريل للسنة التشريعية -2015 2016 بحصيلة مثمرة ترجمتها الدينامية التي ميزت عمل المجلس، وعكسها صدور نصوص تشريعية متقدمة، ونقاش جاد ومسؤول حول القضايا الحيوية لمجتمعنا، ومراقبة بناءة، وحرص شديد على تنزيل سليم لمقتضيات الدستور، ودبلوماسية مبادرة وفاعلة ساهمت فيها جميع مكونات المجلس وركزت على التعريف بنموذجنا المبني على حفظ الأمن والاستقرار وترسيخ دولة القانون والمؤسسات.

وقبل استعراض مجمل عناصر الدينامية التي ميزت عمل مجلسنا خلال هذه الدورة، لابد من التوقف عند الدلالات السياسية القوية للرسالة الملكية التاريخية الموجهة إلى القمة الإفريقية السابعة والعشرين المنعقدة بالعاصمة كيغالي بشأن قرار عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، حيث أشارت الرسالة الملكية السامية إلى أنه "لا يمكن للمغرب أن يظل خارج أسرته المؤسسية، ولابد له من استعادة مكانه الطبيعي والشرعي داخل الاتحاد الإفريقي"(انتهى كلام جلالة الملك).

وهو قرار تاريخي حظي بدعم واسع من قبل العديد من أقطار القارة الإفريقية اعتبارا للمصداقية التي يتمتع بها، وللأدوار الرائدة التي يقوم بها المغرب، بصفته العضو المؤسس لمنظمة الوحدة الإفريقية، على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والروحي.

إن اختيار المغرب العودة إلى عائلته الطبيعية، رغم أن غيابه لم يتجاوز حدود الإطار التنظيمي للإتحاد الإفريقي، يأتي كاستجابة لدعوات دول افريقية كانت دائما متشبثة ومؤمنة بالدور الأساسي للمغرب في الفضاء المؤسساتي الإفريقي من جهة، وكقرار صادر عن كل القوى الحية بالمملكة كما جاء في الرسالة الملكية، من جهة أخرى.

وقد كان من الثمار الآنية للرسالة الملكية التاريخية، أن وقع رؤساء 28 دولة افريقية رسالة وجهوها إلى رئاسة القمة بغاية تصحيح الخطأ التاريخي وغير القانوني الذي وقعت فيه منظمة الوحدة الإفريقية منذ 32 سنة بقبول عضوية كيان وهمي.

إن هذا المتغير وما صاحبه من مستجدات في محيطنا الإقليمي والجهوي، لازالت بعض الأطراف ذات النفس الهيمني والتوسعي الخبيسة لمنطق وزمن "الحرب الباردة"، مصرة على عدم استيعابها، ولازالت تحكمها

خلفيات ماضوية ترتكز عليها لتغذية النزاع الإقليمي المفتعل حول الأقاليم الجنوبية للمملكة، موظفة في ذلك ترسانتها الدبلوماسية وعتادها الاستخباراتي، وموارد مالية ضخمة كان حريا بها أن تستثمرها في ما يعود بالخير على شعوبها.

إن الوعي بهذه المستجدات يتطلب، استشعارا لمسؤولية المجلس، التفاعل السريع والمواكبة الحثيثة عبر مبادرات تروم تعزيز تدخلنا الدبلوماسي بإفريقيا بما يخدم الأجندة السياسية الوطنية وفق برنامج عمل مكثف لدى البرلمانات الإفريقية والعربية للترافع من أجل تحقيق المسعى المغربي الذي يجذر أن يستلهم النهج الملكي السديد الذي شدد الخطاب الملكي السامي، بمناسبة الذكرى السابعة عشرة لعيد العرش المجيد، على أسسه وفلسفته، حيث قال صاحب الجلالة "وسنواصل الدفاع عن حقوقنا، وسنتخذ التدابير اللازمة لمواجهة أي انزلاقات لاحقة. ولن نرضخ لأي ضغط، أو محاولة ابتزاز، في قضية مقدسة لدى جميع المغاربة" (انتهى كلام صاحب الجلالة).

وعلى نفس القدر من الأهمية، يتعين استثمار ما تتيحه قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بتفاعل البرلمانات الوطنية مع منظومة الأمم المتحدة من إمكانيات، لتعبئة طرق جديدة للتعاون والشراكة وتنويع أشكال ومجالات مشاركة مجلسنا على مستوى آليات الأمم المتحدة لحشد الدعم للقضايا العادلة والمصالح العليا لوطننا؛ ناهيكم عن مواكبة الأجندة الدولية ولاسيما مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية -كوب -22 والتنفيذ على المستوى الوطني لأهداف التنمية المستدامة.

و على نفس المنوال أود التذكير إلى أن دورتنا المقبلة ستكون حافلة بالمحطات والمبادرات الهامة، وكذا ببرامج العمل المكثفة التي سنسعى من خلالها إلى إبراز الدور الفاعل لبلادنا في طرح ومعالجة العديد من القضايا الدولية، وأهمية ومساهمة الحوار البرلماني في اقتراح الأجوبة المناسبة، وسن التشريعات الكفيلة بحل الإشكاليات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية واستتباب الأمن والاستقرار وتعزيز روح التضامن الدولي والتعاون جنوب جنوب.

وفي هذا الإطار، سيحتضن مجلسنا بشراكة مع الاتحادات والجمعيات البرلمانية القارية والدولية، مؤتمر القمة للمنظمة العالمية للمشرعين GLOBE والاجتماع البرلماني بمناسبة انعقاد الدورة 22 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (كوب22)، بالإضافة إلى مؤتمر قمة الاتحاد البرلماني الإفريقي الذي سيشكل، لا محالة، فرصة كبيرة من أجل تأكيد العمق الإفريقي الراسخ لبلادنا، ومحفلا برلمانيا هاما لتقوية حضور مجلسنا على مستوى القارة الإفريقية، كما سلف الذكر، بشكل يتكامل مع جهود دبلوماسيتنا الوطنية ويواكب المستجدات والخطوات المرتقبة في هذا الإطار.كما سنعمل على تفعيل برامج العمل المكثفة التي قمنا ببلورتها مع كل مختلف شركاءنا الجهويين والقاريين، وأخص بالذكر هنا البرلمان الأوروبي والجمعية البرلمانية لمجلس

أوروبا وبرلمان أمريكا الوسطى (PARLACEN) ومنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية لبلدان أمريكا الوسطى والكاريبي (FOPREL).

حضرات السيدات والسادة،

توخيا لنجاعة العمل البرلماني واسترشادا بمضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية التاسعة (10 أكتوبر 2014) وتأكيد جلالته على أنه "كما ينبغي استثمار التكامل بين مجلسي البرلمان للرفع من مستوى أدائه ومن جودة التشريعات التي يصادق عليها"(انتهى كلام صاحب الجلالة)؛ واصل مجلسنا الموقر الاضطلاع بمهامه وممارسة اختصاصاته وفق نهج تشاركي، حيث شهدت هذه الدورة بداية إعطاء الانطلاقة الرسمية للتطبيق المتعلق بالتدبير الإلكتروني للأسئلة الشفهية والكتابية، الذي تم بشراكة مع مجلس النواب وبتنسيق مع الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.

ويندرج هذا المشروع في إطار البرنامج المندمج للبرلمان الإلكتروني لمسايرة مستجدات الأنظمة المعلوماتية من خلال استخدام التقنيات الحديثة في التواصل مع الحكومة، وتتبع مختلف مراحل الأسئلة بما فيها الآجال الدستورية لإجابة الحكومة، وتقديم إحصائيات متنوعة، والتقليص بشكل كبير جدا من استعمال الورق، في أفق الرقمنة الشاملة لأعمال المجلس.

وعلى مستوى التشريع، وافق المجلس منذ افتتاح دورة أبريل على 87 نصا قانونيا، منها 06 قوانين تنظيمية، و04 مقترحات قوانين.

وقد حظيت بعض النصوص بمواكبة وتتبع الرأي العام الوطني مثل القوانين المتعلقة بإصلاح أنظمة التقاعد، وتشغيل العمال المنزليين، وكذا القوانين المنظمة لعدد من الهيئات المهنية خاصة في مجال الصحة، والصحافة والنشر، إضافة إلى النصوص القانونية المتممة للدستور، وبصفة خاصة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.

إن الحصيلة التشريعية التي حققها مجلس المستشارين، خلال دورة أبريل من هذه السنة التشريعية الحالية، تشكل حصيلة استثنائية بكل المقاييس، حيث بلغ عدد النصوص المصادق عليها خلال الدورة رقما لم يسبق للمجلس أن حققه منذ إحداثه. وطبعا، تمت الدراسة والتصديق على هذا العدد الكبير من النصوص في ظروف عمل أقل ما يقال عنها أنها كانت صعبة، بالنظر إلى ضيق الحيز الزمني المتوفر.

وإن هذه الوفرة التي سجلت في مجال الإنتاج التشريعي، تميزت بتعبئة جميع مكونات المجلس للقيام بوظيفتها الدستورية في دراسة النصوص المعروضة على اللجان الدائمة، وهو ما مكن من تمرير أكبر قدر من مشاريع القوانين، التي تحتل فيها الاتفاقيات الدولية حيزا مهما (32 مشروع قانون يرمي إلى الموافقة على اتفاقيات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف في شتى المجالات).

وعلى مستوى مراقبة العمل الحكومي، تميزت هذه الدورة بمواصلة مجلس المستشارين عمله الرقابي، من خلال التركيز على أسئلة وقضايا محورية تحظى باهتمام الرأي العام من قبيل التغيرات المناخية وتأثيرها على القطاعات الحيوية، ارتفاع الأسعار، النقل بمختلف وسائله وبنياته التحتية، الحوار الاجتماعي، جودة الخدمات الصحية، مشاكل الجالية المغربية بالخارج، السكن، الشباب والرياضة...

وعرفت أشغال اللجان الدائمة خلال، هذه الدورة، عقد ما مجموعه 84 اجتماعا بمجموع 203 ساعة عمل، هيمن عليها الجانب التشريعي المتعلق بدراسة مشاريع القوانين المحالة عليها.

وهو ما يدعو إلى القول بأن الجانب الرقابي في مجال عمل اللجان الدائمة لايزال محدودا بالمقارنة مع دورها التشريعي. وفي هذا الصدد، فإننا نأمل أن ترتفع وتيرة الاستجابة لطلبات عقد اجتماع هذه اللجان عندما يتعلق الأمر بطلبات استماع لمسؤولين وزاريين أو مؤسسات عمومية بخصوص مواضيع ذات راهنية، سواء في إطار اجتماعات اللجان الدائمة أو المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية.

وهكذا فباستثناء الزيارة الاستطلاعية التي قامت بها لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة للمستشفى العسكري بالرباط بتاريخ 17 مايو 2016، ومناقشة حصيلة استراتيجية "رؤية 2020" للسياحة في اجتماع لجنة الفلاحة بتاريخ 2 ماي 2016، وكذا تداعيات استيراد النفايات الايطالية التي تدارستها نفس اللجنة في 20 يوليوز 2016، فقد بقيت مواضيع أخرى ذات أهمية تنتظر رد الحكومة (ويتعلق الأمر ب21 موضوع إجمالا تم تناول 2 منها).

كما أن حضور السيدات والسادة الوزراء الجلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية يتميز بالتباين، وذلك بحسب الأسئلة المبرمجة من طرف مكونات المجلس في جدول الأعمال ونسبة اعتذار السيدات والسادة الوزراء عن حضور أشغالها.

وهكذا، فإن السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية كان الأكثر حضورا من بين الوزراء لأشغال جلسات الأسئلة، الذي حضر 12 مرة خلال 17 جلسة للأسئلة، ويليه قطاع التربية الوطنية ب 11 مرة ووزير الصحة ب 10 مرات، بينما لم يحضر كل من السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد لأية جلسة شفهية بجانب وزير المقاولات الصغرى وإدماج القطاع غير المنظم، وذلك بفعل اعتذارهما عن حضور جميع جلسات الأسئلة الشفهية، علما بأن المعدل العام لاعتذار جميع أعضاء الحكومة خلال الجلسات 17 المخصصة للأسئلة الشفهية يزيد عن 43%.

حضرات السيدات والسادة،

لقد عقد مجلسنا برسم هذه الدورة، 38 جلسة عامة (حوالي 57 ساعة عمل)، منها 17 خاصة بالأسئلة الشفهية، و13 جلسة خاصة بالدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة. كما عقد المجلس جلستين

شهريتين(02) خاصتين بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، والتي همت المواضيع التالية:

الجلسة الأولى تناولت محورين وهما:

- تنمية المناطق القروية والجبلية في ضوء الحكامة الجهوية.
- تحديات المبادلات بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

الجلسة الثانية تناولت محورين وهما:

- آفاق إصلاح قطاع التربية والتكوين المهني، ومدى استجابته للمتطلبات الجديدة للاقتصاد الوطني وتطلعات الشباب المغربي.
- تدبير السياسة العمومية في مجال الدين الخارجي، وأثره على الاستثمار العمومي والرهانات الجهوية.

في حين بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها منذ نهاية دورة أكتوبر 2015 ما مجموعه 652 سؤالا، أجابت الحكومة على 264 منها خلال 17 جلسة عامة، من ضمنها 53 سؤالا آنيا و 211 سؤالا عاديا، بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية 270 سؤالا، أجابت الحكومة على 134 منها.

وتميزت هذه الدورة بتشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد، بعد استيفاء جميع الشروط والآجال المنصوص عليها في القانون التنظيمي المنظم لهذه اللجان، فيما لا تزال المسطرة جارية بخصوص طلب تشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق بخصوص استيراد النفايات من الخارج وأخرى لتقصي الحقائق بخصوص المكتب المغربي الوطني للسياحة.

وفي مجال أنشطة اللجان الدائمة، تم عقد لقاء مشترك بين لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، وذلك برئاسة السيدين رئيسي مجلس النواب والمستشارين، خصص لتقديم السيد وزير الاقتصاد والمالية عرضا حول الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية للسنة المقبلة، تطبيقا لأحكام المادة 47 من القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية، كما أشرفنا على رئاسة الاجتماع المشترك للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، لمناقشة مشروع قانون يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

وعلى مستوى علاقة المجلس بالمؤسسات الدستورية، استمر المجلس في تعزيز علاقات التعاون مع جميع المؤسسات الدستورية والوطنية، والتي تأتي في مقدمتها الحكومة، ثم باقي المجالس والهيئات.

وحرصا على أجرأة مقتضيات الدستور الجديد وعلى تنوير رأي السيدات والسادة المستشارين وتجويد وإغناء مشاريع القوانين، بادر المجلس ـ طبقا لمقتضيات الدستور والنظام الداخلي للمجلس إلى طلب إبداء رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص 05 مشاريع قوانين هامة:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع؛
- مشروع قانون تنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية؛
- مشروع قانون رقم 27.14 يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر؛
- مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز؛
- مشروع قانون رقم 31.13 يتعلق بحق الحصول على المعلومات.

ولا تفوتني هذه المناسبة، دون التنويه بـ"المجلس الوطني لحقوق الإنسان" وبـ"المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي"، على التعاون المثمر والدائم في إبداء الرأي حول مشاريع القوانين بما يؤثر إيجابا على سير أعمال مجلسنا الموقر، ويقوي قدرات السيدات والسادة المستشارين على إنتاج تشريعي جيد ومتقدم.

وأنوه أيضا بالمؤسسات التالية، نظير موافاتها لمجلس المستشارين بعدد من الدراسات والتحاليل والتقارير الصادرة عنها ذات العلاقة بمخططات المغرب الأخضر، والتسريع الصناعي، والمغرب الرقمي، والطاقات المتجددة، والمخطط الأزرق للسياحة، والتي كانت موضوع اشتغال المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول إنتاج الثروة التي عقدها مجلسنا الموقر قبل قليل، وهي:

- المجلس الأعلى للحسابات؛
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي؛
- بنك المغرب؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

وفي نفس السياق، تميزت هذه الدورة بتفعيل بعض مقتضيات الدستور لأول مرة، حيث تم تنظيم جلسة عمومية لانتخاب ثلاثة أعضاء بالمحكمة الدستورية طبقا لأحكام الفصل 130 من الدستور والمادة 270 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

كما ناقش مجلس المستشارين عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول أعمال المحاكم المالية في جلسة عامة منعقدة بتاريخ 7 يونيو 2016، بحضور عدد من الوزراء، بتنسيق وتكامل مع مجلس النواب، وفقا للمقتضيات الدستورية ذات الصلة، وبالارتكاز إلى خلاصات لجنة التنسيق التي تعتبر فضاء مهما لتوحيد الرؤية إزاء الكثير من القضايا المشتركة. وهو التنسيق الذي لم ينحصر على النقط المدرجة في جدول أعمال المجلسين، بل تجاوزها إلى الاجتماعات المشتركة بين اللجان الدائمة المختصة بالمجلسين، كلما تعلق الأمر بقضايا تكتسي طابعا وطنيا هاما، خاصة قضية مستجدات وحدتنا الترابية.

وشهدت هذه الدورة أيضا، تنظيم الفرق والمجموعات البرلمانية بمجلس المستشارين مجموعة من الأنشطة واللقاءات حول قضايا اقتصادية واجتماعية، همت بالأساس:

- يوم دراسي لمجموعة العمل التقدمي حول الديون العمومية بين إشكالية التقادم وضعف التحصيل (26 أبريل 2016)؛
- يوم دراسي لفريق الأصالة والمعاصرة حول واقع الحماية الاجتماعية للسائقين المهنيين (27 أبريل 2016)؛
- يوم دراسي لفريق العدالة والتنمية حول قانون الصحافة والنشر (10 مايو 2016)؛
- لقاء دراسي لفرق ومجموعات الأغلبية حول مكافحة الاتجار بالبشر (25 مايو 2016)؛
- لقاء دراسي لفرق الأغلبية بمجلسي البرلمان حول التغطية الاجتماعية للمهن الحرة والمستقلين (26 يوليوز 2016)...

حضرات السيدات والسادة،

أما على مستوى الدبلوماسية البرلمانية، فأهم ما ميز عمل مجلس المستشارين خلال هذه الدورة، هو عقد اجتماع المكتب التنفيذي لبرلمان أمريكا الوسطى بمدينة العيون في إطار الزيارة التي قام بها إلى المملكة المغربية من 10 إلى 16 يوليوز 2016، كحدث تاريخي واستثنائي توج مسارا من العلاقات الثنائية المتميزة بين المؤسستين التشريعيتين انخرط فيه مجلسنا بإرادة سياسة جماعية قوية. وهو ما جسده حضور كافة مكونات مجلس المستشارين، واجتماع مشترك بين مكتب مجلسنا والمكتب التنفيذي لبرلمان أمريكا الوسطى، وما تضمنه روح "إعلان العيون" من مواقف غير مسبوقة، بشأن قضايا بلادنا وعلى رأسها الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وهو ما شكل مدخلا مركزيا لتعزيز حضورنا كفاعل دبلوماسي موازي، طموح من أجل التعريف أكثر بالمسار الديمقراطي والتنموي ببلادنا، وبسط الحقائق التاريخية للنزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية.

وفي إطار هذه الدينامية التي تميز العمل الدبلوماسي، استقبل مجلسنا19 وفدا برلمانيا وحكوميا وشخصيات دبلوماسية، كما شارك في 20 تظاهرة برلمانية إقليمية ودولية وقارية. وعرفت هذه الدورة أيضا، قيامنا بزيارات عمل إلى كل من جمهورية التشكيك، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، حيث عقدنا لقاءات مكثفة مع مختلف المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين الفيدراليين والجهويين، تناولت أوجه التعاون والشراكة الثنائية بين البلدين. كما تميزت هذه الدورة، بشرف تمثيلنا لجلالة الملك محمد السادس نصره الله في مراسيم تنصيب فخامة الرئيس إسماعيل عمر جيله الذي أعيد انتخابه رئيسا لجمهورية جيبوتي الصديقة.

وعلى صعيد آخر، وتأسيسا على مسعى الاتحاد البرلماني الدولي لتجسير العلاقة مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، شاركنا يوم 22 يونيو 2016 في حلقة النقاش المنظمة بمناسبة انعقاد الدورة 32 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف حول موضوع "مساهمة البرلمانات في أشغال مجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل"، وذلك في إطار تنفيذ مجلس المستشارين لتوصيات الاتحاد البرلماني الدولي المرتبطة بتفاعل البرلمانات مع آليات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان ولاسيما آلية الاستعراض الدوري الشامل، والمساهمة في تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان.

وتميز عمل وفود مجلس المستشارين بالدفاع عن القضايا الكبرى لبلادنا وفي طليعتها قضية وحدتنا الترابية التي تحظى بأولوية في العمل الدبلوماسي البرلماني، وكذا التعريف بالنموذج المجتمعي الديمقراطي التنموي المغربي، وتأكيد موقف بلادنا الراسخ من العديد من القضايا التي تهم محيطنا الإقليمي والجهوي وعلى رأسها قضية الشعب الفلسطيني وحقه في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف...

وعلى مستوى العلاقات مع المنظمات والهيئات الدولية، احتضن المجلس فعاليات:

- الندوة المشتركة 91 ل "روز ـ روث" بشراكة مع الجمعية البرلمانية لحلف الشمال الأطلسي؛
- القمة الثالثة والدورة 12 للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط؛
- اجتماع المكتب الموسع ال 30 للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط.

وقد تدارست هذه التظاهرات الدولية، مختلف المواضيع والقضايا الراهنة المرتبطة بالهجرة السرية وأزمة اللاجئين، وظاهرتي التطرف والإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار في البشر، والتهجير القسري، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية والأمنية في الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء، وكذلك رهانات التنمية والتحديات البيئية.

وقد أبرزنا خلال مداخلاتنا في هذه اللقاءات، النموذج التنموي المغربي المتفرد في محيطه الإقليمي والجهوي في مختلف المجالات السياسية والأمنية والتنموية، كما أكدنا على الدور الفاعل للمغرب وانخراطه في القضايا والإشكالات الدولية الراهنة.

وعلى مستوى برامج التكوين، استفاد بعض المستشارين البرلمانيين وأطر المجلس، من دورة تكوينية نظمتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بتنسيق مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول "دور البرلمانات في آليات حقوق الإنسان: الآليات الاتفاقية والاستعراض الدوري الشامل"، بتاريخ 21 ماي 2016 بمدينة مراكش.

ولن تفوتني الفرصة، دون الإشارة إلى أننا بصدد التفاوض مع بعض المنظمات العالمية الذائعة الصيت، لتوفير دورات تكوينية وتدريبات لفائدة أعضاء وأطر المجلس في العديد من المجالات، مثل تقييم السياسات والبرامج العمومية ودور البرلمان في تحقيق وتتبع أهداف التنمية المستدامة، وغيرها من المجالات ذات الارتباط بعمل المجلس.

من جهة أخرى، حظي مجلسنا باستقبال عدد من الزائرين تجاوز 3011 زائر من مختلف شرائح المجتمع، منهم تلاميذ وطلبة وباحثين وفعاليات جمعوية من داخل المغرب وخارجه.

وعلى مستوى انفتاح المجلس على محيطه، وتفعيلا لدوره المركزي بما هو امتداد مؤسساتي للجهات، مجاليا، مهنيا، اجتماعيا، واقتصاديا، وبما هو حاضنة أساسية للأسئلة المستجدة في الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نظم مجلس المستشارين "الملتقى البرلماني للجهات" في دورته التأسيسية، يوم 6 يونيو 2016 بمقر المجلس، وذلك بمشاركة المجالس الجهوية والغرف المهنية ووكالات التنمية الجهوية، والمؤسسات الدستورية، والقطاعات الوزارية، والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمجتمع مدني، وغيرهم من الفاعلين المعنيين بالجهوية المتقدمة. وتوج هذا الحدث بمخرجات على قدر كبير من الأهمية، أهمها "أرضية العمل من أجل جهات ضامنة لالتقائية السياسات العمومية"، وهي عبارة عن وثيقة مرجعية أو خارطة طريق ساهم في صياغتها وتفاعل معها كل المشاركين في أشغال الملتقى.

كما نظم المجلس بشراكة مع مجلس الجالية المغربية بالخارج ندوة دولية حول موضوع "مغاربة العالم والجهوية الموسعة" يومي 27 و 28 يوليوز 2016، وهي مبادرة جاءت نتيجة للتفاعل التلقائي والإيجابي لمغاربة العالم مع التوصيات المنبثقة عن الندوة التأسيسية لـ"الملتقى البرلماني للجهات". وعرفت هذه التظاهرة مشاركة وازنة لمجموعة من الهيئات المدنية والفاعلين في مجال الهجرة، وانكبت على مختلف الجوانب التي تهم مساهمة مغاربة العالم في ورش الجهوية المتقدمة كخيار استراتيجي للمغرب المعاصر.

هذا وينضاف هاذين الحدثين، إلى نجاح مماثل عرفه مجلس المستشارين خلال هذه السنة، ويتمثل في تنظيمه للمنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية يومي 19 و 20 فبراير 2016 احتفاء باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، (الذي يصادف عشرين فبراير، والذي أقرته الأمم المتحدة اعتبارا من الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة سنة 2007). وقد عرف هذا الحدث المنظم تحت شعار " تنمية الكرامة الإنسانية لتمكين العيش المشترك"، مشاركة دولية

وازنة، وتوج بـ"إعلان الرباط" حول العدالة الإجتماعية الذي أصبح مرجعا في وثائق وأدبيات الإتحاد البرلماني الدولي في هذا الشأن.

وتأسيسا على مرجعية هذه الوثيقة، نتطلع إلى إضفاء بعد أممي أقوى على هذه المبادرة والاسترشاد بها بغية استصدار قرار على مستوى مجلس حقوق الإنسان خاص بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، مساهمة منا كمؤسسة تشريعية في مجهود إنتاج المعايير الدولية ذات العلاقة.

وفي سياق تفعيل الأهداف الإستراتيجية للمجلس وخاصة منها جعل مجلس المستشارين فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي لاسيما بخصوص الموضوعات الرئيسية لإعمال الدستور وتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية" وكذا "وضع إطار مؤسساتي متكامل لآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية في مجال اختصاص المجلس"، نظم المجلس يوما دراسيا حول "آليات التعاون بين البرلمان والمجتمع المدني"، بشراكة مع عدد من المنظمات الوطنية والدولية ذات التجربة الوازنة في مجال العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني وآليات الديمقراطية التشاركية.

واستباقا لصدور القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية ، عمل مكتب المجلس على اتخاذ خطوات عملية ومتقدمة بغاية إدماج اللغة الأمازيغية في مجالات عمل المجلس.

ويندرج هذا التوجه في سياق تفعيل قرار مكتب المجلس المتعلق بتوفير كل الترتيبات العملية للبدء في تنزيل مقتضيات أحكام الدستور الخاصة باللغة الأمازيغية كلغة رسمية بإدماجها ضمن أشغال المجلس، مستنيرا في هذا الإطار بالتوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، لاسيما منها الواردة في الخطب الملكية الموجهة للأمة أثناء افتتاح الدورات التشريعية للبرلمان.

وقد شكل المجلس بتعاون مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، لجنة مشتركة لتدارس أفضل الآليات لضمان إدماج حقيقي وناجع وفعال للغة الأمازيغية في أشغال مجلس المستشارين. وسيتوج هذا المسار بالتوقيع على مذكرة تفاهم وتعاون بين مجلس المستشارين والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

حضرات السيدات والسادة،

إن كان لنا أن نفتخر بهذا المنجز، فذلك لن يعفينا من التوقف على التحديات التي مازالت تنتصب أمامنا. ففضلا عما سلف ذكره من جهة أولوية تدخلنا الدبلوماسي، تقتضي المرحلة رفع تحدي مركزي متعلق باستكمال البناء المؤسسي المنصوص عليه دستوريا، مما يتطلب تسريع وثيرة وايقاع عملنا التشريعي ذي الصلة والحرص على تجويده، من جهة، وكذا استشراف التكامل والانسجام بين هذا النسيج المؤسساتي المرتقب مع المؤسسات والهيئات الوطنية القائمة وضمان الإلتقائية مع مستلزمات الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة وآفاق تثبيت الحكامة الجهوية والترابية وفقا لما يتيحه ورش الجهوية المتقدمة من إمكانات.

ويأتي استكمال تعديل النظام الداخلي للمجلس على رأس التحديات المستقبلية، لاسيما في ظل عدم توفق اللجنة المختصة في إنهاء عملها والالتزام بنهاية هذه الدورة كحد أقصى للموافقة على الصيغة المعدلة للنص، ذلك أن هذه الأخيرة، وبعد عقدها لستة اجتماعات متتالية، توقفت في مستهل شهر يونيو الماضي، بفعل الضغط الناجم عن جدول أعمال المجلس ولجانه الدائمة في المجال التشريعي خلال الشهرين الأخيرين.

وضمن نفس المنطق، علينا رفع تحدي وضع إطار مفاهيمي وإجرائي مندمج ومتعاضد الأطراف لوظيفة تقييم السياسات العمومية، وهو ما نصبو إلى تحقيقه ضمن ما تتيحه الشراكات المؤسساتية من فرص للتعاون في مجالات المواكبة والتكوين واستلهام الممارسات الفضلى في المجال.

من جهة أخرى، وتأسيسا على توجهات خطة عمل المجلس برسم الفترة 2016-2018، لاسيما الهدف السابع منها، وخلاصات الملتقى الثالث لموظفات وموظفي مجلس المستشارين الذي انعقد يوم 7 أبريل 2016، تحت شعار "تأهيل وتحديث الإدارة البرلمانية"، نراهن في القادم من الأيام على تعبئة كل فعاليات المجلس من أجل الانخراط في اتخاذ تدابير ملموسة على مستوى تحديث المنظومة الإدارية والمالية للمجلس توخيا لتحقيق الفعالية والنجاعة والحكامة الجيدة، إن على مستوى تدبير الموارد البشرية والمالية أو على مستوى تدبير فضاءات العمل...

حضرات السيدات والسادة،

قبل أن أختم كلمتي، أود أن أعرب عن اعتزازي بمستوى التقدم الذي استطعنا أن نحرزه على مستوى أداء مجلسنا الموقر في كافة مجالات العمل البرلماني، وأجدد الالتزام بهذه المناسبة على الاستمرار في توفير كافة شروط العمل لفائدة السيدات والسادة المستشارين المحترمين توخيا للرفع من مستوى الأداء، لاسيما أن المبادرات التي أطلقناها لتسهيل تنقل وإقامة السيدات والسادة المستشارين خلال الدورة لم تنعكس بالقدر المأمول على نسبة حضور السيدات والسادة أعضاء المجلس في أشغال الجلسات العامة واللجان، حيث لم يتعدى معدل الحضور في مجموع الجلسات العامة 55% في حين بلغت نسبة الحضور 60% على مستوى جلسات الأسئلة و41% على مستوى جلسات التشريع، فيما بلغ معدل الحضور على مستوى اللجان الدائمة 39% من بين الأعضاء الدائمين.

وفي الختام، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس الحكومة المحترم وباقي أعضاء الحكومة المحترمين، على تعاونهم الدائم مع مجلسنا الموقر. والشكر موصول كذلك للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، على جهوده لتيسير أشغال مجلسنا الموقر، والتنسيق بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية.

كما أتقدم بالشكر إلى السادة المستشارين المحترمين أعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق ومنسقي المجموعات البرلمانية، ورؤساء اللجن البرلمانية الدائمة، على نشاطهم المتواصل وحضورهم الدائم وحرصهم على النهوض بأداء المجلس.

والشكر أيضا، موصول لكافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين على حرصهم ومواظبتهم في إغناء النقاش داخل المجلس.

ويسعدني بنفس المناسبة، أن أنوه بأطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين، الذين أبانوا عن قدر كبير من الإحساس بالمسؤولية والتفاني في العمل من أجل تحسين مردودية وأداء مجلسنا الموقر.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر إلى جمعيات المجتمع المدني على متابعتهم الدائمة لأنشطة المجلس، ومساهمتهم في إنجاح كل المبادرات التي تنظمها المؤسسة التشريعية، وكذا مختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية على مواكبتها المهنية لأنشطتنا ونقلها للرأي العام الوطني والدولي، آملين أن يوفقنا الله جميعا لخدمة وطننا العزيز تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الملحق

ملخصات حول الجلسات العامة المنعقدة خلال دورة أكتوبر 2015

أولا: الجلسات الخاصة

جلسة يوم الثلاثاء 13 أكتوبر 2015

جلسة رقم: 2

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 29 ذو الحجة 1436 الموافق ل13 أكتوبر 2015.

موضوع الجلسة: جلسة انتخاب رئيس مجلس المستشارين.

رئيس الجلسة: محمد عبو (رئيس المكتب المؤقت).

المدة الزمنية للجلسة: خمس ساعات و15 دقيقة.

طبقا لأحكام الفصل 63 من الدستور ومقتضيات الباب الثاني من الجزء الأول من النظام الداخلي، خصص مجلس المستشارين جلسة عامة لانتخاب رئيس مجلس المستشارين، افتتح أشغالها السيد المستشار محمد عبو رئيس المكتب المؤقت بصفته العضو الأكبر سنا (بعد اعتذار السيد المستشار عابد شكايل نظرا لظروف صحية حالت دون توليه المهمة)، وقدّمت في مستهلها السيدة المستشارة عائشة أيتعلا، عضو المكتب المؤقت، لائحة بأسماء أعضاء المجلس الفائزين في انتخابات 2 أكتوبر 2015، حسب اللوائح المقدمة رسميا من رئاسة الحكومة والمبوبة حسب الهيئات الناخبة والدوائر الانتخابية.

وأعلن كل من السيدين المستشارين عبد الصمد قيوح (عن حزب الاستقلال) وعبد الحكيم بن شماش (عن حزب الأصالة والمعاصرة) عن ترشحهما لرئاسة المجلس، ليشرع السيد نبيل الأندلوسي عضو المكتب المؤقت، مباشرة بعد انتداب لجنة الفرز والمراقبة، بالمناداة على السادة المستشارين حسب الترتيب الأبجدي لأسمائهم من أجل مباشرة عملية التصويت.

بعدها صرّح السادة المستشارون الممثلون لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بامتناعهم عن التصويت، وأثار بعض السادة المستشارين نقط نظام (عبد العلي حامي الدين، العربي المحرشي، محمد عدال، أحمد تويزي، محمد الشيخ بيد الله، عبد الحكيم بن شماش، عبد الإلاه الحلوطي، محمد الأنصاري) ذات علاقة بتسيير الجلسة.

وقبل المرور إلى الدور الثاني من عملية الانتخاب أطلع السيد المستشار سيدي محمد ولد الرشيد -عضو المكتب

المؤقت- الجلسة على نتيجة الدور الأول من عملية التصويت والتي أفرزت التالي:

- المصوتون: 120
- الأصوات المعبر عنها: 116
- الممتنعون: 4
- الأصوات الملغاة: 9
- عبد الحكيم بن شماش: 56
- عبد الصمد قيوح: 51

نتيجة الدور الثاني:

- المصوتون: 120
- الأصوات المعبر عنها: 116
- الممتنعون: 4
- الأصوات الملغاة: 1
- عبد الحكيم بن شماش: 58
- عبد الصمد قيوح: 57

بعد إعلانه رئيسا لمجلس المستشارين، ألقى السيد عبد الحكيم بن شماش كلمة أثنى خلالها على جميع الحاضرين، وعرض خلالها الخطوط العريضة لتصوره وبرنامجه للمرحلة المقبلة في تدبير شؤون المجلس، وأخيرا رفع أشغال الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف بعد الزوال.

جلسة الجمعة 30 أكتوبر 2015

جلسة رقم: 5

تاريخ الجلسة: الجمعة 16 محرم1437 الموافق ل30 أكتوبر 2015.

موضوع الجلسة: جلسة عامة مخصصة لاستكمال انتخاب هياكل مجلس المستشارين.

رئيس الجلسة: عبد الحكيم بن شماش.

المدة الزمنية للجلسة: ساعة واحدة.

وفقا لأحكام الفصل 63 من الدستور ومقتضيات المواد:12/13/19/20/21/56 من نظامه الداخلي، عقد مجلس المستشارين جلسة عامة خصصت لاستكمال انتخاب هياكل المجلس، وذلك يوم الجمعة 16 محرم1437 الموافق ل30 أكتوبر 2015 على الساعة الرابعة واحدى وعشرين دقيقة بعد الزوال.

وعملا بأحكام المادة 47 من النظام الداخلي للمجلس، تقدمت السيدة المستشارة عائشة أيتعلا عضو المكتب المؤقت، بتلاوة لوائح الفرق والمجموعات، والمتضمنة لعدد وأسماء وتوقيعات الأعضاء، وكذا التسمية المختارة من طرف كل فريق ومجموعة برلمانية واسم رئيس أو رئيسة كل منها، ثم عرض السيد رئيس الجلسة اللائحة الموحدة للترشيحات لعضوية مكتب المجلس ورئاسة اللجان الدائمة به.

وقبل المناداة على السادة أعضاء المجلس للتصويت تم تعيين لجنة للفرز والمراقبة من ممثلي الفرق، وأفرزت عملية التصويت 70 صوتا لفائدة اللائحة (3 أوراق ملغاة) من أصل 73 مصوت. أعلن على إثرها السيد رئيس الجلسة عن استكمال انتخاب هياكل المجلس وعن اختتام أعمال الجلسة في تمام الساعة الخامسة واثنان وعشرون دقيقة.

جلسة الثلاثاء 9 فبراير 2016

جلسة الاختتام

جلسة رقم: 33

تاريخ الجلسة: الثلاثاء22 ربيع الثاني1437 الموافق ل 9 فبراير2016

موضوع الجلسة: اختتام الدورة الخريفية للسنة التشريعية 2016-2015

رئيس الجلسة: عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين.

أمين الجلسة: أحمد تويزي.

المدة الزمنية للجلسة: 54 دقيقة.

عدد الحضور: 54

طبقا لأحكام الفصل 65 من الدستور، وعملا بمقتضيات الفقرة الثانية من المادة 6 من النظام الداخلي، عقد مجلس المستشارين جلسة عمومية خاصة لاختتام دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2016-2015، يوم الثلاثاء22 ربيع الثاني1437 الموافق ل 9 فبراير2016 (على الساعة السابعة مساء و41 دقيقة).

وقد تميزت هذه الجلسة بالخطاب الذي تقدم به السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس المجلس، والذي اعتبر فيه هذه المحطة تتويجا لدورة متميزة بمناسبة إقامة المجلس في صبغته الدستورية الجديدة بعد محطة 2 أكتوبر 2015 ، مستعرضا حصيلة أعمالها المنوطة بها دستوريا تشريعا ورقابة ودبلوماسية، كما توجه بعبارات الشكر والامتنان لكل من ساهم في تيسير وتجويد الأداء البرلماني داخل وخارج المؤسسة.

بعد تلاوة السيد أحمد تويزي لبرقية الولاء والإخلاص المرفوعة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أعلن السيد عبد الحكيم بن شماش رفع الجلسة (على الساعة الثامنة مساء و35 دقيقة).

ثانيا: جلسات التشريع:

جلسة الثلاثاء 20 أكتوبر 2015

جلسة رقم: 3

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 6 محرم 1437 الموافق ل 20 أكتوبر 2015.

موضوع الجلسة: جلسة عامة مشتركة لمجلسي البرلمان مخصصة لتقديم مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016.

رئاسة الجلسة: السيد رشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب /والسيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين.

المدة الزمنية للجلسة: خمسة وأربعون دقيقة.

بمقتضى أحكام الفصل 68 من الدستور، عقد مجلسا البرلمان جلسة عامة يوم الثلاثاء 20 أكتوبر 2015 خصصت لعرض السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية، مشروع قانون رقم 70.15 للسنة المالية 2016، بمقر مجلس النواب استغرقت 45 دقيقة ابتداء من الساعة السادسة و35 دقيقة.

افتتح السيد رشيد الطالبي العلمي الجلسة بكلمة أكد من خلالها على مواصلة التعاون المشترك بين المجلسين في إطار التوازن والتكامل تفعيلا للتوجهات الملكية السامية، ورفع أشغالها مباشرة بعد نهاية عرض السيد وزير المالية حول مشروع قانون المالية برسم سنة 2016 .

جلسة الثلاثاء 20 أكتوبر 2015:

جلسة رقم: 4

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 6 محرم 1437 الموافق ل20 أكتوبر 2015

المدة الزمنية للجلسة: ساعة ودقيقة واحدة (19:55/20:56).

رئيس الجلسة: السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين.

موضوع الجلسة: الدراسة والتصويت على مقترح قانون يقضي بتغيير المادتين 46 و53 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 6 محرم 1437 الموافق ل20 أكتوبر 2015 جلسة تشريعية على الساعة التاسعة و55 دقيقة، للدراسة والتصويت على مقترح قانون يقضي بتغيير المادتين 46 و53 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

افتتح السيد عبد الحكيم بن شماش الجلسة بكلمة أكد فيها على أهمية الخطب الملكية باعتبارها منطلقا و مرجعا أساسيا للعمل، وعلى ضرورة تبني المجلس مقاربة تشاركية تروم إدماج كافة المكونات في تسيير عمل المؤسسة.

ثم تقدم السيد محمد الأنصاري ببسط مقترح تعديل النظام الداخلي لمجلس المستشارين المقدم من طرف مجموعة من السادة أعضاء المجلس الذين يمثلون مختلف المكونات السياسية والنقابية والمهنية.

وفي مجموع مداخلاتها عبرت مختلف الهيآت السياسية والنقابية والمهنية الممثلة في المجلس عن تصويتها الإيجابي لصالح التعديلات التي وردت في مقترح القانون، من خلال الكلمة المقدمة للسيدات والسادة:

- خديجة الزومي عن حزب الاستقلال؛

- عبد العزيز بنعزوز عن حزب الأصالة والمعاصرة؛

- عبد العلي حامي الدين عن حزب العدالة والتنمية؛

- امبارك السباعي عن الحركة الشعبية؛

- عبد القادر سلامة عن التجمع الوطني للأحرار؛

- محمد العلمي عن الاتحاد الاشتراكي؛

- إدريس الراضي عن الاتحاد الدستوري والحركة الديموقراطية الاجتماعية؛

- رشيد المنياري عن نقابة الاتحاد المغربي للشغل؛

- عبد الإلاه الحلوطي عن نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب؛

- ثريا لحرش عن نقابة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل؛

- النعم ميارة عن حزب الاستقلال؛

- عبد الإله حفظي عن الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛

بعد عرض المادتين: 46 (بعد سحب المادة 13) و53 على التصويت عن تعديل النصاب القانوني لتكوين الفرق والمجموعات، ورفض طلب تعديل الفقرة 3 المقترح من طرف السيدين عبد اللطيف أعمو وعدي شجيري والذي قدّمته أمام الجلسة السيدة المستشارة آمال العمري (الموافقون/4، المعارضون/46، الممتنعون/36)، أعلن السيد رئيس الجلسة عن موافقة مجلس المستشارين بالتصويت عليهما بالإجماع.

وفي تمام الساعة الثامنة و56 دقيقة رفع السيد عبد الحكيم بن شماش (رئيس الجلسة) أشغال جلسة الدراسة والتصويت على مقترح القانون القاضي بتغيير المادتين 46 و53 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

جلسة يوم الثلاثاء 24 نونبر 2015

جلسة رقم: 10

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 12 صفر1437 الموافق ل24 نونبر 2015.

موضوع الجلسة: جلسة عامة مخصصة للدراسة والتصويت على مشروعي قانونين: رقم 77.15 ورقم 35.13.

رئيس الجلسة: حميد كوسكوس.

أمين الجلسة: أحمد تويزي.

المدة الزمنية للجلسة: 49 دقيقة.

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 24 دجنبر2015، جلسة عامة استمرت لمدة تسع وأربعين دقيقة، خصصت للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 77.15 يقضي بمنع صنع أكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها، ومشروع قانون رقم 35.13 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات.

تقدم السيدعبد العزيز العماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، بطلب إرجاع مشروع قانون رقم 35.13 إلى اللجنة المختصة الذي سبق تداوله في ندوة الرؤساء لعدم اكتمال النصاب من أجل التصويت عليه في اللجنة (عدد الحضور:2)، وصرح السيد رئيس الجلسة بالموافقة على طلبه طبقا لأحكام المادة 193 من النظام الداخلي للمجلس.

قدم أيضا السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، نيابة عن السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي، مشروع قانون رقم 77.15 القاضي بمنع صنع أكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها، وتوزعت المناقشة حول مشروع القانون بين الفرق والمجموعات ممثلين بالسيدات والسادة المستشارين:

- عبد السلام اللبار (رئيس الفريق الإستقلالي)؛
- عبد الإله المهاجري (فريق الأصالة والمعاصرة)؛
- حميد زاتني (فريق العدالة والتنمية)؛
- الطيب البقالي (الفريق الحركي)؛
- العربي المحرشي (فريق الأصالة والمعاصرة)؛
- عبد الحميد فاتيحي (الفريق الاشتراكي)؛
- العربي العرائشي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب)؛

- آمال العمري (فريق الاتحاد المغربي للشغل)؛
- محمد عدال (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي)؛
- رجاء الكساب (مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل)؛
- محمد أعمو (مجموعة العمل التقدمي)؛

مباشرة بعد عملية التصويت، أعلن السيد المستشار حميد كوسكوس (رئيس الجلسة) عن موافقة مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 77.15 القاضي بمنع صنع أكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها بالإجماع، وأعلن عن رفع الجلسة في تمام الساعة السابعة وست دقائق مساء.

جلسات الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016

جلسة الثلاثاء 8 دجنبر 2015

جلسة رقم: 12

الجزء الأول

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 26 صفر1437 / الموافق ل 8 دجنبر 2015

موضوع الجلسة: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية 2016 (الجلسة الصباحية)

رئيس الجلسة: محمد الأنصاري/عبد الحكيم بن شماش.

أمين الجلسة: أحمد لخريف.

المدة الزمنية للجلسة: 3 ساعات

عدد الحضور: 86

تطبيقا لأحكام الدستور وللقانون التنظيمي للمالية، عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 8 دجنبر 2015 على الساعة العاشرة وستة عشر دقيقة، جلسة عامة (صباحية) استمرت طيلة ثلاث ساعات، خصصت للمناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية 2016.

أعلن السيد محمد الأنصاري (رئيس الجلسة) عن بداية أشغال الجلسة، ليقدم مباشرة بعدها السيد المستشار

عبد الصمد مريمي (مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية) تقريرا عن مراحل الدراسة والتصويت على مشروع القانون المالي للسنة المالية 2016 بلجنة المالية (15 دقيقة).

وخلال هذه الجلسة تدخل في إطار النقاش العام حول المشروع السادة رؤساء الفرق البرلمانية، التالية:

_ عبد السلام اللبار: عن الفريق الاستقلالي (40 دقيقة)؛

_ عبد العزيز بنعزوز: عن فريق الأصالة والمعاصرة (38د)؛

_ نبيل شيخي: عن فريق العدالة والتنمية (35د)؛

_ مبارك السباعي: عن الفريق الحركي (25د من أصل 28د من الحصة المخصصة للفريق)؛

_ محمد البكوري: عن فريق التجمع الوطني للأحرار (22د).

رفع السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس المجلس الجلسة، على أن يتم استئناف "الجزء الثاني" عشية نفس اليوم مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفوية.

ملخص جلسة 8 دجنبر 2015

جلسة رقم: 14

الجزء الثاني

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 26 صفر1437 / الموافق ل 8 دجنبر 2015

موضوع الجلسة: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية 2016 (الجلسة المسائية).

رئيس الجلسة: عبد الإلاه الحلوطي.

أمين الجلسة: أحمد تويزي.

المدة الزمنية للجلسة: ساعتان و32 دقيقة

عدد الحضور: 74

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 8 دجنبر 2015 جلسة عامة مسائية استمرت لمدة ساعتين و32 دقيقة.

لاستكمال المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية لمشروع القانون المالي رقم 70.15 برسم سنة 2016.

افتتح السيد عبد الإلاه الحلوطي (رئيس الجلسة) أشغال الجلسة على الساعة الخامسة و45 دقيقة بعد الزوال، استأنف بعدها السيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعات مناقشة مشروع قانون المالية برسم سنة 2016، على التوالي بمداخلات:

_ السيد عبد الإله حفظي: عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (21د)؛

_ السيد محمد العلمي: عن الفريق الاشتراكي (15د)؛

_ السيدة آمال العمري: عن الاتحاد المغربي للشغل (15د)؛

_ السيد محمد عدال: عن الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (15د)؛

_ السيد عبد الحق حيسان: عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (د11)؛

_ السيد عبد اللطيف أعمو: عن مجموعة العمل التقدمي (10د).

تقدم في مرحلة ثانية السيد محمد بوسعيد (وزير الاقتصاد والمالية) بالرد على أسئلة واستفسارات السيدات والسادة أعضاء المجلس، المطروحة خلال مناقشتهم لمشروع القانون المالي 2016 المعروض على أنظار مجلس المستشارين من أجل الدراسة والتصويت.

ورفع السيد عبد الإلاه الحلوطي (رئيس الجلسة) جلسة مناقشة مشروع قانون المالية برسم سنة 2016 (الجلسة المسائية)، على أساس استكمال أشغالها في اليوم الموالي من أجل مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية حسب اختصاص اللجان الدائمة والتصويت على مواد مشروع القانون المالي 2016.

جلسة الثلاثاء 9 دجنبر 2015

جلسة رقم: 15

الجزء الثالث

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 27 صفر1437 / الموافق ل 9 دجنبر 2015.

موضوع الجلسة: التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 70.15 برسم سنة 2016 (الجلسة الصباحية).

رئيس الجلسة: حميد كوسكوس.

أمين الجلسة: محمد عدال.

المدة الزمنية للجلسة: ثلاث ساعات و39 دقيقة.

عدد الحضور: 95

عقد مجلس المستشارين على الساعة العاشرة والربع صباحا ليوم الأربعاء 27 صفر 1437 الموافق 9 دجنبر 2015، جلسة عامة للتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية 2016. بعد انطلاق أشغال الجلسة شرع السيد المستشار حميد كوسكوس (رئيس الجلسة) في طرح مواد الأحكام المتعلقة بالموارد العمومية (الباب الأول) من الجزء الأول للتصويت.

تمت المصادقة على المواد: 2، 3، 6، 7 كما وردت، بعد رفض التعديلات المقدمة حولها من طرف الحكومة في شخص السيد ادريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، وبعد التصويت عليها.

ثم توصلت الجلسة إلى قبول 4 تعديلات وسحب تعديلين، من أصل 36 تعديل فرعي مقدم على المادة 8 "المدونة العامة للضرائب"، لتفرز نتائج التصويت على المادة 8: ب 35 موافق و37 معارض و18 ممتنع.

وصادقت الجلسة أيضا على المواد: 11/13/14 بالأغلبية كما وردت على اللجنة، بعد رفض أحد التعديلين المقدم على المادة 11 وسحب الآخر والدفع بالفصل 77 من طرف الحكومة في التعديلات المقدمة على المادتين13و14، وبالإجماع على حذف المادة 23.

وبعد عرض الباب الأول والثاني والثالث للجزء الأول من مشروع قانون المالية 2016 على التصويت، ورفض التعديلين المقدمين على المادتين: 38 و56، تمت المصادقة عليها بالأغلبية.

وفي الأخير أعلن السيد رئيس الجلسة عن موافقة مجلس المستشارين على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016 (الموافقون:41/ المعارضون: 26/ الممتنعون12)، وعن رفع الجلسة.

جلسة الثلاثاء 9 دجنبر 2015

جلسة رقم: 17/16

الجزء الرابع

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 27 صفر1437 / الموافق ل 9 دجنبر 2015.

موضوع الجلسة: المناقشة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية 2016 (الجلسة المسائية).

رئيس الجلسة: عبدالقادر سلامة.

أمين الجلسة: أحمد الخريف.

المدة الزمنية للجلسة: ثلاث ساعات و47 دقيقة.

عدد الحضور: 96/88

عقد مجلس المستشارين على الساعة الرابعة و38 دقيقة بعد الزوال، ليوم الأربعاء 27 صفر 1437 الموافق 9 دجنبر 2015، جلستين عامتين لمناقشة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 70.15 لسنة 2016 والتصويت على مواده.

افتتح السيد عبد القادر سلامة (رئيس الجلسة) أشغال الجلسة المسائية للمناقشة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع القانون المالي 2016، لمباشرة مداخلات السيدات والسادة ممثلي الفرق والمجموعات البرلمانية في مناقشة الميزانية الفرعية للقطاعات الحكومية حسب اختصاص اللجان الدائمة، والمدرجة بالترتيب التالي:

_ محمد سالم بنمسعود: عن الفريق الاستقلالي؛

_ الحو المربوح: عن فريق الأصالة والمعاصرة؛

_ نبيل الأندلوسي: عن فريق العدالة والتنمية؛

_ عبد الكريم الهوايشري: عن فريق العدالة والتنمية؛

_ عبد الرحمان الدريسي: عن فريق الحركة الشعبية؛

_ لحسن ادعي: عن فريق التجمع الوطني للأحرار؛

_ محمد الرزمة: عن فريق التجمع الوطني للأحرار؛

_ عمر مورو: عن الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛

_ عبد الحميد فاتيحي: عن الفريق الاشتراكي؛

_ آمال العمري: عن فريق الاتحاد المغربي للشغل؛

_ محمد عدال: عن الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي؛

_ رجاء الكساب: عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛

_ محمد ادعيدعة: عن مجموعة العمل التقدمي.

تقدم السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، بالرد والتعقيب على تدخلات السادة المستشارين في مناقشة الميزانية الفرعية للقطاعات الحكومية، ليطرح السيد عبد القادر سلامة (رئيس الجلسة) بعدها مباشرة على أنظار الجلسة مشروع ميزانية كل قطاع على حدة من أجل التصويت.

صادقت الجلسة بالأغلبية على كل مشاريع ميزانيات القطاعات الحكومية الخاصة بنفقات الاستغلال والتسيير والاستثمار والصناديق التابعة لها (جدول أ/ب/د/ه/و/ز)، وبالإجماع على مشروع ميزانية جدول "ج" (ميزانية جلالة الملك/القوائم المدنية/مخصصات السيادة/البلاط الملكي).

أعلن السيد رئيس الجلسة عن موافقة مجلس المستشارين على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية 70.15 برسم سنة 2016 وعلى المشروع برمته بعد التصويت عليهما بالأغلبية، ثم منح للسيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعات حصة 5 دقائق لتقديم تفسيرهم على التصويت:

_ عبد السلام اللبار: عن الفريق الاستقلالي؛

_ عبد العزيز بنعزوز: عن فريق الأصالة والمعاصرة؛

_ عبد العلى حامي الدين: عن فريق العدالة والتنمية؛

_ عبد الرحمان الدريسي: عن فريق الحركة الشعبية؛

_ محمد البكوري: عن فريق التجمع الوطني للأحرار؛

_ يوسف محيي: عن الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛

_ محمد علمي: عن الفريق الاشتراكي؛

_ آمال العمري: عن فريق الاتحاد المغربي للشغل؛

_ عبد الحق حيسان: عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛

_ عبد اللطيف اعمو: عن مجموعة العمل التقدمي.

وعلى الساعة الثامنة و26 دقيقة مساء، رفع السيد عبد القادر سلامة الجلسة العامة التي خصصت للدراسة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية 2016.

جلسة الثلاثاء 29 دجنبر 2015

التشريع

جلسة رقم: 21

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 17 ربيع الأول 1437 الموافق ل29 دجنبر 2015.

موضوع الجلسة: جلسة عامة مخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 58/15 يقضي بتتميم وتغيير القانون رقم 09/13 المتعلق بالطاقات المتجددة.

رئيس الجلسة: حميد كوسكوس.

أمين الجلسة: محمد عدال.

المدة الزمنية للجلسة: 50 دقيقة.

عقد مجلس المستشارين جلسة عامة مخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 58/15 المتعلق بالطاقات المتجددة، يوم الثلاثاء 29 دجنبر 2015 على الساعة السادسة وتسعة عشرون دقيقة مساء.

مباشرة بعد افتتاح السيد حميد كوسكوس)رئيس الجلسة(لأشغالها، قدم السيد عبد القادر اعمارة، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، مشروع قانون رقم 58/15 يقضي بتتميم وتغيير القانون رقم 09/13 المتعلق بتطوير الطاقات المتجددة، وشرع مباشرة السادة ممثلي الفرق والمجموعات في مناقشة المشروع:

- عبد السلام اللبار (الفريق الإستقلالي): نقطة نظام؛
- عبد العزيز بنعزوز (فريق الأصالة والمعاصرة): مناقشة مشروع قانون رقم 58/15؛
- محمد سالم بنمسعود (الفريق الإستقلالي): مناقشة مشروع قانون رقم 58/15؛
- الحو المربوح (فريق الأصالة والمعاصرة): مناقشة مشروع قانون رقم 58/15؛
- حميد زاتني (فريق العدالة والتنمية): مناقشة مشروع قانون رقم 58/15؛
- امبارك السباعي (الفريق الحركي): مناقشة مشروع قانون رقم 58/15؛
- محمد البكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار): مناقشة مشروع قانون رقم 58/15.
- عبد الحميد الصويري (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): مناقشة مشروع قانون رقم 58/15؛
- محمد زروال (فريق الاتحاد المغربي للشغل): مناقشة مشروع قانون رقم 58/15؛

- عبد الحميد فاخي (الفريق الاشتراكي): مناقشة مشروع قانون رقم 58/15؛
- المبارك الصادي (الكنفدرالية الديمقراطية للشغل): مناقشة مشروع قانون رقم 58/15.

مباشرة بعد عملية التصويت، أعلن السيد المستشار حميد كوسكوس (رئيس الجلسة) عن موافقة مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 58/15 القاضي بتتميم وتغيير القانون رقم 09/13 المتعلق بالطاقات المتجددة بعد التصويت عليه بالإجماع، ورفعت الجلسة في تمام الساعة السابعة وتسعة عشر دقيقة مساء.

جلسة يوم الثلاثاء 5 يناير 2015

جلسة رقم 23

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 24 ربيع الأول 1437 الموافق ل5 يناير 2015.

موضوع الجلسة: جلسة عامة مخصصة للدراسة والتصويت على مشروعي قانونين: 45.15/ 71.15

رئيس الجلسة: عبد القادر سلامة.

أمين الجلسة: أحمد تويزي.

المدة الزمنية للجلسة: 44 دقيقة.

عدد الحضور: 44

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 24 ربيع الأول 1437 الموافق ل5 يناير 2015، جلسة عامة خصصت للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 45.15 بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، بتاريخ 15 من صفر 1421 (19 مايو 2000)، والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 الصادر في 10 شوال 1395 (16 أكتوبر 1975) المتعلق بإحداث الجامعات و بسن أحكام خاصة والمحال من مجلس النواب، وعلى مشروع قانون رقم 71.15 بتغيير وتتميم القانون رقم 07.00 المتعلق بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمحال من مجلس النواب.

مباشرة بعد افتتاح الجلسة وتقديم جدول أعمالها، عرضت السيدة جميلة المصلي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير

التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، على أنظار المجلس مشروع قانون رقم 45.15 القاضي بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، لتقدم بعدها السيدة المستشارة خديجة الزومي (عن الفريق الاستقلالي) نص التقرير الذي أعدته لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية بمناسبة دراستها للمشروع رقم 45.15، تلته مناقشة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (عبد الحق حيسان)، ونقطة نظام للسيدة المستشارة خديجة الزومي.

بعد التصويت على مشروع قانون رقم 45.15 المغير والمتمم لأحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، أعلن السيد رئيس الجلسة عن موافقة مجلس المستشارين عليه بالأغلبية (الموافقون/32، الممتنعون/4، المعارضون/0).

قام بدوره، السيد خالد البرجاوي، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكون المهني، بتقديم قانون رقم 71.15 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 07.00 المتعلق بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية، وناقش مشروع القانون السيدات والسادة ممثلوا الفرق والمجموعات الآتية:

- عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي)؛

- عبد الكريم الهوايشري (فريق العدالة والتنمية)؛

- ياسين غنموني (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب)؛

- آمال العمري (فريق الاتحاد المغربي للشغل)؛

- ثريا لحرش (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل).

أعلن السيد (رئيس الجلسة) عن موافقة مجلس المستشارين (الموافقون/الإجماع، الممتنعون/0، المعارضون/0) على مشروع قانون رقم 71.15 المغير والمتمم لأحكام القانون رقم 07.00 المتعلق بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية بعد التصويت عليه بالإجماع، وعن نهاية أشغال الجلسة.

جلسة الثلاثاء 19 يناير 2016

جلسة التشريع

جلسة رقم: 27

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 8 ربيع الثاني1437 الموافق ل 19 يناير2016

موضوع الجلسة: جلسة عمومية مخصصة للدراسة والمصادقة على مشاريع القوانين.

رئيس الجلسة: محمد الأنصاري.

أمين الجلسة: محمد عدال.

توقيت الجلسة: 29 دقيقة.

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 19 يناير 2016 على الساعة السادسة وخمس وخمسين دقيقة مساء، جلسة عمومية خصصت للدراسة والمصادقة على مشاريع القوانين: رقم 107.12/ رقم 30.14/ رقم 57.14/ رقم 92.14/ رقم 102.14/ رقم 03.15/ رقم 19.15/ رقم 31.15/ رقم 40.15/ رقم 42.15/ رقم 53.15/ رقم 56.15.

بعد افتتاح السيد محمد الأنصاري (رئيس الجلسة) لأشغال الجلسة وعرض جدول أعمالها، قام السيد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة، بتقديم مشروع قانون رقم 107.12 يتمم ويغير القانون رقم 44.00 بشأن بيع العقارات في طور الانجاز، المتمم بموجبه الظهير الشريف الصادر في رمضان 1331/ الموافق ل12 أغسطس 1913، بمثابة قانون الالتزامات والعقود، والمحال على مجلس المستشارين من قبل مجلس النواب، ليعلن السيد رئيس الجلسة عن موافقة مجلس المستشارين على ذات مشروع القانون بعد التصويت عليه بالإجماع، وتسلم تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول المشروع مكتوبا (مع الاحتفاظ بالفصل 3 على 618 مكرر، كما تم تعديله من طرف مجلس النواب ووافقت عليه اللجنة).

بدورها استعرضت السيدة مباركة بوعيدة، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، دفعة واحدة ملخصا لاحدى عشرة اتفاقية (8 ثنائية و 3 متعددة الأطراف) مضمون مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 30.14 يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بالمساندة الإدارية المتبادلة في الميدان الضريبي، الموقعة في 25يناير 1988 بستراسبورغ ، كما تم تعديلها ببروتوكول 2010، والتي وقعت عليها المملكة المغربية بباريس في 21 ماي 2013 ؛

- مشروع قانون رقم 57.14 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون، الموقع بالرباط في 17 أبريل 2014، بين حكومة

المملكة المغربية وحكومة جمهورية بنما؛

- مشروع قانون رقم 92.14، يوقع بموجبه على الاتفاق، الموقع بالرباط في 12 ماي 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان، حول التعاون والمساندة في الميدان الجمركي؛

- مشروع قانون رقم 102.14 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال تدبير الطوارئ، الموقع بالرباط في 13 يونيو 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان؛

- مشروع قانون رقم 03.15 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع في 19 سبتمبر2014 بندجامينا، بين الحكومة المغربية وحكومة جمهورية التشاد؛

- مشروع قانون رقم 19.15، يوافق بموجبه على اتفاق التعاون الثقافي والفني، الموقع بالرباط في 3 فبراير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الكويت؛

- مشروع قانون رقم 31.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصحة، الموقع بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار؛

- مشروع قانون رقم 40.15 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون الإداري، المتبادل في المسائل الجمركية، الموقع بالدار البيضاء في 17 مارس 2015، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة؛

- مشروع قانون رقم 42.15 يوافق بموجبه المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، بشان الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة المعتمدة من قبل المؤتمر الدبلوماسي المنعقد بروما من 7 إلى 24 يونيو 1995؛

- مشروع قانون 53.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببيساو في 28 ماي 2015، بين المملكة المغربية وجمهورية غينيا بيساو لتجنب الازدواج والتهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

- مشروع قانون رقم 56.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 172 بشأن ظروف العمل بالفنادق والمطاعم المماثلة، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الثامنة والسبعين بجنيف في 25 يونيو1991؛

تدخلت السيدة المستشارة آمال العمري (الاتحاد المغربي للشغل)، لمناقشة مجمل الاتفاقيات والتعليق على طريقة التصويت عليها، ثم أعلن السيد رئيس الجلسة على موافقة مجلس المستشارين بالإجماع على الاتفاقيات الإحدى عشر بالإجماع بعد عرضها على التصويت كل واحدة على حدا، ليرفع أخيرا الجلسة في حدود الساعة السابعة وخمسة وعشرون دقيقة مساء.

جلسة الثلاثاء 2 فبراير 2016

جلسة التشريع

جلسة رقم: 30

تاريخ الجلسة: الثلاثاء22 ربيع الثاني1437 الموافق ل 2 فبايير2016

موضوع الجلسة: جلسة عامة مخصصة للدراسة والمصادقة على مشاريع القوانين.

رئيس الجلسة: حميد كوسكوس.

أمين الجلسة: أحمد تويزي.

المدة الزمنية للجلسة: 36 دقيقة.

عدد الحضور: 33

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 2 فبايير2016 على الساعة السادسة وخمسا وخمسين دقيقة مساء، جلسة عامة خصصت للدراسة والمصادقة على: مشروع قانون رقم 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين، مشروع قانون رقم 90.13 يقضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة، مشروع قانون رقم 67.15 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.255 بتاريخ 18 من محرم 1393 الموافق ل22 فبرار 1973، يتعلق باستيراد مواد الهيدروكاربورات وتصديرها وتكريرها والتكفل بتكريرها وتعبئتها وادخارها وتوزيعها .

مباشرة بعد افتتاح السيد حميد كوسكوس أشغال الجلسة وعرض جدول أعمالها، تقدمت السيدة المستشارة آمال العمري (رئيسة مجموعة الاتحاد المغربي للشغل)، في نقطة نظام، بملتمس تطلب بموجبه إرجاع مشروع قانون رقم 67.15 على اللجنة قصد دراسته وتقديم تعديلات بشأنه.

أبرز السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال، في كلمة مقتضبة أهمية مشروعي القانونين رقم 89.13 و رقم 90.13، بحكم اطلاع أعضاء المجلس على النقاش باللجنة في التقارير الموزعة مكتوبة، ليعلن السيد رئيس الجلسة عن موافقة مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين، بعد التصويت عليه بالإجماع (مع رفض التعديل المقدم من السيدة رجاء الكساب، ك.د.ش، على المادة 11 من المشروع والمصادقة عليها كما وافقت عليها اللجنة)، وأيضا على مشروع قانون رقم 90.13 يقضي بإحداث المجلس الوطني

للصحافة، بعد التصويت عليه بالإجماع (مع رفض التعديلين المقدمين على المادة 52 من المشروع من السيدة رجاء الكساب، ك.د.ش والسيدة آمال العمري، إ.م.ش، والمصادقة عليها كما جاءت من اللجنة).

ناقش السيد عبد السلام اللبار عن الفريق الاستقلالي، مشروع القانون رقم 67.15 المقدم من طرف السيد عبد العزيز العماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، ثالث وآخر مشروع قانون مبرمج في جدول أعمال الجلسة، المتعلق باستيراد مواد الهيدروكاربورات وتصديرها وتكريرها والتكفل بتكريرها وتعبئتها وادخارها وتوزيعها، والذي أعلن أيضا السيد رئيس الجلسة عن موافقة مجلس المستشارين عليه بعد التصويت عليه بالإجماع، قبل أن يرفع الجلسة في حدود الساعة السابعة مساء وأربعة وثلاثون دقيقة.

جلسة الثلاثاء 9 فبراير 2016

جلسة التشريع

جلسة رقم: 32

تاريخ الجلسة: الثلاثاء29 ربيع الثاني1437 الموافق ل 9 فبراير2016

موضوع الجلسة: جلسة عامة مخصصة للدراسة والمصادقة على مشاريع القوانين.

رئيس الجلسة: عبد القادر سلامة.

أمين الجلسة: أحمد تويزي.

المدة الزمنية للجلسة: ساعتان و7 دقائق.

عدد الحضور: 73

عقد مجلس المستشارين آخر جلسة عامة مبرمجة للدراسة والمصادقة على مشاريع القوانين في دورة أكتوبر 2015، يوم الثلاثاء 9 فبراير 2016 على الساعة الخامسة وأربعة وثلاثون دقيقة مساء.

قدم السيد رئيس الجلسة مشاريع القوانين المخصصة للدراسة والتصويت في جدول الجلسة عند افتتاحها:

مشروع قانون رقم 91.14 يتعلق بالتجارة الخارجية، مشروع قانون تنظيمي رقم 100.13 يتعلق بالمجلس الأعلى

للسلطة القضائية، مشروع قانون تنظيمي رقم 106.13 يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة).

بعد تقديم السيد محمد عبو، الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية، أمام المجلس عرضا لمضامين مشروع القانون رقم 91.14 يتعلق بالتجارة الخارجية، الذي تلته نقطتا نظام من الفريق الاستقلالي (النعم ميارة) ومن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (عبد الإله حفظي) حول التوزيع الزمني للمداخلات، أعلن السيد رئيس المجلس موافقة المجلس على مشروع القانون بعد التصويت عليه بالإجماع.

في مرحلة ثانية قدم السيد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، دفعة واحدة مشروعي قانونين تنظيميين رقم 100.13 ورقم 106.13، ثم فتح السادة المستشارين باب النقاش حول مشروعي القانونين التنظيميين:

- العربي المحرشي (فريق الأصالة والمعاصرة)؛
- الحسين العبادي (فريق العدالة والتنمية)؛
- الطيب البقالي (الفريق الحركي)؛
- محمد البكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛
- عبد الكريم مهدي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب)؛
- محمد علمي (الفريق الاشتراكي)؛
- آمال العمري (فريق الاتحاد المغربي للشغل)؛
- عبد الحق حيسان (مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل)؛
- عبد اللطيف أعمو (مجموعة العمل التقدمي).

اختتم السيد عبد القادر سلامة أشغال الجلسة (على الساعة السابعة و41 دقيقة مساء) بعد إعلانه عن موافقة مجلس المستشارين بالإجماع على مشروع القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ومشروع القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة.

ثالثا: جلسات الأسئلة الشفهية:

أ- جلسات المساءلة الشهرية:

جلسة الثلاثاء 1 دجنبر 2015

جلسة رقم: 11

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 19 صفر1437 الموافق لفاتح دجنبر 2015

موضوع الجلسة: جلسة عامة تخصص لتقديم "الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة".

رئيس الجلسة: عبد الحكيم بن شماش.

أمين الجلسة: محمد عدال.

المدة الزمنية للجلسة: ساعتين و55 دقيقة.

طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، عقد مجلس المستشارين جلسة عامة خصصت لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوع: "حصيلة الحكومة في السياسة الاجتماعية"، وذلك يوم الثلاثاء فاتح دجنبر 2015 على الساعة الرابعة واثنان وثلاثون دقيقة بعد الزوال.

بعد افتتاح الجلسة من طرف السيد عبد الحكيم بن شماش (رئيس الجلسة) وتقديم السيد محمد عدال (أمين الجلسة) لما ورد على المجلس من مراسلات وإعلانات، تقدم السادة أعضاء مجلس المستشارين ببسط أسئلتهم الموجهة للسيد عبد الإله بنكيران (رئيس الحكومة) حول حصيلة الحكومة في السياسة الاجتماعية، كالتالي:

- عبد السلام اللبار (الفريق الإستقلالي)؛
- امحمد احميدي (فريق الأصالة والمعاصرة)؛
- عبد السلام السي كوري (فريق العدالة والتنمية) ؛
- الطيب البقالي (الفريق الحركي)؛
- لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛
- عبد الإله حفظي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب)؛

- أبوبكر عبيد (الفريق الاشتراكي)؛
- عز الدين زكري (فريق الاتحاد المغربي للشغل)
- محمد عدال (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي)؛
- عبد الحق حيسان (مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل)؛
- عبد اللطيف أعمو (مجموعة العمل التقدمي).

وتلت مباشرة عرض السيد رئيس الحكومة للجواب على أسئلة السادة المستشارين تعقيبات للسادة المستشارين:

- عبد السلام اللبار (رئيس الفريق الإستقلالي)؛
- عبد العزيز بنعزوز (فريق الأصالة والمعاصرة)؛
- نبيل شيخي (فريق العدالة والتنمية)؛
- امبارك السباعي (الفريق الحركي)؛
- محمد البكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛
- عبد الإله حفظي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب)
- عبد الحميد فاتيحي (الفريق الاشتراكي)؛
- محمد زروال (فريق الاتحاد المغربي للشغل)؛
- محمد عدال (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي)؛
- عبد الحق حيسان (مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل).

وقد توقفت الجلسة لمدة 5 دقائق، بناء على طلب تقدم به السيد محمد الوفا وزير الشؤون العامة والحكامة، لتستأنف الأشغال بمداخلة السيد رئيس الحكومة في إطار الرد على تعقيبات واستفسارات المتدخلين.

وفي الأخير أعلن السيد عبد الحكيم بن شماش عن رفع الجلسة العامة المخصصة للمساءلة الشهرية، تحديدا على الساعة السابعة مساء وسبعة وعشرون دقيقة.

جلسة 12 يناير 2016

المساءلة الشهرية

جلسة رقم: 25

تاريخ الجلسة: الثلاثاء فاتح ربيع الثاني، 1437 الموافق ل 12 يناير 2016

موضوع الجلسة: جلسة عامة مخصصة للمساءلة الشهرية للسيد رئيس الحكومة.

رئيس الجلسة: عبد الحكيم بن شماش.

أمين الجلسة: أحمد الخريف.

المدة الزمنية للجلسة: ساعتين و51 دقيقة.

عدد الحضور: 89

طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، عقد مجلس المستشارين جلسة عامة خصصت لتقديم "الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة"، وذلك يوم الثلاثاء 12 يناير 2016 على الساعة الخامسة والدقيقة التاسعة والخمسين مساء.

بعد افتتاح الجلسة من طرف السيد عبد الحكيم بن شماش (رئيس الجلسة) وعرضه لجدول التدخلات، باشر السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين في تقديم أسئلتهم الموجهة للسيد عبد الإله بنكيران (رئيس الحكومة) حول المحور الأول المتعلق بحصيلة الحكومة في السياسة الطاقية في أفق احتضان المغرب لمؤتمر الأطراف "COP22"، على التوالي:

- فؤاد القاديري (الفريق الإستقلالي)؛
- آمال ميصرة (فريق العدالة والتنمية)؛
- امبارك السباعي (الفريق الحركي)؛
- أحمد الرزمة (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛
- عبد الكريم مهدي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب)؛
- محمد عدال (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي)؛
- عبد اللطيف أعمو (مجموعة العمل التقدمي).

تلت مباشرة عرض السيد رئيس الحكومة (في جوابه على أسئلة السادة المستشارين) حصص من التعقيبات للسادة:

- عبد السلام السي كوري (فريق العدالة والتنمية)؛
- امبارك السباعي (الفريق الحركي)؛
- عبد العزيز بوهدود (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛
- محمد عدال (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): الإعلان عن تنازل الفريق عن حصته الزمنية في التعقيب.

بعد الرد على تعقيبات واستفسارات المتدخلين، استمع السيد رئيس الحكومة لأسئلة السادة المستشارين في المحور الثاني للجلسة المتعلقة بحصيلة وأسباب تعثر الحوار الاجتماعي، والتي تقدم بها السيدات والسادة:

- النعم ميارة (الفريق الإستقلالي)؛
- كريمة افيلال (فريق العدالة والتنمية)؛
- عبد الحميد فاتيحي (الفريق الإشتراكي)؛
- عبد الحق حيسان (مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل)؛
- آمال العمري (فريق الاتحاد المغربي للشغل): نقطة نظام
- عبد العزيز بنعزوز (فريق الأصالة والمعاصرة): هنأ خلالها الشعب المغربي بالسنة الأمازيغية الجديدة.

رد السيد رئيس الحكومة على أسئلة المحور الثاني وعلى تعقيبات السادة: (عبد السلام اللبار، ع العزيز بنعزوز، عبد الصمد مريمي، عبد الحميد فاتيحي، آمال العمري).

تخللت أشغال الجلسة بعض الاحتجاجات والمناوشات بين السيد رئيس الحكومة وبين المكونات النقابية بالمجلس حول ظاهرة العنف والاعتداءات التي طالت بعض الاساتذة المتدربين المعتصمين أمام ساحة البرلمان.

وأخيرا رفع السيد عبد الحكيم بن شماش (رئيس الجلسة) الجلسة (التي دامت زهاء الثلاث ساعات) على الساعة الثامنة مساء وخمسون دقيقة.

ب- جلسات الاسئلة الأسبوعية:

جلسة يوم الثلاثاء 3 نونبر 2015

جلسة رقم: 6

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 20 محرم1437 الموافق ل3 نونبر 2015.

موضوع الجلسة: جلسة عامة مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: عبد الحكيم بن شماش.

أمين الجلسة: محمد عدال.

المدة الزمنية للجلسة: ساعة و1دقيقة.

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المادة 113 من نظامه الداخلي، عقد مجلس المستشارين جلسة عمومية يوم الثلاثاء 3 نونبر 2015 على الساعة الرابعة وأربعون دقيقة بعد الزوال، خصصت للأسئلة الشفوية للسيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

مباشرة بعد افتتاح السيد رئيس الجلسة لأشغالها، أعلن السيد المستشار محمد عدال (أمين الجلسة) عن قرار المجلس الدستوري عدد 979 المؤرخ في 27 أكتوبر 2015 (القاضي بمطابقة المادتين 46 و53 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين للدستور) ثم عن مشاريع القوانين المتوصل بها من مجلس النواب وجدول أعمال الجلسة.

تميزت تدخلات السادة أعضاء مجلس المستشارين بوحدة الموضوع حول حصيلة القطاع الصحي، وتنوعت في مضمونها من خلال أسئلة وتعقيبات السادة :

- حسن سليغوة وعبد السلام اللبار في التعقيب (الفريق الإستقلالي): برنامج الخدمة الصحية.
- عبد العزيز بنعزوز (فريق الأصالة والمعاصرة): مآل سحب مشروع الخدمة الإجبارية الطبية.
- عبد الكريم الهوايشري ونبيل الشيخي في التعقيب (فريق العدالة والتنمية): تداعيات مسودة مشروع التغطية الصحية الوطنية.
- امبارك السباعي (الفريق الحركي): أثر إضراب المستشفيات الجامعية على مشروع الخدمة الصحية الإجبارية.
- محمد البكوري ولحسن ادعي في التعقيب (فريق التجمع الوطني للأحرار): إضراب الطلبة الداخليين.

- عبد الحميد الصويري (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): مآل الخدمة الصحية الإجبارية.
- محمد علمي (الفريق الاشتراكي): موقف الحكومة من الاضطرابات والحملات التي قام بها آلاف الطلبة الأطباء ضدا وطعنا في مشروع القانون المتعلق بالخدمة الإجبارية.
- عز الدين زكري (فريق الاتحاد المغربي للشغل): الإضرابات التي تعيشها كلية الطب والصيدلة.
- محمد عدال (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): أثر أزمة الطلبة الأطباء والخدمة الإلزامية على السلم الإجتماعي.
- عبد الحق حيسان ورجاء كساب في التعقيب (الكنفدرالية الديمقراطية للشغل): الملف المطلبي للطلبة الأطباء والأطباء الداخليين والمقيمين.
- محمد ادعيدعة (مجموعة العمل التقدمي): أزمة الخدمة الإلزامية الطلبة الأطباء وأثرها على الخدمات الصحية في المناطق النائية.

تفضل السيد الحسين الوردي، وزير الصحة، بالجواب على أسئلة السادة المستشارين والرد على تعقيباتهم، ليعلن مباشرة السيد عبد الحكيم بن شماش عن رفع أشغال الجلسة العامة المخصصة للأسئلة الشفوية، تحديدا على الساعة الخامسة واحدى وأربعين دقيقة بعد الزوال.

جلسة يوم الثلاثاء 10 نونبر 2015

جلسة رقم: 7

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 27 محرم1437 الموافق ل10 نونبر2015.

موضوع الجلسة: جلسة عامة مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: محمد الأنصاري.

أمين الجلسة: أحمد تويزي.

المدة الزمنية للجلسة: ساعة و44 دقيقة.

عقد مجلس المستشارين طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المادة 113 من نظامه الداخلي، جلسة عامة خصصت لتقديم أسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، وذلك يوم الثلاثاء 27 محرم 2015 على الساعة الرابعة زوالا وثلاثة وأربعون دقيقة.

بعد افتتاح السيد محمد الأنصاري أشغال الجلسة، أطلع السيد أحمد تويزي (أمين الجلسة) العموم على ما ورد على المجلس من مراسلات وإعلانات، وبمبادرة من السيد مبارك السباعي (الفريق الحركي) ترحم الحاضرون على روح المرحوم السيد المستشار عادل المعطي بقراءة الفاتحة، ثم أثار بعدها السيد المستشار محمد ادعيدعة نقطة نظام للاحتجاج على قرار مكتب المجلس القاضي بإقصاء مجموعة العمل التقدمي من طرح الأسئلة كل أسبوع.

عرضت أسئلة السادة أعضاء مجلس المستشارين الآنية الموجهة إلى السيد وزير التعليم العالي دفعة واحدة لوحدة موضوعها، حول إستراتيجية الحكومة لإصلاح التعليم العالي، كما يلي:

- مينة عفان وعبد السلام اللبار في التعقيب (الفريق الإستقلالي): المنظور الاستراتيجي لإصلاح التعليم العالي على ضوء التقرير الأخير للمجلس الأعلى للتعليم.
- عبد السلام بلقشور (فريق الأصالة والمعاصرة): تأخر المنظومة التعليمية بشكل عام.
- آمال ميصرة وعبد العلي حامي الدين في التعقيب (فريق العدالة والتنمية): إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي ضمن الرؤية الإستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين.
- عبد الرحمان الدريسي (الفريق الحركي): الوضعية المختلة لمنظومة التعليم العالي.
- محمد البكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار): الإستراتيجية الإصلاحية للقطاع.
- يوسف محيي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): دعم البحث العلمي عن طريق القرض الضريبي.

بعد رد السيدة جميلة المصلي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، على أسئلتهم والتعقيبات التي تلتها، أجاب السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، على أسئلة وتعقيبات السادة المستشارين حول النظام الجديد لتسعير وفوترة الماء والكهرباء، وهي الأسئلة التي تقدم بها السادة المستشارون:

- عثمان عيلة و عبد السلام اللبار في التعقيب (رئيس الفريق الإستقلالي): علاقة غلاء فواتير الماء والكهرباء في العديد من المدن المغربية بإعمال النظام الجديد للتسعير والفواتير.
- العربي المحرشي (فريق الأصالة والمعاصرة): ارتفاع أسعار الماء والكهرباء.
- سعيد السعدوني ومحمد البشير العبدلاوي في التعقيب (فريق العدالة والتنمية): أسباب ارتفاع أسعار الماء والكهرباء.
- أحمد شد (الفريق الحركي): إصلاح نظام احتساب فواتير الماء والكهرباء.

- عبد العزيز بوهدود (فريق التجمع الوطني للأحرار): النظام الجديد لاحتساب فواتير الماء والكهرباء.
- أبوبكر عبيد عبد الحميد فاتيحي في التعقيب (الفريق الاشتراكي): كيفية علاج الغلاء الصاروخي في فواتير الماء والكهرباء.
- وفاء قاضي محمد زروال في التعقيب (فريق الاتحاد المغربي للشغل): نظام الفوترة الجديد وموجة الاحتجاجات الشعبية.
- محمد عدال (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): كيفية حماية المواطنين من تعسف المؤسسات المفوض لها تدبير قطاع الماء والكهرباء.
- عبد الحق حيسان والمبارك الصادي في التعقيب (مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل): المسؤولية المباشرة عن ارتفاع أسعار الماء والكهرباء.

وأخيرا أعلن السيد محمد الأنصاري (رئيس الجلسة) عن رفع الجلسة العامة المخصصة للأسئلة الشفوية، في حدود الساعة السادسة مساء والسابعة وعشرون دقيقة.

يوم الثلاثاء 17 نونبر 2015

جلسة رقم: 8

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 5 صفر1437 الموافق ل17 نونبر 2015.

موضوع الجلسة: جلسة عامة مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: عبد الإلاه الحلوطي.

أمين الجلسة: أحمد لخريف.

المدة الزمنية للجلسة: ساعة و32 دقيقة.

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 17 نونبر 2015 على الساعة الرابعة وخمس وثلاثون دقيقة بعد الزوال، جلسة عامة خصصت لتقديم أسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات نظامه الداخلي.

و قبل مباشرة المجلس لجدول أعماله المخصص للأسئلة الشفوية تلا السيد عبد الإلاه الحلوطي (رئيس الجلسة) بيانا صادرا عن مجلس المستشارين حول الهجمات الإرهابية التي استهدفت بعض الدول الصديقة، بعد ذلك

تفضل السيد أحمد لخريف (أمين الجلسة) بإخبار المجلس بجديد المراسلات والإعلانات.

أجاب السيد رشيد بلمختار، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، عن الأسئلة التي وجهت إليه دفعة واحدة (دون التعقيبات) من السيدات والسادة المستشارين:

- خديجة الزومي (الفريق الإستقلالي): احتجاج الأساتذة المتدربين.
- عبد الرحيم الكامل (فريق الأصالة والمعاصرة): احتجاج الأساتذة المتدربين بالمراكز الجهوية للتدريب.
- حميد زاتني وعبد الكريم الهوايشري في التعقيب (فريق العدالة والتنمية): أسباب إصدار المرسوم 2.15.588 وكذا المرسوم 2.15.589
- الطيب البقالي ويحفظه بنمبارك في التعقيب (الفريق الحركي): إضراب الأساتذة بمراكز التربية والتكوين.
- محمد أبا حنيني ومحمد الرزمة في التعقيب (فريق التجمع الوطني للأحرار): احتجاجات الأساتذة بمراكز التربية والتكوين.
- عمر مورو وياسين الغنموني في التعقيب (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): انعكاس مرسومي وزارة التربية الوطنية على جودة تكوين المتدربين.
- أبو بكر عبيد ومحمد علمي في التعقيب (الفريق الاشتراكي): تداعيات وعواقب المرسومين المتعلقين بفصل التوظيف عن التكوين وتقليص المنحة الشهرية.
- المبارك الصادي وثريا لحرش في التعقيب (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): التراجع الفوري عن قرارات الحكومة الهادفة إلى مزيد من تعميق الخصاص في المدرسة العمومية.

تخلل سير أعمال الجلسة نقاط نظام تناولها السادة المستشارون: عبد السلام اللبار/ عبد اللطيف أعمو/ ثريا لحرش/ محمد تويزي/ عبد الحميد فاتيحي/ عبد الحق حيسان، أجمعت على الاستياء من سلبية السيد وزير التربية الوطنية وتعمده عدم الرد على تعقيبات واستفسارات السيدات والسادة المستشارين، صاحبها توضيح وتبرير في نفس السياق من السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة.

وبدوره رد السيد محمد مبديع، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، على أسئلة وتعقيبات تمحورت حول قطاع الوظيفة العمومية، للسيدات والسادة المستشارين:

- النعم ميارة عبد السلام اللبار في التعقيب (الفريق الإستقلالي): مشروع مرسوم القاضي بإعادة انتشار 125 ألف موظف عمومي مشترك بين مختلف الوزارات وأثره على فتح مناصب جديدة لتغطية العجز الحاصل.

- عابد شكايل (فريق الأصالة والمعاصرة): تداعيات مرسوم إعادة انتشار موظفي الدولة.
- كريمة أفيلال وعبد الصمد مريمي في التعقيب (فريق العدالة والتنمية): التخوفات المرتبطة بتفعيل المرسوم المتعلق بنقل الموظفين المنمتمين إلى الهيئات المشتركة بين الإدارات.
- م. إدريس العلوي حسني (الفريق الحركي): إعادة انتشار الموظفين.
- فاطمة الزهراء اليحياوي وآمال العمري في التعقيب (فريق الاتحاد المغربي للشغل): حركية الموظفين.
- محمد عدال (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): إعادة انتشار الموظفين.

رفعت أشغال الجلسة على الساعة السادسة مساء وسبع دقائق تحديدا من طرف رئيسها السيد المستشار عبد الإلاه الحلوطي (رئيس الجلسة).

جلسة يوم الثلاثاء 24 نونبر 2015

جلسة رقم: 9

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 12 صفر1437 الموافق ل24 نونبر 2015

موضوع الجلسة: الأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: حميد كوسكوس.

أمين الجلسة: أحمد تويزي.

المدة الزمنية للجلسة: ساعة و39 دقيقة.

عقد مجلس المستشارين جلسة عامة، طبقا لمقتضيات الدستور والنظام الداخلي، خصصت لتقديم أسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها في محورين (قطاع الاتصال/ قطاع الطاقة والمعادن والماء والبيئة)، وذلك يوم الثلاثاء 24 نونبر 2015 على الساعة الرابعة وثمانية وثلاثون دقيقة بعد الزوال.

بعد افتتاح الجلسة من طرف السيد حميد كوسكوس (رئيس الجلسة) وتقديم السيد أحمد تويزي (أمين الجلسة) لما ورد من جديد على المجلس من مراسلات وإعلانات، تقدم السيد مصطفى الخلفي (وزير الاتصال) بالرد على الأسئلة والتعقيبات الموجهة إليه في موضوع "مشروع قانون الصحافة والنشر" من السادة:

- عبد اللطيف أبدوح (الفريق الإستقلالي)؛
- عبد العزيز بنعزوز (فريق الأصالة والمعاصرة)؛
- الحسين العبادي وعبد العلي حامي الدين في التعقيب (فريق العدالة والتنمية) ؛
- عبد الرحمان الدريسي (الفريق الحركي)؛
- المختار صواب وعبد الحميد فاتحي (الفريق الاشتراكي)؛
- العربي المحرشي (فريق الأصالة والمعاصرة): نقطة نظام.

كما تفاعل السيد عبد القادر اعمارة، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، مع الأسئلة المتعلقة بأزمة شركة "لاسامير" وتعقيبات السيدات والسادة المستشارين بشأنها:

- محمد سالم بنمسعود والنعم ميارة في التعقيب (الفريق الإستقلالي)؛
- الحو المربوح (فريق الأصالة والمعاصرة)؛
- مبارك جميلي وعلي العسري في التعقيب (فريق العدالة والتنمية)
- امبارك السباعي (الفريق الحركي)؛
- لحسن ادعي وعبد العزيز بوهدود في التعقيب (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛
- عبد الكريم مهدي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب)؛
- فاطمة الزهراء اليحياوي ومحمد زروال (فريق الاتحاد المغربي للشغل)؛
- محمد عدال (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي)؛
- رجاء الكساب والمبارك الصادي في التعقيب (مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل)؛
- عدي الشجري ومحمد دعيدعة في التعقيب (مجموعة العمل التقدمي).

وفي الأخير أعلن السيد حميد كوسكوس (رئيس الجلسة) عن رفع الجلسة العامة، تحديدا على الساعة السادسة مساء وسبعة عشر دقيقة

جلسة الثلاثاء 8 دجنبر 2015

جلسة رقم: 13

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 26 صفر1437 / الموافق ل 8 دجنبر 2015

موضوع الجلسة: الأسئلة الشفهية.

رئيس الجلسة: عبد القادر سلامة.

أمين الجلسة: أحمد تويزي.

المدة الزمنية للجلسة: ساعة و10 دقائق.

عدد الحضور: 93

عقد مجلس المستشارين طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المادة 113 من النظام الداخلي، جلسة عامة خصصت لتقديم أسئلة السيدات والسادة المستشارين الشفوية وأجوبة الحكومة عليها، وذلك يوم الثلاثاء 8 دجنبر 2015 على الساعة الرابعة وستة وثلاثون دقيقة بعد الزوال.

تقدم السيد أحمد تويزي (أمين الجلسة) ببسط ما ورد على المجلس من مراسلات وإعلانات وجدول أعمال الجلسة، مباشرة بعد افتتاح السيد عبد القادر سلامة (رئيس الجلسة) لأشغالها.

توزعت أسئلة السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين حسب القطاعات الثلاث المهيكلة لجدول الأعمال، وكانت كالآتي:

فتوجه بالأسئلة والتعقيبات للسيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، السادة المستشارين:

- كريمة أفيلال وعبد الصمد مريمي في التعقيب (فريق العدالة والتنمية): انتخاب المناصب بالتعاضدية.
- رجاء الكساب والمبارك الصادي في التعقيب (الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): الحوار الاجتماعي.

أما الأسئلة والتعقيبات الموجهة للسيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، فكانت من السيدات والسادة المستشارين:

- رحال المكاوي (الفريق الإستقلالي): تحرير أسعار المحروقات.
- م. ادريس الحسني علوي (الفريق الحركي): آثار رفع الدعم النهائي عن المحروقات.

- المختار صواب ومحمد علمي في التعقيب (الفريق الاشتراكي): تحرير أسعار المحروقات.
- وفاء القاضي وعز الدين زكري في التعقيب (فريق الاتحاد المغربي للشغل): تحرير أسعار بيع المنتجات النفطية.
- محمد عدال (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): تحرير أسعار المحروقات.
- عبد الحميد الصويري (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): تحرير سعر المواد البترولية السائلة.

وكان السؤال والتعقيب الوحيد الموجه إلى السيد خالد برجاوي، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، من السيد المستشار:

- عبد الإله المهاجري (فريق الأصالة والمعاصرة): تفعيل مشاريع ذات الأولوية لإصلاح منظومة التعليم.

في حدود الساعة الخامسة مساء و46 دقيقة، أعلن السيد عبد القادر سلامة (رئيس الجلسة) عن رفع الجلسة العامة المخصصة للأسئلة الشفوية.

جلسة 15 دجنبر 2015

جلسة رقم: 18

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 3 ربيع الأول، 1437 الموافق ل 15 دجنبر 2015 .

موضوع الجلسة: جلسة عامة مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: محمد الأنصاري.

أمين الجلسة أحمد تويزي.

المدة الزمنية للجلسة: ساعتين.

طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، عقد مجلس المستشارين جلسة عامة خصصت لأسئلة السيدات والسادة المستشارين الشفوية وأجوبة الحكومة عليها، وذلك يوم الثلاثاء 15 دجنبر 2015 على الساعة الرابعة وأربعين دقيقة بعد الزوال.

انطلقت أشغال الجلسة بكلمة افتتاحية للسيد محمد الأنصاري (رئيس الجلسة) وبتقديم السيد أحمد تويزي (أمين الجلسة) لما ورد على المجلس من جديد المراسلات والإعلانات (تأجيل الأسئلة الموجهة إلى قطاع التعمير وإعداد التراب الوطني إلى جلسة لاحقة).

حول موضوع "إصلاح الموانئ" في إطار وحدة الموضوع، تقدم السيد عبد العزيز الرباح، وزير التجهيز والنقل

واللوجستيك، بالجواب والرد على أسئلة وتعقيبات السيدات والسادة المستشارين:

- م ادريس حسني علوي (الفريق الحركي): قطاع الموانئ بالمغرب.
- محمد البكوري وعبد العزيز بوهدود في التعقيب (فريق التجمع الوطني للأحرار): سياسة الوزارة المينائية.
- عائشة آيت علا (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): قطاع الموانئ بالمغرب.
- العربي المحرشي (فريق الأصالة والمعاصرة): تأهيل البنية التحتية المينائية.
- محمد علمي (الفريق الاشتراكي): الإستراتيجية الوطنية للموانئ.
- المبارك الصادي وعبد الحق حيسان في التعقيب (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): نتائج إصلاح قطاع الموانئ وعلاقته بالجهوية المتقدمة.
- ياسين غنموني وعبد الإله حفظي في التعقيب (فريق الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب): تفعيل أهداف الإصلاح المينائي.

في نفس القطاع توجه السيد امبارك السباعي بسؤال حول إستراتيجية الحكومة لفك العزلة عن العالم القروي خاصة المناطق المتضررة من الفيضانات.

بدوره أجاب السيد أنيس بيرو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، على سؤال وتعقيب السادة:

- مينة عفان وعبد السلام اللبار في التعقيب (الفريق الاستقلالي): المواكبة القانونية والإدارية لمغاربة العالم المقيمين بالخارج.
- مبارك جميلي ونبيل الأندلوسي في التعقيب (فريق العدالة والتنمية): الضرر الحاصل في تخفيض 40% من التعويضات بهولندا.

ساءلت السيدة المستشارة آمال ميصرة (فريق العدالة والتنمية) السيد نجيب بوليف، الوزير المكلف بالنقل، وعقب بعدها على جوابه السيد المستشار علي العسري، حول ظاهرة تعرض القطارات لممارسات غير قانونية من قبل المواطنين.

أما السيد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة، فأجاب عن سؤالين ورد عن تعقيبين في نفس الموضوع من السيدين المستشارين أحمد تويزي وعبد اللطيف أبدوح، حول المدن الجديدة.

أيضا أجاب السيد لحسن الداودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، في قطاع البحث العلمي

على تساؤل السيدة وفاء القاضي وتعقيب من السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي، حول مدى نجاعة ومردودية السياسة العمومية في ميدان البحث العلمي على ضوء تقييمات وخلاصات الوزارة.

ردت السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية، على سؤال وحيد وتعقيب وجهه السيد المستشار رحال المكاوي (الفريق الاستقلالي) حول وضعية الأشخاص ذوي الإعاقة، وشرح السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، بعض حيثيات تشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة في معرض رده على سؤال السيد المستشار عبد الرحيم الكميلي (فريق الأصالة والمعاصرة).

بعد آخر سؤال مبرمج بجدول أعمال الجلسة، والذي تقدم به السيد المستشار عبد العزيز بنعزوز (فريق الأصالة والمعاصرة) حول تفاعل الحكومة مع تقارير ومذكرات ودراسة الهيئات الوطنية العامة في مجال حقوق الإنسان، إلى السيد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، أعلن السيد محمد الأنصاري رئيس الجلسة عن رفعها في حدود الساعة السادسة و40 دقيقة مساء.

جلسة الثلاثاء 22 دجنبر 2015

جلسة رقم: 19

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 10 ربيع الأول 1437 الموافق ل22 دجنبر 2015

موضوع الجلسة: جلسة عامة مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: عبد الإلاه الحلوطي.

أمين الجلسة: أحمد لخريف.

المدة الزمنية للجلسة: ساعتان.

طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المادة 113 من النظام الداخلي، عقد مجلس المستشارين جلسة عامة خصصت لتقديم أسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، وذلك يوم الثلاثاء 22 دجنبر 2015 على الساعة الرابعة وأربعون دقيقة بعد الزوال.

مباشرة بعد افتتاح السيد عبد الإلاه الحلوطي (رئيس الجلسة) لأشغالها، دعا الجلسة إلى قراءة الفاتحة ترحما على روح المرحومين: السيدة زليخة الناصري مستشارة صاحب الجلالة والسيد إبراهيم فرج الحاجب الملكي السابق،

ثم تقدم السيد أحمد لخريف (أمين الجلسة) ببسط ما استجد على المجلس من مراسلات وإعلانات.

استهل جدول الأعمال بالأسئلة والتعقيبات الموجهة إلى قطاع الشؤون الخارجية والتعاون حول قرار المحكمة الأوروبية، فأجابت عنها السيدة مباركة بوعيدة، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية، دفعة واحدة (نظرا لوحدة الموضوع) على أسئلة وتعقيبات السيدات والسادة المستشارين:

- محمد عدال (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): القرار الصادر عن المحكمة الأوروبية.
- عبد العزيز بوهدود ومحمد الرزمة في التعقيب (فريق التجمع الوطني للأحرار): القرار الصادر عن المحكمة الأوروبية.
- سيدي محمد ولد الرشيد والنعم ميارة في التعقيب (الفريق الإستقلالي): قرار المحكمة الأوربية بإلغاء اتفاقية الفلاحة والصيد البحري المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب.
- أبوبكر عبيد ومحمد علمي في التعقيب (الفريق الاشتراكي): خلفية قرار المحكمة الأوروبية.
- امبارك السباعي (الفريق الحركي): قرار المحكمة الأوروبية
- المبارك الصادي ورجاء الكساب في التعقيب (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): مدى نجاعة الدبلوماسية المغربية لمجابهة قرار المحكمة الأوروبية.
- الحبيب بنطالب (فريق الأصالة والمعاصرة): تداعيات قرار المحكمة الأوربية بشأن الاتفاق الفلاحي.
- الحسين العبادي ونبيل شيخي في التعقيب (فريق العدالة والتنمية): قرار المحكمة الأوربية القاضي بتعليق اتفاقية الفلاحة والصيد البحري المبرمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي.
- نائلة مية التازي وعمر مورو في التعقيب (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): تداعيات قرار المحكمة الأوربية على المغرب.
- م. ادريس الحسني علوي (الفريق الحركي): قرار المحكمة الأوربية المتعلق الاتفاق الفلاحي.

وحول موضوع الاستثناء في التعمير وتأثيره على مستقبل بعض المدن، رد السيد إدريس مرون، وزير التعمير وإعداد التراب الوطني على السادة المستشارين:

- سعيد السعدوني وحميد زاتني في التعقيب (فريق العدالة والتنمية): متابعة وإجراءات الانتشار في التعمير على مستوى الحكامة المحلية الحضرية.

- امبارك السباعي (الفريق الحركي): السكن في العالم القروي.
- خديجة الزومي (الفريق الإستقلالي): النظام الأساسي للوكالات الحضرية.

وفي سؤال وحيد، حول موضوع اللوحات الالكترونية الموزعة على طلبة الجامعات والمعاهد العليا، رد السيد لحسن الداودي، السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، على سؤال وتعقيب من فريق العدالة والتنمية (علي العسري ومبارك جميلي في التعقيب).

كما أجاب السيد لحسن السكوري، وزير الشباب والرياضة، على موضوع كيفية توزيع الدعم العمومي على الجامعات الرياضية، المقدم من الفريق الاستقلالي (عبد السلام اللبار)، ورد السيد الحسين الوردي في محور وضعية الأطباء الداخليين على أسئلة وتعقيبات السادة المستشارين:

- عدي الشجري (مجموعة العمل التقدمي)
- عابد الشكايل (فريق الأصالة والمعاصرة)
- حسن سليغوة (الفريق الإستقلالي)
- والسيد عادل البراكات (فريق الأصالة والمعاصرة) حول التزامات الحكومة لفتح أقسام الولادة بالعالم القروي.

في آخر نقط جدول أعمال الجلسة، ومن خلال سؤال آني فريد رد السادة أعضاء الحكومة:

- السيد نجيب بوليف، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك حول موضوع معاناة ساكنة المناطق الجبلية خلال فصل الشتاء، على فريق الاتحاد المغربي للشغل (فاطمة الزهراء اليحياوي ووفاء القاضي في التعقيب).
- السيدة حكيمة الحيطي، الوزيرة المنتدبة لدى وزر الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة، على فريق الأصالة والمعاصرة (أحمد تويزي)، حول كيفية معالجة استمرار المخاطر البيئية التي تخلفها معاصر الزيتون عند كل موسم (في سياق الدينامية الدولية والوطنية المرتبطة بتعزز الوعي البيئي وتطور الآليات القانونية والمؤسساتية في مجال حماية البيئة).

رفع السيد عبد الإلاه الحلوطي الجلسة العامة المخصصة للأسئلة الشفوية، التي استمرت ساعتين بالتحديد (16:40 /18:40).

جلسة الثلاثاء 29 دجنبر 2015

جلسة رقم: 20

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 17 ربيع الأول 1437 الموافق ل29 دجنبر 2015.

موضوع الجلسة: جلسة عامة مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: حميد كوسكوس.

أمين الجلسة: محمد عدال.

المدة الزمنية للجلسة: ساعة و52 دقيقة.

عدد الحضور: 84

عقد مجلس المستشارين طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المادة 113 من النظام الداخلي، جلسة عامة خصصت لتقديم أسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، وذلك يوم الثلاثاء 29 دجنبر 2015 على الساعة الرابعة وسبعة وثلاثون دقيقة بعد الزوال.

تقدم السيد محمد عدال (أمين الجلسة)، طبقا لأحكام النظام الداخلي، بإخبار المجلس بالجديد من المراسلات والإعلانات، مباشرة بعد افتتاح السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة، لأشغالها (استقالة السيدة مليكه فلاحي من مجلس المستشارين/ الإعلان عن تأجيل السؤال الموجه لوزيرة الصناعة التقليدية)

توزعت أسئلة السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين واختلفت بتنوع تمثيليتهم والمواضيع التي تهم القطاعات الحيوية للبلاد، إذ تناول فيها السادة المستشارون:

وزارة العدل والحريات:

- عبد العلي حامي الدين والحسين العبادي في التعقيب (فريق العدالة والتنمية): جرائم الاستيلاء عن العقارات المملوكة للأجانب ومغاربة الخارج.
- قطاع الصحة:
- رحال المكاوي (الفريق الإستقلالي): التغطية الصحية/ نظام الرميد.
- أبوبكر عبيد وعبد الحميد فاتيحي في التعقيب (الفريق الاشتراكي): التغطية الصحية/ نظام الرميد.
- وفاء القاضي وفاطمة الزهراء اليحياوي في التعقيب (فريق الاتحاد المغربي للشغل): التغطية الصحية/ نظام الرميد.

- عبد السلام اللبار (الفريق الإستقلالي): انتقال الأمراض والأوبئة.
- عبد اللطيف أبدوح (الفريق الإستقلالي): أقسام المستعجلات.
- حميد القميزة وعبد الإله المهاجري في التعقيب (فريق الأصالة والمعاصرة): الخصاص في الأطر الطبية بالعالم القروي.
- مولاي ادريس حسني علوي وعبد الرحمان الدريسي في التعقيب (الفريق الحركي): وضعية المستشفيات.
- عبد الحق حيسان ورجاء الكساب في التعقيب (مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل): موظفوا قطاع الصحة.
- لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار): الخدمات الصحية بالعالم القروي.
- عائشة آيت علا (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): الخصاص في المستوصفات.

قطاع التعليم العالي:

- أحمد تويزي (فريق الأصالة والمعاصرة): تفاقم بطالة خريجي الجامعات.
- مبارك جميلي وعبد السلام السي كوري في التعقيب (فريق العدالة والتنمية): الاكتظاظ الذي تعرفه جامعة القاضي عياض.

وزارة الشباب والرياضة:

- لحسن سليغوة (الفريق الإستقلالي): ظاهرة الشغب في الملاعب.
- أحمد شدا (الفريق الحركي) : ظاهرة الشغب في الملاعب.

قطاع التنمية الاجتماعية:

- حميد زاتني وآمال ميصرة في التعقيب (فريق العدالة والتنمية): تيسير تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة.

الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

- عبد الكريم الهمس (فريق الأصالة والمعاصرة): مراقبة التمويلات الخارجية لبعض هيئات المجتمع المدني.

قطاع التشغيل والشؤون الاجتماعية:

- الحو المربوح (فريق الأصالة والمعاصرة): دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

في تمام الساعة السادسة مساء وتسعة وعشرون دقيقة، أعلن السيد حميد كوسكوس عن رفع الجلسة العامة المخصصة للأسئلة الشفوية.

جلسة الثلاثاء 5 يناير 2016

الأسئلة الشفوية

جلسة رقم: 22

. 24 ربيع الأول 1437 الموافق ل5 يناير 2016 الثلاثاء تاريخ الجلسة:

موضوع الجلسة: جلسة عامة مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: عبد القادر سلامة.

أمين الجلسة: أحمد تويزي.

المدة الزمنية للجلسة: ساعتان و22 دقيقة.

عدد الحضور: 81

طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المادة 113 من النظام الداخلي، عقد مجلس المستشارين جلسة عامة خصصت لتقديم أسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، وذلك يوم الثلاثاء 5 يناير 2016 على الساعة الرابعة وثمانية وثلاثون دقيقة بعد الزوال.

مباشرة بعد افتتاح الجلسة تقدم السيد أحمد تويزي (أمين الجلسة)، طبقا لأحكام النظام الداخلي، ببسط ما ورد على المجلس من مراسلات وإعلانات وجدول أعمال الجلسة، توزعت أسئلة السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين واختلفت بتنوع تمثيليتهم والمواضيع التي تهم القطاعات الحيوية للبلاد، إذ ساءل السادة المستشارون:

- السيد لحسن الحداد، وزير السياحة:
- يوسف محيي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): حصيلة برنامج رؤية"2020".
- محمد سالم بنمسعود (الفريق الإستقلالي): الإقلاع السياحي.
- السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية:
- فاطمة الزهراء اليحياوي ووفاء القاضي في التعقيب (فريق الاتحاد المغربي للشغل): توفير الحماية للأشخاص في وضعية إعاقة بالشوارع والطرق الوطنية.
- علي العسري وآمال ميصرة في التعقيب (فريق العدالة والتنمية): وضعية شغيلة مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

- السيد محمد حصاد، وزير الداخلية:
- امحمد احميدي (فريق الأصالة والمعاصرة): تنمية الأقاليم الحدودية.
- امبارك السباعي التعقيب (الفريق الحركي): تردي خدمات التدبير المفوض.
- يوسف بن جلون وسعيد السعدوني في التعقيب (فريق العدالة والتنمية): اختلالات التدبير المفوض.
- مصطفى حركات (فريق الأصالة والمعاصرة): تنمية الكفاءات البشرية للجماعات الترابية.
- محمد البشير العبدلاوي ونبيل الأندلوسي في التعقيب (فريق العدالة والتنمية): دور وكالات تنمية أقاليم الشرق والشمال والجنوب في ظل الجهوية المتقدمة.
- حسن سليغوة وعبد السلام اللبار في التعقيب (الفريق الإستقلالي): محاربة الفوضى والتسيب بأسواق الجملة للخضر.
- محمد علمي (الفريق الاشتراكي): الظواهر الجديدة المتعلقة بالاختلال في المنظومة الأمنية.
- سيدي محمد ولد الرشيد والنعم ميارة في التعقيب (الفريق الإستقلالي): تفشي الجريمة في الشارع العام.
- محمد ابا حنيني وعبد العزيز بوهدود في التعقيب (فريق التجمع الوطني للأحرار): إعادة النظر في النسبة المخصصة للجماعات الترابية من مداخل الضريبة على القيمة المضافة.
- عائشة آيت علا (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): التكوين المستمر لفائدة موظفي الجماعات المحلية.
- المبارك الصادي (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): عدم ترقية الموظفين بالشواهد المحصل عليها.
- ورد السيد خالد البرجاوي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني.:
- مولاي عبد الرحمان الكامل (فريق الأصالة والمعاصرة): تأهيل وتطوير الداخليات المتواجدة بالمملكة.
- خديجة الزومي (الفريق الإستقلالي): ضحايا النظامين الأساسيين منذ 2011.

وأثار سؤال السيد المستشار عبد العزيز بنعزوز (فريق الأصالة والمعاصرة) حول تعديل اتفاقية الضمان الاجتماعي لفائدة الجالية المغربية بهولندا، وجواب السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، المقدمين باللغة الأمازيغية، موجة احتجاجات في شكل نقط نظام من السادة: (نبيل شيخي/ العربي المحرشي/ عبد السلام اللبار/ عبد الحميد فاتيحي/ ثريا لحرش).

وأجابت السيدة حكيمة الحيطي، الوزيرة المكلفة بالبيئة:

- رحال مكاوي (الفريق الإستقلالي): التنظيم والإجراءات المعدة للقاء مؤتمر الأطراف 22 حول المناخ/ المنجزات البيئية في بلادنا.

وعلى آخر نقطة مبرمجة في جدول أعمال الجلسة، ردت السيدة شرفات أفيلال، الوزيرة المكلفة بالماء، على سؤال وتعقيب السيد:

- الطيب البقالي (الفريق الحركي): بناء سد بالجهة الشرقية.

رفع السيد عبد القادر سلامة الجلسة العامة المخصصة للأسئلة الشفوية في تمام الساعة السابعة مساء.

جلسة الثلاثاء 5 يناير 2016

الأسئلة الشفوية

جلسة رقم: 24

فاتح ربيع الثاني 1437 الموافق ل 12 يناير 2016 الثلاثاء تاريخ الجلسة:

موضوع الجلسة: جلسة عامة مخصصة للأسئلة الشفهية.

رئيسة الجلسة: نائلة مية التازي.

امين الجلسة: أحمد الخريف.

المدة الزمنية للجلسة: ساعة و9 دقائق.

عدد الحضور: 94

طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، عقد مجلس المستشارين جلسة عامة خصصت لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، وذلك يوم الثلاثاء 12 يناير 2016 على الساعة الرابعة وأربعة وثلاثون دقيقة بعد الزوال.

بعد افتتاح السيدة المستشارة نائلة مية التازي (رئيسة الجلسة) لأعمال الجلسة، وعرض السيد أحمد الخريف (أمين الجلسة) لما ورد على المجلس من جديد المراسلات والإعلانات، تفضل مباشرة السادة أعضاء مجلس المستشارين ببسط أسئلتهم الموجهة إلى أعضاء الحكومة بحصة سؤال لكل فريق (تخللها توضيح واعتذار من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان حول تأخير الرد في قطاع الصحة).

في قطاع التربية والتكوين المهني:

- العربي المحرشي (فريق الأصالة والمعاصرة): وضعية الأساتذة المتدربين.
- فاطمة الحبوسي وخديجة الزومي في التعقيب (الفريق الإستقلالي): ظاهرة الاكتظاظ التي تعرفها الأقسام المدرسية.

في قطاع البيئة:

- م ادريس حسني علوي (الفريق الحركي): مآل اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الجماعات الترابية.
- المختار صواب وعبد الوهاب بلفقيه في التعقيب (الفريق الاشتراكي): مصير اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الجماعات الترابية.

في قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية:

- يوسف بنجلون وحميد زاتني في التعقيب (فريق العدالة والتنمية): وضعية الأئمة والقيمين الدينيين.

في قطاع السياحة:

- أحمد الرزمة ولحسن ادعي في التعقيب (فريق التجمع الوطني للأحرار): إشراك المهنيين في إعداد وتدبير الاستراتيجية الوطنية للنهوض بقطاع السياحة.

في قطاع التضامن الاجتماعي والأسرة:

- عدي الشجري ومحمد ادعيدعة في التعقيب (مجموعة العمل التقدمي): مآل مشروع مناهضة العنف ضد النساء وحماية المرأة والأسرة المغربية.

في قطاع التشغيل والشؤون الاجتماعية:

- رشيد المنياري (فريق الاتحاد المغربي للشغل): تعليق الحوار الاجتماعي من طرف الحكومة.
- رجاء الكساب والمبارك الصادي في التعقيب (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): ارتفاع وتيرة إغلاق المقاولات.

في قطاع الصحة:

- محمد عدال (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): مآل المستشفى الجديد لمدينة خنيفرة.

في الختام وفي حدود الساعة الخامسة مساء وثلاثة وأربعون دقيقة أعلنت السيدة نائلة مية التازي عن رفع الجلسة العامة المخصصة للأسئلة الشفوية.

جلسة يوم الثلاثاء 19 يناير 2016

جلسة رقم: 26

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 8 ربيع الثاني1437 الموافق ل 19 يناير2016

موضوع الجلسة: جلسة عامة مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: محمد الأنصاري.

أمين الجلسة: محمد عدال.

المدة الزمنية للجلسة: ساعتين و20 دقيقة.

عدد الحضور: 71

عقد مجلس المستشارين طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور، يوم الثلاثاء 19 يناير 2016 على الساعة الرابعة و34 دقيقة بعد الزوال جلسة عامة خصصت لتقديم الأسئلة الشفهية وأجوبة الحكومة عليها.

استهل أشغال الجلسة السيد محمد الأنصاري (رئيس الجلسة) بكلمة افتتاحية. عرض بعدها السيد محمد عدال (أمين الجلسة) ما ورد على المجلس من مراسلات وإعلانات (كان أبرزه قرار المجلس الدستوري بقبول استقالة السيدة المستشارة مليكة فلاحي من عضوية مجلس المستشارين).

توزعت أسئلة السيدات والسادة المستشارين الموجهة للسادة أعضاء الحكومة حسب القطاعات التالية:

قطاع الصحة:

- لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار): سيارات الإسعاف الأولية الخاصة.
- محمد علمي (الفريق الاشتراكي): قرار الترخيص للأطباء العاملين بالمستشفيات العمومية بالعمل بالمصحات الخاصة.
- رحال المكاوي (الفريق الإستقلالي): قرار الترخيص للأطباء العاملين بالمستشفيات العمومية بالعمل بالمصحات الخاصة.

قطاع الاتصال:

- سيدي الطيب الموساوي (الفريق الإستقلالي): تنزيل عقد البرنامج الجديد لتأهيل الصحافة المكتوبة.
- عز الدين زكري (فريق الاتحاد المغربي للشغل): تنزيل البرنامج الجديد لتأهيل الصحافة المكتوبة.
- عبد السلام اللبار (الفريق الإستقلالي): الصحافة المكتوبة.

قطاع التجارة الخارجية:

- محمد البكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار): وضعية المصدرين.

- يوسف محيي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): تنمية العرض التصديري للمغرب.
- امبارك السباعي وأحمد شد في التعقيب (الفريق الحركي): تنافسية الصادرات المغربية.

قطاع الوظيفة العمومية:

- عبد الحق حيسان وثريا لحرش في التعقيب (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): إسناد المسؤولية في الوظيفة العمومية.
- حسن سليغوة وعبد السلام اللبار في التعقيب (الفريق الإستقلالي): مسطرة التوظيف بالتعاقد.

قطاع المالية:

- عادل البراكات (فريق الأصالة والمعاصرة): ارتفاع حجم الدين الخارجي العمومي.
- عائشة آيت علا (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): استرجاع أموال مساهمات التقاعد.
- م ادريس حسني علوي وعبد الرحمان الدريسي في التعقيب (الفريق الحركي): مستجدات إصلاح أنظمة التقاعد.

قطاع الإسكان:

- نبيل الأندلوسي وعبد الكريم الهوايشري في التعقيب (فريق العدالة والتنمية): برنامج مدن بدون صفيح.

قطاع التعليم العالي:

- مبارك جميلي (فريق العدالة والتنمية): تعميم المنح الجامعية بالمناطق النائية.

قطاع التضامن والأسرة:

- عابد شكايل (فريق الأصالة والمعاصرة): أطفال الشوارع في المغرب.

قطاع الصناعة التقليدية:

- امحمد احميدي (فريق الأصالة والمعاصرة): تقوية الموارد المالية للغرف.

قطاع التشغيل:

- عبد السلام بلقشور (فريق الأصالة والمعاصرة): الاختلالات المالية التي تعرفها التعاضدية العامة للتعليم.

قطاع النقل:

- سعيد السعدوني وعلي العسري في التعقيب (فريق العدالة والتنمية): النقل السري بالعالم القروي.

في الأخير وتحديدا على الساعة السادسة مساء وخمس وخمسون دقيقة، أعلن السيد محمد الأنصاري عن رفع الجلسة العامة المخصصة للأسئلة الشفوية وأجوبة الحكومة عليها.

جلسة الثلاثاء 26 يناير 2016

الأسئلة الشفوية

جلسة رقم: 28

. 15 ربيع الثاني 1437 الموافق ل26 يناير 2016 الثلاثاء تاريخ الجلسة:

موضوع الجلسة: جلسة عامة مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: عبد الإلاه الحلوطي.

أمين الجلسة: أحمد تويزي.

توقيت الجلسة: ساعتان و14 دقيقة.

عدد الحضور: 64

عقد مجلس المستشارين جلسة عامة خصصت لتقديم أسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات مواد النظام الداخلي، وذلك يوم الثلاثاء 26 يناير 2016 على الساعة السادسة وأربع وثلاثون دقيقة مساء.

افتتح السيد المستشار عبد الإلاه الحلوطي أشغال الجلسة ورحب بالسيدة المستشارة نجاة كوميرا (التي عوضت مقعد السيدة المستشارة مليكة فلاحي، المستقيلة من عضوية المجلس)، تقدم بعدها السيد أحمد تويزي (أمين الجلسة) ببسط جديد ما ورد على المجلس من مراسلات وإعلانات وجدول أعمال الجلسة، التي حضرها السادة أعضاء الحكومة:

- محمد مبديع: وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة؛
- مصطفى الخلفي: وزير الاتصال؛
- نجيب بوليف: الوزير المكلف بالنقل؛
- نبيل بنعبد الله: وزير الإسكان وسياسة المدينة؛
- خالد البرجاوي: وزير التربية الوطنية؛
- عبد العزيز الرباح: وزير التجهيز والنقل؛
- الحسين الوردي : وزير الصحة؛
- عبد السلام الصديقي: وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية؛

وردوا على أسئلة وتعقيبات السيدات والسادة المستشارين في القطاعات التالية:

في قطاع الوظيفة العمومية:

الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في الإدارة العمومية:

- سعيد زهير (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي)
- عبد اللطيف أبدوح وخديجة الزومي في التعقيب (الفريق الإستقلالي)
- محمد البشير العبدلاوي ونبيل شيخي في التعقيب (فريق العدالة والتنمية)
- فاطمة الزهراء اليحياوي ومحمد زروال في التعقيب (فريق الاتحاد المغربي للشغل)
- العربي المحرشي (فريق الأصالة والمعاصرة)
- امبارك السباعي (الفريق الحركي)
- ياسين غنموني (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب)
- عبد الكريم الهمس (فريق الأصالة والمعاصرة): تبسيط المساطر وتحسين الخدمات.
- رحال المكاوي (الفريق الاستقلالي): الإستراتيجية التوقعية لتدبير الموارد البشرية بالوظيفة العمومية .

في قطاع الاتصال:

- أحمد تويزي (فريق الأصالة والمعاصرة): حماية المجتمع والمؤسسات من خطر التطرف والتشدد والإرهاب.

في قطاع النقل:

- مينة عفان (الفريق الإستقلالي): تهديد الأرامل ومتقاعدي السكك الحديدية بالتشرد.

في قطاع الإسكان:

- عبد اللطيف أبدوح (الفريق الإستقلالي): ضرورة إعادة هيكلة الأحياء السكنية الناقصة التجهيز والتأهيل الحضري
- لحسن سليغوة (الفريق الإستقلالي): إشكالية الدور الآيلة للسقوط.

في قطاع التربية الوطنية:

- عبدالحق حيسان (مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل): احتجاجات مجموعة من الفئات في الإدارة والتدريس.

في قطاع التجهيز والنقل:

- أحمد شدا (الفريق الحركي): تعرفة الطرق السيارة.

- لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار): المسالك الطرقية بالعالم القروي.
- آمال ميصرة وعلي العسري في التعقيب (فريق العدالة والتنمية): العدالة المجالية في المشاريع الطرقية الكبرى.

في قطاع الصحة:

- محمد عبد الرحيم الكامل (فريق الأصالة والمعاصرة): سوء توزيع اعتمادات الصحة.
- نبيل الأندلوسي (فريق الأصالة والمعاصرة): وضعية مستشفى محمد الخامس بالحسيمة.

قطاع التشغيل:

- عبد الحميد فاتيحي (الفريق الاشتراكي): القانون المتعلق بالنقابات.

في تمام الساعة السادسة مساء وثمانية وأربعون دقيقة، أعلن السيد عبد الإلاه الحلوطي عن رفع الجلسة العامة المخصصة للأسئلة الشفوية.

جلسة الثلاثاء 2 فبراير 2016

الأسئلة الشفوية

جلسة رقم: 29

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 2 فبراير 2016 الموافق ل22 ربيع الثاني 1437 .

موضوع الجلسة: جلسة عامة مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: حميد كوسكوس.

أمين الجلسة: أحمد تويزي.

المدة الزمنية للجلسة: ساعتان و24 دقيقة.

عقد يوم الثلاثاء 2 فبراير 2016 مجلس المستشارين على الساعة الرابعة وخمسا وثلاثين دقيقة مساء (طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المادة 113 من النظام الداخلي)، جلسة عامة خصصت لتقديم أسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

عرض السيد احمد تويزي (أمين الجلسة) على أنظار المجلس ما ورد من جديد المراسلات والإعلانات وجدول أعمال

الجلسة (إحالة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لمقترح قانون يتعلق بتحديد شروط وكيفية ممارسة حق الاضطراب) مباشرة بعد افتتاح السيد حميد كوسكوس (رئيس الجلسة) لأشغالها، وبمبادرة من السيد المستشار الحو المربوح (فريق الأصالة والمعاصرة)، من خلال نقطة نظام، ترحم الحضور بقراءة الفاتحة على روح الطالب "إزم" الذي قضى إثر الأحداث الأليمة التي عاشتها جامعة القاضي عياض بمراكش .

واستهل جدول أعمال الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع الشباب والرياضة وبأجوبة وتعقيبات السيدات والسادة:

- امبارك السباعي (الفريق الحركي): سياسة القرب في إستراتيجية الوزارة.
- محمد علمي (الفريق الاشتراكي): مصير الاتفاقيات التي وقعتها الوزارة مع الجماعات الترابية بخصوص ملاعب القرب.
- لحسن سليغوة (الفريق الإستقلالي): سياسة رياضة القرب.
- عبد الرحيم الكميلي (فريق الأصالة والمعاصرة): الملاعب السوسيو رياضية للقرب.
- عبد الرحيم الصويري (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): توفير البنيات الرياضية المحلية.

في قطاع التعليم العالي استفسر السيد لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار) عن أسباب عودة العنف إلى الجامعة المغربية، كذلك تدخلت السيدتين المستشارتين: وفاء القاضي وفاطمة الزهراء اليحياوي في التعقيب (فريق الاتحاد المغربي للشغل) لمناقشة أزمة الموارد البشرية والتنزيل الفعلي لورش التكوين المستمر للأطباء والممرضين بقطاع الصحة العمومية.

وساءل السيد محمد الأمين الصبيحي، وزير الثقافة، السادة المستشارون:

- خديجة الزومي (الفريق الإستقلالي): تحسين الوضعية الإدارية والمالية للموظفين والعاملين بمسرح محمد الخامس.
- عبد العزيز بنعزوز (فريق الأصالة والمعاصرة): إعادة الاعتبار للتراث اللامادي.

أيضا رد السيد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، على أسئلة وتعقيبات السادة:

- عبد العلي حامي الدين (فريق العدالة والتنمية): الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

- الحسين العبادي (فريق العدالة والتنمية): آفاق الحوار مع النساخ القضائيين.

في قطاع الإسكان رد السيد نبيل بنعبد الله على سؤال وتعقيب السيد المستشار عبد الإله المهاجري (فريق الأصالة والمعاصرة) عن أسباب تعثر برنامج السكن منخفض التكلفة. وحول موضوع تسوية وضعية سد الخصاص ساءل السيد المستشار علي العسري عن فريق العدالة والتنمية (آمال ميصرة في التعقيب) السيد وزير التربية الوطنية. كذلك ناقش السيد محمد الأنصاري (الفريق الإستقلالى) مع السيد عبد العزيز الرباح. وزير التجهيز والنقل. البرنامج الوطني للطرق بالعالم القروي. أيضا استفسر الفريق الحركي (عبد الرحمان الدريسي والطيب البقالي في التعقيب) عن أسباب تراجع السياحة.

وحول بعض إشكاليات التشغيل. رد السيد عبد السلام الصديقي. وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية. على استفسارات السادة المستشارين:

- رحال المكاوي (الفريق الإستقلالى): ارتفاع ظاهرة البطالة وأزمة التشغيل.
- عبد السلام بلقشور (فريق الأصالة والمعاصرة): معضلة بطالة الكفاءات وآليات معالجتها.
- عبد اللطيف أعمو ومحمد ادعيدعة في التعقيب (مجموعة العمل التقدمي): نتائج التدابير الجديدة لتعزيز مسلسل إنعاش التشغيل.

بعد آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال الجلسة. والذي تقدم به السيد المستشار المبارك الصادي (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل) إلى السيد وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة. حول كيفية إنصاف موظفي السلم " 6" وما فوق في الوظيفة العمومية. أعلن السيد حميد كوسكوس عن رفع الجلسة العامة المخصصة للأسئلة الشفوية في تمام الساعة السادسة مساء وثمانية وخمسون دقيقة.

جلسة الثلاثاء 9 فبراير 2016

الأسئلة الشفوية

جلسة رقم: 31

. 29 ربيع الثاني 1437 الموافق ل2 فبراير 2016 الثلاثاء تاريخ الجلسة:

موضوع الجلسة: جلسة عامة مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: عبد القادر سلامة.

أمين الجلسة: أحمد تويزي.

المدة الزمنية للجلسة: 57 دقيقة.

الحضور: 83

في آخر جلسة عامة مخصصة للأسئلة الشفوية لدورة أكتوبر 2015، عقد مجلس المستشارين جلسة عمومية لتقديم أسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، يوم الثلاثاء 9 فبراير 2016 على الساعة الرابعة وسبعة وثلاثون دقيقة بعد الزوال.

ومباشرة بعد افتتاح السيد عبد القادر سلامة (رئيس الجلسة) لأشغالها عرض السيد احمد تويزي (أمين الجلسة) على أنظار المجلس ما ورد من جديد المراسلات والإعلانات وجدول أعمال الجلسة (اعتذار السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة عن حضور أشغال جلسة الأسئلة لالتزامها بحضور نشاط ملكي)

وقد توزعت أسئلة وتعقيبات السادة المستشارين على القطاعات التالية:

الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

- النعم ميارة (الفريق الإستقلالي): ضرورة اعتماد اليوم المحدد في البطاقة الوطنية في احتساب تقاعد الموظفين.
- امبارك السباعي (الفريق الحركي): إشكالية عدم اعتماد اليوم المحدد في بطاقة التعريف الوطنية البيومترية لاحتساب تقاعد الموظفين.
- عبد الصمد مريمي (فريق العدالة والتنمية): إصلاح النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.
- عبد العزيز بنعزوز (فريق الأصالة والمعاصرة): ترسيم رأس السنة الأمازيغية كعيد وطني.

الثقافة:

- عبد الحميد فاتيحي (الفريق الاشتراكي): السياسة الحكومية في مجال الإبداع الثقافي.

التربية الوطنية والتكوين المهني:

- عبد الإله حفظي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): ملائمة التكوين المهني مع خاصيات وحاجيات سوق الشغل.

الأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية:

- وفاء القاضي وفاطمة الزهراء اليحياوي في التعقيب (فريق الاتحاد المغربي للشغل): مصير وكالة التنمية الاجتماعية والعاملين بها.

العدل والحريات:

- محمد البكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار): تأخر بعض المراسيم التطبيقية المنظمة لقانون التوثيق العصري.

تخللت الجلسة موجة احتجاج خاصة من مجموعة الكونفدرالية الديموقراطية للشغل (المبارك الصادي) حول غياب السيدة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبيئة عن حضور أشغال جلسة الأسئلة، خاصة بعد التذكير بالاعتذار من طرف السيد وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة.

رفع السيد رئيس الجلسة أشغال الجلسة العامة المخصصة للأسئلة الشفوية التي دامت زهاء 57 دقيقة وانتهت على الساعة الخامسة مساء و 34 دقيقة.

ملخصات حول الجلسات العامة المنعقدة
خلال دورة أبريل 2016

ملخصات حول الجلسات العامة المنعقدة خلال دورة أبريل 2016

أولا: الجلسات الخاصة:

جلسة الثلاثاء 7 يونيو 2016

- جلسة خاصة -

رقم: 54

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 1 رمضان 1437 هـ / 7يونيو 2016.

موضوع الجلسة: جلسة عمومية لمناقشة عرض المجلس الأعلى للحسابات.

رئيس الجلسة: عبد الحكيم بن شماش.

توقيت الجلسة: ساعتان و26د (15:20/17:46)

عدد الحضور: 48

في أول أيام شهر رمضان الكريم لسنة 1437 الموافق ليوم الثلاثاء 7 يونيو 2016، وطبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور والمادة 279 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، عقد المجلس مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، جلسة عامة خصصت لمناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية.

ترتبت تدخلات السيدات والسادة المستشارين خلال مناقشتهم لعرض المجلس الأعلى للحسابات، كانت على التوالي:

- عبد السلام اللبار(الفريق الاستقلالي): 16د.
- عبد العزيز بنعزوز/ في تعقيب بعد ردود السادة أعضاء الحكومة (فريق الأصالة والمعاصرة): 15د.
- نبيل شيخي (فريق العدالة والتنمية): 10د.
- عبد الرحمان الدريسي (الفريق الحركي): 8د.
- محمد البكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار): 7د.
- عبد الإله حفظي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب) 6د.
- محمد علمي (الفريق الاشتراكي): 5د.

- آمال العمري (فريق الاتحاد المغربي للشغل): 5د.

- المبارك الصادي (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): 4د.

- عبد اللطيف أعمو (مجموعة العمل التقدمي): 4د.

وفي معرض ردّهم على السادة أعضاء مجلس المستشارين وردت تعقيبات السادة أعضاء الحكومة كالتالي:

- محمد مبديع الوزير المكلف بالوظيفة العمومية (نيابة عن السيد وزير الداخلية): 15د.

- نبيل بنعبد الله (وزير السكنى وسياسة المدينة): 15د.

- خالد برجاوي (وزير منتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني): 5د.

- محمد مبديع (الوزير المكلف بالوظيفة العمومية): 15د.

جلسة الثلاثاء 14 يونيو 2016

ـ جلسة خاصة ـ

رقم: 56

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 8 رمضان 1437 هـ / 14يونيو 2016.

موضوع الجلسة: جلسة عمومية لانتخاب أعضاء المحكمة الدستورية.

رئيس الجلسة: عبد الحكيم بن شماش.

بداية الجلسة: ساعتان و15د

عدد الحضور:98

طبقا لأحكام الفصل 130 من الدستور والمادة 270 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، ولقرار مكتب مجلس المستشارين الصادر في 03 ماي 2016 المحدّد لشروط وكيفيات وأجل تقديم الترشيحات للعضوية بالمحكمة الدستورية، عقد مجلس المستشارين جلسة عمومية لانتخاب ثلاثة أعضاء لأول مرة بالمحكمة الدستورية، وذلك يوم الثلاثاء 14 يونيو 2016 على الساعة الواحدة وأربعون دقيقة زوالا بقاعة الجلسات بمقر مجلس المستشارين.

أعلن السيد عبد الحكيم بن شماش (رئيس الجلسة) عن تولي أعضاء مكتب المجلس، غير المترشحين لهذا الانتخاب، عملية دراسة ملفات جميع المترشحين (الخمسة) في الاجتماع المنعقد في فاتح يونيو 2016، والتي أسفرت

عن قبول ملفات ثلاث مترشحين لاستيفائها للشروط القانونية، ويتعلق الأمر بالسادة:

- السيد محمد الجوهري المرشح للمدة الانتدابية لثلاث سنوات؛
- السيد ندير المومني المرشح للمدة الانتدابية لست سنوات؛
- السيد محمد الأنصاري المرشح للمدة الانتدابية لتسع سنوات.

ثم استعرض السيرة الذاتية لكل المرشحين الثلاث قبل مباشرة عملية التصويت، والتي أفرزت النتائج التالية:

- مرشح المدة الانتدابية لثلاث سنوات: الأصوات المعتبرة صحيحة 84/ الأصوات الملغاة 14.
- مرشح المدة الانتدابية لست سنوات: الأصوات المعتبرة صحيحة 81/ الأصوات الملغاة 17.
- مرشح المدة الانتدابية لتسع سنوات: الأصوات المعتبرة صحيحة 82/ الأصوات الملغاة 16.

ونظرا لحصول كل من المرشحين الثلاث على أصوات بعدد يفوق ثلثي أعضاء مجلس المستشارين، صرّح السيد رئيس الجلسة بعد عملية الفرز بانتخاب السادة: محمد الجوهري وندير المومني ومحمد الأنصاري أعضاءا بالمحكمة الدستورية.

جلسة الجمعة 5 غشت 2016

تقييم السياسات العمومية-

جلسة رقم: 71

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 1 ذو القعدة 1437 الموافق ل 5 غشت 2016

موضوع الجلسة: جلسة عمومية مخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية.

رئيس الجلسة: عبد الحكيم بن شماش/ نائلة مية التازي.

توقيت الجلسة: من 16:11 إلى 19:35

عدد الحضور: 65

خصص مجلس المستشارين وفقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور والمواد: 264، 265، 266، 267، 268، 269 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، جلسة عمومية سنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة، على الساعة الرابعة زوالا وإحدى عشر دقيقة برئاسة السيد عبد الحكيم بن شماش.

وتوزع جدول أعمال الجلسة بين مجموعة من المحاور في شكل مخططات إستراتيجية (المخطط الأزرق/ المخطط

الأخضر/ الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي/ السياسة الطاقية/ المغرب الرقمي)، والتي نوقشت على التوالي كالآتي:

-1 عبد الكريم المهدي، رئيس المجموعة الموضوعاتيةالمكلفة بالتحضير للجلسة السنوية: تقديم التقرير السنوي.

-2 عبد الصمد مريمي مقرر المجموعة الموضوعاتية: عرض ملخص التقرير.

-3 فؤاد قديري (الفريق الاستقلالي/ عضو المجموعة الموضوعاتية): مناقشة مضمون التقرير.

-4 عبد العزيز بنعزوز (فريق الأصالة والمعاصرة): مناقشة مضمون التقرير.

-5 نبيل شيخي (فريق العدالة والتنمية): مناقشة مضمون التقرير.

-6 مبارك السباعي (الفريق الحركي): مناقشة مضمون التقرير.

-7 محمد البكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار): مناقشة مضمون التقرير.

-8 عبد الإله حفظي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): مناقشة مضمون التقرير.

-9 محمد علمي (الفريق الاشتراكي): مناقشة مضمون التقرير.

10 - آمال العمري (فريق الاتحاد المغربي للشغل): مناقشة مضمون التقرير.

-11 عائشة آيت علا (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): مناقشة مضمون التقرير.

-12 عبد الحق حيسان (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل/ عضو المجموعة الموضوعاتية): مناقشة مضمون التقرير.

-13 عبد اللطيف أعمو (مجموعة العمل التقدمي/ عضو المجموعة الموضوعاتية): مناقشة مضمون التقرير.

-14 عبد العزيز عمري (الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان نيابة عن وزير الفلاحة): رد الحكومة.

-15 محمد عبو (الوزير المنتدب المكلف بالتجارة الخارجية): رد الحكومة.

-16 عبد القادر عمارة (وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة): رد الحكومة.

-17 لحسن حداد (وزير السياحة): رد الحكومة.

-18 لحسن الداودي (وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر): رد الحكومة.

-19 محمد الوفا (الوزير المكلف بالشؤون العامة والحكامة): رد الحكومة.

-20 عبد العزيز بنعزوز (فريق الأصالة والمعاصرة): تعقيب على رد الحكومة.

21- آمال العمري (فريق الاتحاد المغربي للشغل): تعقيب على رد الحكومة.

-22 عبد الحق حيسان (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): تعقيب على رد الحكومة.

جلسة الجمعة 5 غشت 2016

اختتام الدورة-

جلسة رقم: 72

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 1 ذو القعدة 1437 الموافق ل 5 غشت 2016

موضوع الجلسة: اختتام الدورة.

رئيس الجلسة: عبد الحكيم بن شماش.

توقيت الجلسة: من 19:35 إلى 20:16

عدد الحضور: 45

خصص مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 1 ذو القعدة الموافق ل 5 غشت 2016 على الساعة السابعة مساء وخمس وثلاثون دقيقة ، طبقا لأحكام الفصل 65 من الدستور والمادة 6 من نظامه الداخلي، جلسة عمومية لاختتام أشغال الدورة الربيعية من السنة التشريعية -2015 2016، برئاسة السيد عبد الحكيم بن شماش الذي تفضل بتقديم حصيلة المجلس خلال هذه الدورة الديبلوماسية والرقابية والتشريعية، واختتمت بتلاوة السيد محمد عدال (أمين الجلسة) للبرقية المرفوعة لصاحب الجلالة.

ثانيا: جلسات التشريع:

جلستي يوم الجمعة 8 أبريل 2016

الافتتاح/ التشريع

مباشرة بعد افتتاح دورة أبريل 2016، والتي تميّزت بتلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم وإلقاء السيد رئيس مجلس المستشارين خطابا بالمناسبة، عقد المجلس جلسة عامة تشريعية خصصت للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة، والتي تمت الموافقة على إثرها بالإجماع على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 59.14 يتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها.
- مشروع قانون رقم 46.12 يغير ويتمم بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1337 (31 مارس 1919) بمثابة مدونة التجارة البحرية.
- مشروع قانون رقم 113.13 يتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية.
- مشروع قانون رقم 133.12 يتعلق بالعلامات المميزة لمنتوجات الصناعة التقليدية.
- مشروع قانون رقم 30.15 يتعلق بسلامة السدود.
- مشروع قانون رقم 87.14 يقضي بتغيير القانون رقم 016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية.
- مشروع قانون رقم 106.14 يقضي بتغيير القانون رقم 016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية.
- مشروع قانون إطار رقم 97.13 يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها (في اطار قراءة ثانية).
- مشروع قانون رقم 94.12 يتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري.
- مشروع قانون رقم 106.12 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.
- مشروع قانون رقم 70.13 يتعلق بالمراكز الاستشفائية الجامعية.
- مشروع قانون رقم 51.15 يقضي بإعادة تنظيم "المسرح الوطني محمد الخامس".

وبالأغلبية على:

- مشروع قانون رقم 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين. (في اطار قراءة ثانية).

جلسة الثلاثاء 19 أبريل 2016

جلسة رقم: 39

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 11 رجب1437 الموافق ل19 أبريل 2016 .

موضوع الجلسة: جلسة التشريع.

رئيس الجلسة: حميد كوسكوس.

أمين الجلسة: أحمد تويزي.

توقيت الجلسة: 14 دقيقة (19:01/ 19:15).

الحضور: 73

صادق مجلس المستشارين في جلسة عمومية يوم الثلاثاء 11 رجب 1437 الموافق ل 19 أبريل 2016، مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفوية بالإجماع على مشروع قانون رقم 43.13، يتعلق بمزاولة مهن التمريض (كما وافق عليه مجلس النواب في 10 فبراير 2016)، وعلى مشروع قانون رقم 44.13 يتعلق بمزاولة مهنة القبالة (كما وافق عليه مجلس النواب في 10 فبراير 2016).

جلسة الثلاثاء 26 أبريل 2016

جلسة رقم: 41

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 18 رجب1437 الموافق ل26 أبريل2016.

موضوع الجلسة: جلسة التشريع.

رئيس الجلسة: عبد الإلاه الحلوطي.

أمين الجلسة: محمد عدال.

توقيت الجلسة: 13 دقيقة.

الحضور: 73

صادق مجلس المستشارين بالإجماع يوم الثلاثاء 18 رجب 1437 الموافق ل 26 أبريل 2016، في جلسة عمومية خصصت للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 40.13، المتعلق بمدونة الطيران المدني، في غضون 13 دقيقة (18:54/ 19:07).

جلسة الأربعاء 4 ماي 2016

جلسة رقم: 44

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 26 رجب 1437 هـ (4 ماي 2016).

موضوع الجلسة: التشريع.

رئيس الجلسة:عبد الحكيم بن شماش/عبد القادر سلامة.

أمين الجلسة: أحمد تويزي.

بداية الجلسة: الرابعة والدقيقة الثالثة والثلاثين

مدة الجلسة: ساعة و40 دقيقة (16:33 / 18:13)

عدد الحضور: 35

في جلسة عمومية ليوم الأربعاء 26 رجب الموافق ل 4 ماي 2016، على الساعة الرابعة وثلاث وثلاثون دقيقة بعد الزوال خصصت للدراسة والتصويت على 19 مشروع قانون، صادق مجلس المستشارين بالأغلبية على مشروع قانون رقم 15/48 يتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية للكهرباء.

بينما تم التصويت بالإجماع على مشاريع القوانين التالية:

1. مشروع القانون التنظيمي رقم 15/90 المتعلق بمجلس الوصاية؛

2. مشروع قانون رقم 05.16، يوافق بموجبه على ميثاق تحدي الألفية المبرم بالرباط في 18 من صفر 1437 (30 نوفمبر 2015) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية عبر هيئة تحدي الألفية وملحقاته؛

3. مشروع قانون رقم 69.14، يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014 بين المملكة المغربية والبوسنة والهرسك؛

4. مشروع قانون رقم 75.14، يوافق بموجبه على اتفاقية المساعدة القانونية في الميدان الجنائي، الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014 بين المملكة المغربية والبوسنة والهرسك؛

5. مشروع قانون رقم 16.15، يوافق بموجبه على الاتفاقية حول التعاون القضائي في الميدان الجنائي، الموقعة بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار؛

6. مشروع قانون رقم 20.15، يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم الموقعة بمراكش في 20 يناير2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار؛

7. مشروع قانون رقم 39.15، يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم في مجال الملاحة التجارية، الموقعة بالرباط في 12 فبراير 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غانا؛

8. مشروع قانون رقم 52.15، يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع ببيساو في 28 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا بيساو بشأن تشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات؛

9. مشروع قانون رقم 54.15، يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون في مجال الأمن والحكامة المحلية الموقع ببيساو في 28 ماي 2015 بين وزارة الداخلية للمملكة المغربية ووزارة الداخلية لجمهورية غينيا بيساو؛

10. مشروع قانون رقم 55.15، يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي،الموقع بدكار في 21 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السنغال؛

11. مشروع قانون رقم 57.15، يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، الموقع بدكار في 25 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السنغال؛

12. مشروع قانون رقم 72.15، يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 14 أبريل 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل؛

13. مشروع قانون رقم 75.15، يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بروما في 8 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن إنشاء مكتب قطري؛

14. مشروع قانون رقم 81.15، يوافق بموجبه على ملحق الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الطائفة الفرنسية لبلجيكا (فيدرالية والوني- بروكسيل)، حول الوضعية القانونية للمؤسسات المدرسية البلجيكية التي تطبق البرنامج التعليمي لفيدرالية والوني - بروكسيل بالمغرب، الموقع بالرباط في فاتح أكتوبر 2015؛

15. مشروع قانون رقم 82.15، يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 5 أكتوبر 2015 بين حكومة المملكة المغربية ومجلس وزراء جمهورية ألبانيا، لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

16. مشروع قانون رقم 92.15، يوافق بموجبه على النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية الدولية، المعتمد من طرف مؤتمر القمة الإسلامي الخامس المنعقد بالكويت في الفترة ما بين 26 و29 من جمادى الأولى 1407 (26 و29 يناير 1987)؛

17. مشروع قانون رقم 85.15، يوافق بموجبه على اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة بتونس في 5 محرم 1437 (19 أكتوبر 2015) بين المملكة المغربية والجمهورية التونسية؛

18. مشروع قانون رقم 01.16، يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 143 بشأن الهجرة في أوضاع تعسفية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين، المسماة اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، 1975، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الستين المنعقدة بجنيف في 24 يونيو 1975.

جلسة الثلاثاء 17 ماي 2016

جلسة رقم: 47

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 10 شعبان 1437 هـ (17 ماي 2016).

موضوع الجلسة: التشريع.

رئيس الجلسة:عبد الإلاه الحلوطي.

أمين الجلسة: محمد عدال.

توقيت الجلسة: خمس دقائق (18:54/ 18:59)

قرّر مجلس المستشارين في الجلسة العمومية التشريعية المنعقدة يوم الثلاثاء 17 ماي 2016 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، إرجاع مشروع قانون رقم 45.13 المتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي إلى اللجنة المختصة، بناء على طلب من رئيس فريق الأصالة والمعاصرة وفقا لمقتضيات المادة 193 من النظام الداخلي للمجلس، وذلك بعد التصويت على هذا الطلب بالنتيجة التالية: الموافقون:27/ المعارضون:14/ الممتنعون:5.

جلسة الثلاثاء 24 ماي 2016

جلسة رقم: 49

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 17 شعبان 1437 هـ (24 ماي 2016)

موضوع الجلسة: التشريع.

رئيس الجلسة: حميد كوسكوس.

أمين الجلسة: أحمد تويزي.

توقيت الجلسة: 10 دقائق (18:48/18:58)

عدد الحضور: 44

صادق مجلس المستشارين في جلسة عامة تشريعية يوم الثلاثاء 24 ماي 2016 بعد جلسة الأسئلة الشفهية، خصصت للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 116.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2016)، المحال عليه من مجلس النواب، بعد التصويت عليه في الجلسة العامة بالإجماع.

جلسة الثلاثاء 31 ماي 2016

جلسة رقم: 52

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 24 شعبان 1437 هـ (31 ماي 2016).

موضوع الجلسة: التشريع.

رئيس الجلسة:محمد الأنصاري.

أمين الجلسة: أحمد لخريف.

توقيت الجلسة: (20:34 /21:26)

عدد مشاريع القوانين المبرمجة: 3

عدد الحضور: 42

صادق مجلس المستشارين في الجلسة العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 24 شعبان 1437 الموافق ل 31 ماي 2016 بالأغلبية (الموافقون:27/ المعارضون:10/ الممتنعون:03) على ثلاثة مشاريع قوانين جاهزة، تهم على التوالي مشروعي قانونين تنظيميين ومشروع قانون يتعلق بمجلس استشاري منصوص عليه في الدستور، وهي:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 64.14 بشأن تحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع؛
- مشروع قانون تنظيمي رقم 44.14 بشأن تحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية؛
- مشروع قانون رقم 78.14 يتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.

وتجدر الاشارة الى رفض الجلسة العامة لجميع التعديلات المقدمة بعد عرضها على التصويت، ليوافق المجلس على صيغ مشاريع هذه القوانين كما رفعت اليه من طرف اللجان الدائمة، وقد انصبت هذه التعديلات على:

- المادتين 2 و3، المقترحة من الفريق الاشتراكي وفريق الأصالة والمعاصرة حول مشروع القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع .
- المواد: 3 و11و15، المقدمة من الفريق الاشتراكي وفريق الأصالة والمعاصرة، حول مشروع القانون التنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية.
- المادتين 1 و11، المقترحة على التوالي من فريق الأصالة والمعاصرة وفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بشأن مشروع قانون رقم 78.14، المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.

جلسة الثلاثاء 21 يونيو 2016

جلسة رقم: 58

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 15 رمضان 1437 هـ / 21 يونيو 2016.

موضوع الجلسة: جلسة عامة تشريعية.

رئيس الجلسة: حميد كوسكوس.

توقيت الجلسة: من 15:55 إلى 16:12

عدد الحضور: 42

صادق مجلس المستشارين في جلسة عامة تشريعية يوم الثلاثاء 21 يونيو 2016 خصصت للدراسة والتصويت، بعد جلسة الأسئلة الشفهية، بالإجماع على النصوص الجاهزة التالية:

- مقترح قانون يتعلق بكراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي، في إطار قراءة ثانية؛
- مشروع قانون رقم 02.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية؛
- مشروع قانون رقم 51.15 يقضي بإعادة تنظيم "المسرح الوطني محمد الخامس"، في إطار قراءة ثانية.

جلسة الثلاثاء 28 يونيو 2016

جلسة رقم: 60

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 22 رمضان 1437 الموافق ل28 يونيو 2016

موضوع الجلسة: التشريع.

رئيس الجلسة: عبد الإلاه الحلوطي.

أمين الجلسة: أحمد لخريف.

توقيت الجلسة: من 16:07 إلى 18:24

الحضور: 59

في جلسة عامة تشريعية يوم الثلاثاء 28 يونيو 2016، مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، خصصت للدراسة والتصويت على خمسة نصوص جاهزة، صوّت مجلس المستشارين:

بالإجماع على:

- مشروع قانون رقم 36.15 يتعلق بالماء (كما عدلته اللجنة)؛
- وبالأغلبية (بعد رفض جميع التعديلات المقدمة) على:
- مشروع قانون رقم 71-14 يغير ويتمم القانون رقم 011-71 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 دجنبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية ؛
- مشروع قانون رقم 72-14 المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد موظفو وأعوان الدولة والبلديات والمؤسسات العامة المنخرطون في نظام المعاشات المدنية؛
- مشروع قانون رقم 96-15 يغير ويتمم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-77-216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد؛
- مشروع قانون رقم 73.15 يقضي بتغيير وتتميم بعض أحكام مجموعة القانون الجنائي.

جلسة الثلاثاء 19 يوليوز 2016

جلسة رقم: 65

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 14 شوال 1437 الموافق ل19 يوليوز 2016

موضوع الجلسة: التشريع.

رئيس الجلسة: عبد الإلاه الحلوطي.

توقيت الجلسة: من 20:31 إلى 20:49

عدد الحضور: 33

في جلسة عامة تشريعية خصصت للدراسة والتصويت على بعض القوانين الجاهزة، وفي حصة زمنية دامت ثمانية عشرة دقيقة، صادق مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 19 يوليوز 2016 بعد جلسة المساءلة الشهرية، بالإجماع على:

- مقترح قانون يتعلق بالفنان وتنظيم المهن الفنية (المحال من مجلس النواب)؛
- مشروع قانون رقم 02.13، يتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية (المحال من مجلس النواب)؛
- مشروع قانون 13/88، يتعلق بالصحافة والنشر(المحال من مجلس النواب)، مع قبول تعديل على أحكام المادة 93 تقدمت به المستشارة خديجة الزومي.

جلسة الثلاثاء 26 يوليوز 2016

جلسة رقم: 67

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 21 شوال 1437 الموافق ل 26 يوليوز 2016

موضوع الجلسة: جلسة عمومية مخصصة للدراسة والمصادقة على مشاريع القوانين الجاهزة.

رئيس الجلسة: حميد كوسكوس.

أمين الجلسة: أحمد تويزي.

توقيت الجلسة: من 18:57 إلى 18:07

عدد الحضور: 59

صادق مجلس المستشارين في جلسة عامة تشريعية عقدها يوم الثلاثاء 21 شوال 1437 الموافق ل26 يوليوز 2016، مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، خصصت للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة، بالإجماع على:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 20.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، والذي يرمي إلى إعادة النظر في النظام الانتخابي الخاص بالدائرة الانتخابية الوطنية ونسبة العتبة المطلوبة للمشاركة في عملية توزيع المقاعد برسم الدوائر الانتخابية المحلية؛
- مشروع قانون تنظيمي رقم 21.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛
- مقترح قانون يقضي بتعديل أحكام القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي؛
- مقترح قانون يغير ويتمم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري؛

وبالأغلبية على:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 23.16 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و 92 من الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليوز 2012)؛
- مشروع قانون رقم 11.15 يتعلق بإعادة تنظيم الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري (رفض التعديل المقدم على المادة الرابعة)؛
- مشروع قانون رقم 12/19 يحدد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعاملين المنزليين (قبول التعديل المقدم من طرف الحكومة على المادتين: 5 و6، ورفض التعديل المقدم من فريق الأصالة والمعاصرة على المادة 23).

جلسة الثلاثاء 2 غشت 2016

جلسة رقم: 69

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 28 شوال 1437 الموافق ل 2 غشت 2016

موضوع الجلسة: جلسة عمومية مخصصة للدراسة والمصادقة على مشاريع القوانين.

رئيس الجلسة: حميد كوسكوس.

أمين الجلسة: أحمد تويزي

توقيت الجلسة: من 18:59 إلى 20:04

عدد الحضور: 52

صادق مجلس المستشارين في جلسة عامة تشريعية يوم الثلاثاء 28 شوال 1437 الموافق 2 غشت 2016، مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، خصصت للدراسة والتصويت على مجموعة من النصوص الجاهزة:

بالإجماع على:

- مشروع قانون رقم 24.16 بإحداث وكالة حساب تحدي الألفية - المغرب (MCA-Morocco)؛
- مشروع قانون رقم 59.13 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات؛
- مشروع قانون رقم 49.15 المتعلق بمدونة التجارة وسن أحكام خاصة بالأداء؛
- مشروع قانون رقم 74.15 يتعلق بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج؛
- مشروع قانون رقم 27.14 يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر؛
- مشروع قانون رقم 06.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببورت لويس في 25 نوفمبر 2015 بين المملكة المغربية وجمهورية موريشيوس لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛
- مشروع قانون رقم 07.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 25 يناير 2016 بين المملكة المغربية والجمهورية الديمقراطية لساوتومي وبرينسيبي لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛
- مشروع قانون رقم 08.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية في المجال العسكري والتقني الموقعة بالرباط في 3

ربيع الأول 1437 (15 ديسمبر 2015) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية؛

- مشروع قانون رقم 09.16 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال المياه الموقعة بالرباط في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير2015) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية؛
- مشروع قانون رقم 15.16 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 25 يناير 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الديمقراطية لساوتومي وبرينسيبي بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل؛
- مشروع قانون رقم 16.16 يوافق بموجبه على اتفاقية مجلس أوروبا حول تزييف المنتوجات الطبية والمخالفات الشبيهة المهددة للصحة العمومية، الموقعة بموسكو في 28 أكتوبر2011؛
- مشروع قانون رقم 18.16 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري الموقع بالرباط في25 يناير 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الديمقراطية لساوتومي وبرينسيبي؛
- مشروع قانون رقم 27.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 5 أبريل 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية سلوفينيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛
- مشروع قانون رقم 31.16 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري الموقع بموسكو في 15 مارس 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية؛
- مشروع قانون رقم 32.16 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بموسكو في 15 مارس 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل؛
- مشروع قانون رقم 33.16 يوافق بموجبه على اتفاقية النقل البحري الموقعة بالدوحة في 5 أبريل 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر؛
- مشروع قانون رقم 42.16 يوافق بموجبه على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، المعتمد بباريس في 12 ديسمبر 2015؛
- مشروع قانون رقم 69.15 يوافق بموجبه على البروتوكول المعدل لاتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية، المعتمد بجنيف في 27 نوفمبر 2014؛
- مشروع قانون رقم 84.15 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي حاليا)، الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية بالمنظمة المذكورة في دورته السابعة والثلاثين بدوشنبيه (طاجيكستان) من 18 إلى 20 ماي 2010؛

- مشروع قانون رقم 88.15 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للاتحاد الإسلامي للاتصالات السلكية واللاسلكية الذي اعتمده مؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي حاليا) في دورته الخامسة عشرة المنعقدة بصنعاء في ديسمبر 1984.

بالأغلبية على:

- مشروع قانون رقم 70.14 يتعلق بهيئات التوظيف الجماعي العقاري؛
- مشروع قانون رقم 100.15 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2013؛
- مشروع قانون رقم 37.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.09 المحدثة بموجبه الشركة المسماة "الوكالة المغربية للطاقة الشمسية" "MOROCCAN AGENCY FOR SOLAR ENERGY"؛
- مشروع قانون رقم 38.16 يغير ويتمم بموجبه الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.63.226 الصادر في 14 من ربيع الأول 1383 (5 أغسطس 1963) بإحداث المكتب الوطني للكهرباء؛
- مشروع قانون رقم 39.16 يقضي بتغير القانون رقم 16.09 المتعلق بالوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية؛
- مشروع قانون رقم 66.12 يتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.

جلسة الجمعة 5 غشت 2016

جلسة رقم: 70

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 1 ذو القعدة 1437 الموافق ل 5 غشت 2016

موضوع الجلسة: جلسة عمومية مخصصة للدراسة والمصادقة على مشاريع القوانين.

رئيس الجلسة: عبد الإلاه الحلوطي.

أمين الجلسة: أحمد تويزي

توقيت الجلسة: من 10:12 إلى 10:34

عدد الحضور: 32

صادق مجلس المستشارين في جلسة عامة تشريعية يوم الثلاثاء 1 ذو القعدة 1437 الموافق ل 5 غشت 2016، مباشرة بعد جلسة مناقشة وتقييم السياسات العمومية، خصصت للدراسة والتصويت على مجموعة من

النصوص الجاهزة:

بالإجماع على:

- مشروع قانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛
- مشروع قانون رقم 55.16 يغيّر ويتمم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية؛
- مشروع قانون رقم 19.14 يتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي.
- وبالأغلبية على:
- مشروع قانون رقم 110.14 يتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية، وبتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات.

وقد أعلن السيد الأمين خلال الجلسة عن صدور ثلاث قرارات عن المجلس الدستوري:

- رقم 16/1012: بمطابقة القانون التنظيمي رقم 20.16 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب للدستور.
- رقم 16/ 1013: بمطابقة القانون التنظيمي رقم 21.16 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية للدستور.
- رقم 16/ 1014: بمطابقة القانون التنظيمي رقم 23.16 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا للدستور.

ثالثا: جلسات الأسئلة الشفوية:

أ- جلسات الاسئلة الأسبوعية:

جلسة الثلاثاء 31 ماي 2016

- المساءلة الشهرية -

جلسة رقم: 50

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 24 شعبان 1437 هـ (31ماي 2016).

موضوع الجلسة: المساءلة الشهرية.

رئيس الجلسة:عبد الحكيم بن شماش.

أمين الجلسة: أحمد لخريف.

توقيت الجلسة: (16:40 / 19:11)

عدد الحضور: 86

طبقا لمقتضيات المادة 100 من الدستور، خصص مجلس المستشارين جلسة عامة يوم الثلاثاء 24 شعبان 1437 الموافق ل 31 ماي 2016 على الساعة الرابعة بعد الزوال وأربعون دقيقة، لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، تناولت المحورين التاليين:

- المحور الأول: تنمية المناطق القروية والجبلية في ضوء الحكامة الجهوية؛

- المحور الثاني: تحديات المبادلات بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

بعد انطلاق أشغال الجلسة، عرض السيد أمين الجلسة جديد المراسلات والإعلانات الواردة على المجلس، والذي كان أبرزه توجيه مكتب مجلس المستشارين تنبيها إلى المستشار عبد الحق حيسان عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بسبب خرق سرية أشغال اللجان الدائمة وتذكيره بضرورة التزامه بمدونة السلوك والأخلاقيات المسطرة بالجزء السادس من النظام الداخلي للمجلس.

وبعدها، رد السيد رئيس الحكومة على أسئلة وتعقيبات السيدات والسادة المستشارين المحترمين حول سياسة الحكومة في تنمية المناطق القروية والجبلية على ضوء الحكامة الجهوية، كالآتي:

- الحسن سليغوة وعبد اللطيف أبدوح/ عبد السلام اللبار في التعقيب (عن الفريق الاستقلالي).
- أحمد تويزي وعبد السلام اللبار في التعقيب (عن فريق الأصالة والمعاصرة).
- علي العسري (عن فريق العدالة والتنمية).
- عبد الرحمان الدريسي ومبارك السباعي في التعقيب (عن الفريق الحركي).
- محمد البكوري ولحسن ادعي في التعقيب (عن فريق التجمع الوطني للأحرار).
- أبو بكر عبيد (عن الفريق الاشتراكي).
- المبارك الصادي وعبد الحق حيسان في التعقيب (عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل).
- محمود عرشان في تعقيب فقط (عن الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي).

وعلاقة بالمحور الثاني المبرمج خلال نفس الجلسة، تدخل لمناقشة موضوع تحديات وآفاق المبادلات التجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي، السادة المستشارون:

- يوسف بن جلون (عن فريق العدالة والتنمية).
- عبد الإله حفظي (عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب).
- فاطمة الزهراء اليحياوي ومحمد زروال في التعقيب (عن فريق الاتحاد المغربي للشغل).
- عدي الشجري (عن مجموعة العمل التقدمي).

في تمام الساعة السابعة مساء وإحدى عشرة دقيقة، رفع السيد عبد الحكيم بن شماش (رئيس الجلسة) أشغال الجلسة.

جلسة الثلاثاء 19 يوليوز 2016

- المساءلة الشهرية -

جلسة رقم: 64

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 14 شوال 1437 الموافق ل19يوليوز 2016

موضوع الجلسة: جلسة المساءلة الشهرية.

رئيس الجلسة: عبد الحكيم بن شماش.

توقيت الجلسة: من 17:37 إلى 20:30

عدد الحضور: 67

في إطار الجلسات الشهرية المخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة وطبقا لمقتضيات المادة 100 من الدستور، خصص مجلس المستشارين جلسة عامة يوم الثلاثاء 14 شوال 1437 الموافق ل19يوليوز 2016 على الساعة الخامسة بعد الزوال وسبعة وثلاثون دقيقة. توزعت مواضيع النقاش خلالها في شقين رئيسيين:

- الشق الأول: آفاق إصلاح قطاع التربية والتكوين المهني ومدى استجابته للمتطلبات الجديدة للاقتصاد الوطني وتطلعات الشباب المغربي.
- الشق الثاني: تدبير السياسة العمومية في مجال الدين الخارجي وأثره على الاستثمار العمومي والرهانات الجهوية.

رد السيد رئيس الحكومة على أسئلة وتعقيبات السيدات والسادة المستشارين المحترمين حول:

-1 سياسة الحكومة في تدبير قطاع التربية والتكوين المهني ومدى استجابته للمتطلبات الجديدة للاقتصاد الوطني وتطلعات الشباب المغربي:

- عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي).
- عبد العزيز بنعزوز (فريق الأصالة والمعاصرة).
- مبارك جميلي وعبد الكريم الهوايشري في التعقيب (فريق العدالة والتنمية).
- الطيب البقالي ومبارك السباعي في التعقيب (الفريق الحركي).

- عبد الكريم مهدي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): دون تعقيب.

- المبارك الصادي ور جاء الكساب في التعقيب (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل).

- عبد اللطيف أعمو (مجموعة العمل التقدمي).

-2 سياسة الحكومة في تدبير السياسة العمومية في مجال الدين الخارجي وأثره على الاستثمار العمومي والرهانات الجهوية:

- عبد الصمد مريمي (فريق العدالة والتنمية).

- محمد البكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار).

- المختار صواب ومحمد علمي في التعقيب (الفريق الاشتراكي).

- أمال العمري (فريق الاتحاد المغربي للشغل).

- عائشة آيتعلا (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي).

ب – جلسات الاسئلة الأسبوعية:

جلسة الثلاثاء 12 أبريل 2016

ـ الأسئلة الشفوية ـ

جلسة رقم: 37

4 رجب1437 الموافق ل12 أبريل 2016. الثلاثاء تاريخ الجلسة:

موضوع الجلسة: جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: محمد الأنصاري.

أمين الجلسة: أحمد الخريف.

توقيت الجلسة: ساعتان و 24 دقيقة.

الحضور: 74

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 4 رجب 1437 الموافق ل12 أبريل 2016 على الساعة الرابعة زوالا وأربعون دقيقة، جلسة عمومية خصصت لتقديم أسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

عرض السيد أحمد الخريف (أمين الجلسة) على أنظار المجلس ما ورد عليه من جديد المراسلات والإعلانات وجدول أعمال الجلسة، مباشرة بعد افتتاح السيد محمد الأنصاري (رئيس الجلسة) لأشغالها.

واستهل جدول أعمال الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع الفلاحة والصيد البحري وبأجوبة وتعقيبات السادة المستشارين دفعة واحدة (في إطار وحدة الموضوع):

- محمد عبو (فريق التجمع الوطني للأحرار) حول وضعية الموسم الفلاح الحالي.
- أبو بكر عبيد وعبد الوهاب بلفقيه في التعقيب (الفريق الاشتراكي) حول الموسم الفلاحي الحالي.
- الحبيب بن الطالب (فريق الأصالة والمعاصرة) حول الموسم الفلاحي الحالي.
- أحمد الرزمة وعبد العزيز بوهدود في التعقيب (فريق التجمع الوطني للأحرار) حول ارتفاع ثمن الأعلاف في السوق الوطنية.
- حميد زاتني وعلي العسري في التعقيب (فريق العدالة والتنمية) حول دعم الفلاح الصغير بالعالم القروي لمواجهة الجفاف
- امبارك السباعي (الفريق الحركي) حول إستراتيجية الحكومة لمكافحة آثار الجفاف.
- عائشة آيت علا وعبد الرحيم اطمعي في التعقيب (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي) حول تأخر التساقطات المطرية.
- فاطمة الحبوسي وعبد اللطيف أبدوح في التعقيب (الفريق الاستقلالي) حول دعم الفلاحين المتوسطين والصغار.
- عثمان عيلة (الفريق الاستقلالي) حول عملية ترقيم الإبل.
- نبيل الأندلسي (فريق العدالة والتنمية) حول استفادة الفلاحين الصغار من برامج الدولة ومشاريع المخطط الأخضر.

حول مسطرة ولوج الجامعات والمعاهد والمدارس العليا ذات الاستقطاب المحدود أجاب ورد السيد لحسن الداودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، على سؤال وتعقيب السيد المستشار عبد السلام اللبار (الفريق الإستقلالي).

بدورها وفي قطاع الشؤون الخارجية والتعاون، أجابت وردت السيدة مباركة بوعيدة، الوزيرة المنتدبة لدى السيد وزيرالشؤون الخارجية والتعاون، على سؤالي وتعقيبي السيدين المستشارين:

- عبد الكريم الهمس (فريق الأصالة والمعاصرة) حول دور الدبلوماسية المغربية في تعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.
- يحفظه بنمبارك (الفريق الحركي) حول قرار الحكومة تعليق التواصل مع الاتحاد الأوروبي.

ورد السيد خالد برجاوي، السيد الوزير المنتدب لدى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، على سؤالي وتعقيبي الساد المستشارين:

- نجاة كومير وعبد العزيز بنعزوز في التعقيب (فريق الأصالة والمعاصرة) حول الخصاص في الأطر التربوية بالتعليم المدرسي.
- رجاء الكساب وعبد الحق حيسان في التعقيب (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل) حول لجن الافتحاص للبرنامج الإستعجالي.

وجه أيضا فريق العدالة والتنمية إلى السيد الحسين الوردي، وزير الصحة، سؤالا قدمته السيدة المستشارة آمال ميصرة (السيد المستشار عبد الكريم الهوايشري في التعقيب) حول أوضاع أقسام الولادة بالمستشفيات العمومية.

كذلك ساءل السيد لحسن حداد وزير السياحة، السادة المستشارون:

- عبد اللطيف أبدوح (الفريق الاستقلالي) حول إستراتيجية الوزارة بشأن تطوير القطاع السياحي.
- عمر مورو (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب) حول دعم الاستثمار السياحي.

أيضا ردت السيدة بسيمة حقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية على سؤال السيدة المستشارة وفاء القاضي وتعقيب السيدة المستشارة فاطمة الزهراء اليحياوي (فريق الاتحاد المغربي للشغل) حول تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من ولوج سوق الشغل.

وبعد مناقشة آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال الجلسة، المقدم من السيد مصطفى حركات (فريق الأصالة والمعاصرة) والموجه إلى السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني حول الأوضاع الاجتماعية للصناع التقليديين، أعلن السيد المستشار محمد الأنصاري (رئيس الجلسة) عن رفع الجلسة في تمام الساعة السابعة مساء وأربع دقائق.

جلسة الثلاثاء 19 أبريل 2016

جلسة رقم: 38

. 11 رجب 1437 الموافق ل19 أبريل2016 الثلاثاء تاريخ الجلسة:

موضوع الجلسة: جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: حميد كوسكوس.

أمين الجلسة: أحمد تويزي.

توقيت الجلسة: ساعتان و 20 دقيقة.

الحضور: 80

طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المادة 113 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، انعقدت يوم الثلاثاء 4 رجب 1437 الموافق ل19 أبريل 2016 بمقره على الساعة الرابعة واحدى وأربعون دقيقة بعد الزوال جلسة عمومية خصصت لتقديم أسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

مباشرة بعد افتتاح السيد حميد كوسكوس (رئيس الجلسة) لأشغال الجلسة وعرض السيد أحمد تويزي (أمين الجلسة) على أنظار المجلس ما ورد عليه من جديد المراسلات والإعلانات وجدول أعمال الجلسة، باشر السادة أعضاء الفريق الاستقلالي جدول أعمال الجلسة بسؤال مقدم من طرف السيد المستشار فؤاد قديري إلى السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة، حول غياب المرافق العمومية في المدن الجديدة.

رد كذلك السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، على سؤال وتعقيب السيد المستشار عبد الحميد فاتيحي (الفريق الاشتراكي) عن كيفية معالجة نزاعات الشغل.

وأجاب السيد الحسين الوردي، وزير الصحة، على أسئلة وتعقيبات السادة المستشارين:

- عدي الشجري ومحمد ادعيدعة في التعقيب (مجموعة العمل التقدمي): الإعفاء من الأداء المسبق لبعض الأدوية المعوض عنها.
- فاطمة الزهراء اليحياوي ووفاء القاضي في التعقيب (فريق الاتحاد المغربي للشغل): تدني الخدمات بأقسام المستعجلات.
- فاطمة الحبوسي (الفريق الاستقلالي): مرضى القصور الكلوي المزمن.

وجوابا على الأسئلة الموجهة لقطاع الشباب والرياضة، رد السيد لحسن السكوري، الوزير المكلف بالقطاع على

أجوبة وتعقيبات السادة المستشارين (في إطار وحدة الموضوع):

- محمد سالم بنمسعود (الفريق الاستقلالي): الخصاص في الموارد البشرية لتأطير مراكز المخيمات الصيفية.
- محمد عدال (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): تعشيب الملاعب.
- امحمد احميدي (فريق الأصالة والمعاصرة): ظاهرة الشغب بالملاعب الرياضية.
- الحسن سليغوا (الفريق الاستقلالي): دور الإشهار بالملاعب الرياضية في تعزيز مكافحة الشغب.
- يحفظه بنمبارك (الفريق الحركي): ظاهرة الشغب بالملاعب الرياضية.
- عبد الحميد الصويري (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): إصلاح ملعب مولاي عبد الله بالرباط.

أيضا شرحت السيدة شرفات أفيلال، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء، خطة الوزارة بخصوص تدبير الموارد المائية في معرض جوابها على سؤال السيد المستشار عبد الإله المهاجري (فريق الأصالة والمعاصرة).

وساءل فريق التجمع الوطني للأحرار(لحسن ادعي) السيد خالد برجاوي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، عن كيفية سد الخصاص المهول في الأطر التربوية.

حول بعض إشكالات السياسة الطرقية رد السيد عبد العزيز الرباح، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، على أسئلة وتعقيبات السادة المستشارين:

- الحو المربوح (فريق الأصالة والمعاصرة): التخفيف من حدة الفوارق الجهوية على مستوى البنية التحتية الطرقية.
- مبارك السباعي (الفريق الحركي): مآل الطريق السيار آسفي الجديدة.
- محمد البشير العبدللاوي (فريق العدالة والتنمية): وضعية الطرق السيارة بالمغرب.

كذلك في محورين مختلفين أوضحت السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، ردا على السيدين المستشارين:

- العربي المحرشي (فريق الأصالة والمعاصرة): حول الفقر بالمغرب.
- مبارك جميلي (فريق العدالة والتنمية): حول إحداث إدارة جهوية للتعاون الوطني بعاصمة جهة درعة تافيلالت.

في آخر نقطة بجدول أعمال الجلسة وارتباطا بقطاع النقل، رد السيد عبد العزيز الرباح، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، على السادة المستشارين:

- عبد الصمد مريمي (فريق العدالة والتنمية): حول إحداث خط جوي إضافي بين المغرب والجزائر.

- رجاء الكساب وعبد الحق حيسان في التعقيب (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): مآل الخط السككي بين مراكش وأكادير والأقاليم الصحراوية.

في تمام الساعة السابعة مساء وأربع دقائق، رفع السيد المستشار حميد كوسكوس (رئيس الجلسة) أشغال الجلسة.

جلسة الثلاثاء 26 أبريل 2016

جلسة رقم: 40

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 18 رجب1437 الموافق ل26 أبريل2016.

موضوع الجلسة: جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: عبد الإلاه الحلوطي.

أمين الجلسة: محمد عدال.

توقيت الجلسة: ساعاتان و 15 دقيقة.

الحضور: 77

في تمام الساعة الرابعة زوالا وتسعة وثلاثون دقيقة ليوم الثلاثاء 26 رجب 1437 الموافق ل26 أبريل 2016 بمقر مجلس المستشارين، افتتح السيد عبد الإلاه الحلوطي (رئيس الجلسة) أشغال الجلسة العمومية المخصصة لتقديم أسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المادة 113 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين. ثم عرض السيد محمد عدال (أمين الجلسة) على أنظار المجلس ما ورد عليه من جديد المراسلات والإعلانات وجدول أعمال الجلسة.

حول بعض الإشكالات الاستشفائية، أجاب السيد الحسين الوردي، وزير الصحة، في مستهل جدول أعمال الجلسة على السادة المستشارين:

- سيدي محمد ولد الرشيد والنعم ميارة في التعقيب (الفريق الاستقلالي): اختصاص في الأطباء المختصين بالعديد من المستشفيات.
- الحسن سليغوا (الفريق الاستقلالي): تفعيل قانون منع التدخين في الأماكن العمومية.
- عابد شكيل (فريق الأصالة والمعاصرة): احترام آجال بعض المشاريع الإستشفائية.

- سعيد زهير(الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): تدبير ومعالجة النفايات الطبية.
- رحال مكاوي(الفريق الاستقلالي): النفايات الطبية.

وأوضح السيد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل، استفسارات بعض السادة المستشارين:

- الطيب البقالي(الفريق الحركي): توقيف الخط الجوي الرابط بين الحسيمة وأمستردام.
- الحسين العبادي وحميد زاتني في التعقيب (فريق العدالة والتنمية): النقل المدرسي بالوسط القروي.
- عبد العلي حامي الدين (فريق العدالة والتنمية): معايير توزيع الصحف برحلات الخطوط الملكية.
- عادل البراكات (فريق الأصالة والمعاصرة): وضعية المسالك القروية.

في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، ساءل السادة المستشارون السيد الوزير لحسن الداودي:

- مينة عفان وعبد السلام اللبار في التعقيب (الفريق الاستقلالي): ضرورة تطوير التعاون والشراكة على الصعيدين الوطني والدولي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.
- أبو بكر عبيد ومحمد علمي في التعقيب (الفريق الاشتراكي): مشاكل البحث العلمي.
- عبد العزيز بوهدود ومحمد ابا احنيني في التعقيب (فريق التجمع الوطني للأحرار): وضعية البحث العلمي ببلادنا.

وحول وضعية المركز الوطني للطاقات والعلوم والتقنيات النووية، رد السيد عبد القادر اعمارة، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، على أعضاء الفريق الاستقلالي (خديجة الزومي).

في قطاع الثقافة ساءل السيد الوزير محمد الأمين الصبيحي:

- أحمد تويزي (فريق الأصالة والمعاصرة): حول سياسة القرب الثقافي.
- (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): حول الإجهاز على مرافق ثقافية.

ناقش السيدعبد العزيز العمري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، أعضاء الفريق الحركي (يحفظه بنمبارك) إشكالية التفعيل القانوني للذعائر الغابوية.

كذلك تفاعل السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، مع أسئلة وتعقيبات السادة المستشارين:

- رشيد المنياري (فريق الاتحاد المغربي للشغل): وضعية عمال ومستخدمي الشركة المغربية للصلب.

- مبارك جميلي ونبيل الأندلسي في التعقيب (أعضاء فريق العدالة والتنمية): إلغاء اتفاقية التضامن الاجتماعي بين المغرب وهولندا.

رد السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، على سؤال وتعقيب السيد العربي المحرشي (فريق الأصالة والمعاصرة) حول ارتفاع أثمنة المواد الغذائية.

على آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال الجلسة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المبارك الصادي ورجاء الكساب في التعقيب)، أجاب السيد محمد مبديع، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، حول موضوع إدماج حاملي الشهادات من موظفي القطاعات العمومية والجماعات الترابية.

وفي تمام الساعة السادسة مساء وخمسون دقيقة، رفع السيد المستشار عبد الإلاه الحلوطي (رئيس الجلسة) أشغال الجلسة.

جلسة الثلاثاء 3 ماي 2016

جلسة رقم: 42

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 26 رجب 1437 هـ / 4 ماي 2016.

موضوع الجلسة: جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة (الخليفة الثاني للرئيس).

أمين الجلسة: أحمد لخريف.

توقيت الجلسة: ساعتان و7د (16:36/18:43).

عدد الحضور: 71

عدد الأسئلة المبرمجة: 20

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 26 رجب 1437 الموافق ل 3 ماي 2016، في تمام الساعة الرابعة زوالا وستة وثلاثون دقيقة، جلسة عمومية خصصت لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المادة 113 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

مباشرة بعد افتتاح السيد عبد القادر سلامة (رئيس الجلسة) لأشغال الجلسة، عرض السيد أحمد الخريف (أمين الجلسة) على أنظار المجلس جدول أعمال الجلسة وما ورد عليها من جديد المراسلات والإعلانات، كان أبرزها قراري المجلس الدستوري (رفض الطلب الرامي إلى إلغاء انتخاب السيدة خديجة الزومي والسيد عبد السلام اللبار/ إلغاء انتخاب السادة محمد دعيدعة وياسين غنموني والأمر بإجراء انتخاب جزئي لشغل المقعد الشاغر برسم الهيئة) وقرار مكتب المجلس القاضي بالتنزيل التدريجي لمقتضيات ترسيم الأمازيغية.

استهل حصة الأسئلة في جدول أعمال الجلسة السادة المستشارون عبد السلام سي كوري وحميد زاتني (فريق العدالة والتنمية)، بمساءلة السيد وزير السياحة عن حصيلة المخطط الأزرق 2020.

في قطاع الصحة ناقش السيد النعم ميارة (الفريق الاستقلالي) أهمية وضرورة تأهيل وتجويد الخدمات بالمستشفيات العمومية.

كذلك رد السيد وزير العدل والحريات على أسئلة وتعقيبات السيدات والسادة:

- يوسف محيي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): دعم قضاء الأعمال.
- آمال ميصرة والحسين العبادي في التعقيب (فريق العدالة والتنمية): بطء التحقيقات في قضايا الجرائم المالية.
- لحسن ادعي ومحمد البكوري في التعقيب (فريق التجمع الوطني للأحرار): تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد جميع المؤسسات العمومية.

وأجاب السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني على السادة:

- عبد الوهاب بلفقيه (الفريق الاشتراكي): المرسوم المنظم لمنح تراخيص البناء.
- حميد القميزة وامحمد احميدي في التعقيب (فريق الأصالة والمعاصرة): البناء غير المنظم وتداعياته على التهيئة المجالية والتنمية.

عن بعض الإشكاليات المتعلقة بقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني، أجاب السيد خالد برجاوي، الوزير المنتدب لدى وير التربية الوطنية والتكوين المهني على استفسارات السادة:

- محمد عدال (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): معايير توزيع دعم التمدرس.
- عبد الكريم الهوايشري (فريق العدالة والتنمية): إصلاح المدرسة المغربية.

- عبد الرحيم الكميلي والحو المربوح في التعقيب (فريق الأصالة والمعاصرة): التقاعس في أداء مستحقات المقاولات.
- عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي): تعيين مدراء الأكاديميات والمدراء الإقليميين.

وعلاقة بقطاع النقل رد السيد الوزير المنتدب المكلف بالنقل على طروحات السادة:

- محمد الأنصاري (الفريق الاستقلالي): ربط شبكة الطرق السيارة بعواصم الجهات.
- جاة كمير وعبد الكريم الهمس في التعقيب (فريق الأصالة والمعاصرة): فك العزلة عن العالم القروي.

أيضا تفاعل السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة مع انتظارات السادة: مبارك السباعي عن الفريق الحركي حول تعميم كهربة العالم القروي وعبد اللطيف أبدوح عن الفريق الاستقلالي مصير شغيلة "سامير" بعد اللجوء إلى التصفية القضائية.

وفي سؤال فريد رد كل من:

- الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني على أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (عبد الإله المهاجري والعربي المحرشي في التعقيب)، حول الإدماج الاجتماعي للمعتقلين السلفيين المفرج عنهم.
- الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة رد عن أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (فاطمة الزهراء اليحياوي)، حول تسوية الملف المطلبي لهيئة المتصرفين المشتركين بين الوزارات.

حول آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال الجلسة، ناقش السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل، استفسارات أعضاء المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (رجاء الكساب وثريا لحرش في التعقيب)، المتعلقة بإشكالية التأخر المتكرر للقطارات عن مواعيدها.

أعلن السيد عبد القادر سلامة (رئيس الجلسة) عن رفع الجلسة، في تمام الساعة السادسة واثنان وأربعون دقيقة مساء.

جلسة الثلاثاء 10 ماي 2016

جلسة رقم: 45

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 3 شعبان 1437 هـ / 10ماي 2016.

موضوع الجلسة: جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: المستشار محمد الأنصاري (الخليفة الأول للرئيس).

أمين الجلسة: أحمدتويزي.

مدة الجلسة: 2 س12 د (16:36/ 18:48)

عدد الحضور: 65

في تمام الساعة الرابعة زوالا وستة وثلاثون دقيقة ليوم الثلاثاء 3 شعبان 1437 الموافق ل10 ماي 2016 بمقر مجلس المستشارين، افتتح السيد محمد الأنصاري (رئيس الجلسة) أشغال الجلسة العمومية المخصصة لتقديم أسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المادة 113 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، ثم عرض السيد أحمد تويزي (أمين الجلسة) على أنظار المجلس ما ورد عليه من جديد المراسلات والإعلانات وجدول أعمال الجلسة (تأجيل السؤال المدرج حول ضرورة اعتماد اليوم المحدد في البطاقة الوطنية في احتساب التقاعد بالنسبة للموظفين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي الموجه للوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة).

تقدم السيد المستشار عبد الحق حيسان، عن الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، بنقطة نظام موجهة للسيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية حول عدم إدراج بعض الأسئلة الآنية.

وحول بعض الإشكالات الاستشفائية، أجاب السيد الحسين الوردي، وزير الصحة، في مستهل جدول أعمال الجلسة على السيدة والسادة المستشارين:

- عز الدين بن زكري (فريق الاتحاد المغربي للشغل): منظومة طب الشغل.
- عبد الكريم الهمس (فريق الأصالة والمعاصرة): استثناء بعض المناطق من مشاريع مستشفيات القرب.
- فاطمة الحبوسي (الفريق الاستقلالي): تقليص عدد وفيات النساء عند الولادة.
- محمد لشهب (الفريق الاستقلالي): غياب سيارات الإسعاف بالعديد من المستشفيات والمراكز الصحية.
- عبد الوهاب بلفقيه (الفريق الاشتراكي): الإستراتيجية الصحية في الأقاليم الجنوبية.

- سعيد السعدوني (فريق العدالة والتنمية): توفير وتشغيل مراكز تصفية الدم وغسل الكلي.
- عبد السلام بلقشور (فريق الأصالة والمعاصرة): التفاوت الحاصل في استفادة المواطنين من الخدمات الصحية بين جهات البلد.

في قطاع شؤون المغاربة المقيمين بالخارج والهجرة، ساءل السيدان المستشاران السيد الوزير أنيس بيرو:

- لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار): تنامي ظاهرة الميز العنصري تجاه جاليتنا بأوروبا.
- عبد الرحمان الدريسي (الفريق الحركي): الاستعدادات لعبور2016 للجالية المغربية المقيمة بالخارج.

وأوضح السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، لبعض السادة المستشارين استفساراتهم:

- عبد اللطيف أبدوح وعبد السلام اللبار في التعقيب (الفريق الاستقلالي): الإجراءات والتدابير التي سطرتها الوزارة للتخفيض من معدل البطالة وتشجيع التشغيل.
- عبد الرحمان الكميلي وأحمد تويزي في التعقيب (فريق الأصالة والمعاصرة): مدى جدية الحكومة في التعاطي مع الحوار الاجتماعي.
- عدي شجري وعبد اللطيف أعمو في التعقيب (العمل التقدمي): نتائج وآفاق الحوار الاجتماعي.

كذلك تفاعل السيد خالد برجاوي، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني مع أسئلة وتعقيبات السادة المستشارين:

- علي العسري (فريق العدالة والتنمية): معايير الاستفادة من برنامج تيسير وإمكانية توسيعه وتطويره.
- عبد العزيز بنعزوز (فريق الأصالة والمعاصرة): العناية بقطاع التعليم.

وفي قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، رد السيد عبد العزيزالعماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، نيابة عن الوزير المكلف بالقطاع، على أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (عبد الحميد الصويري) في موضوع تقييم مردودية برامج إصلاح التعليم العالي.

ناقش أيضا السيد عبد العزيز العماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، أعضاء فريق العدالة والتنمية (نبيل الأندلسي) في إشكالية ضبط معايير تفويت الوعاء العقاري الغابوي.

على آخر سؤالين مبرمجين في جدول أعمال الجلسة، أجابت السيدة فاطمة مروان، الوزيرة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني على استفسارات السادة:

- أحمد بابا اعمر حداد (الفريق الاستقلالي): الاتفاقية الموقعة بين وزارة الصناعة التقليدية ووزارة الطاقة والمعادن.
- مبارك السباعي وعبد الرحمان الدريسي في التعقيب (الفريق الحركي): مآل قانون تنظيم الحرف.

وفي تمام الساعة السادسة مساء وثمانية وأربعون دقيقة، رفع السيد المستشار محمد الأنصاري (رئيس الجلسة) أشغال الجلسة.

جلسة الثلاثاء 17 ماي 2016

جلسة رقم: 46

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 10 شعبان 1437 هـ / 17ماي 2016.

موضوع الجلسة: جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: عبد الإلاه الحلوطي.

أمين الجلسة: محمد عدال.

توقيت الجلسة:ساعتان و15 دقيقة (16:39/ 18:54)

عدد الحضور: 78

طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المادة 113 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، انعقدت يوم الثلاثاء 10 شعبان 1437 الموافق ل17 ماي 2016 بمقره على الساعة الرابعة وتسع وثلاثون دقيقة بعد الزوال، جلسة عمومية خصصت لتقديم أسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

بعد افتتاح السيد عبد الإلاه الحلوطي (رئيس الجلسة) أشغال الجلسة وعرض السيد محمد عدال (أمين الجلسة) على أنظار المجلس ما ورد عليه من جديد المراسلات والإعلانات وجدول أعمال الجلسة (والتي كان أبرزها قراري المجلس الدستوري رقم 16/ 998 ورقم 16/999 المتعلقين بإلغاء انتخاب ثلاثة أعضاء بالمجلس)، تدخل السيد عبد العزيز بنعزوز في نقطة نظام تنبه إلى ضرورة التجاوب الفعلي والإيجابي مع العمل الرقابي للمجلس، قابلها توضيح من السيد عبد العزيز عماري الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

استهل السادة أعضاء الفريق الاستقلالي جدول أعمال الجلسة بسؤال مقدم من طرف السيد المستشار رحال

المكاوي إلى السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية حول موضوع تقوية الدور الأسري في المجتمع.

في محاور مختلفة أوضح السيد الحسين الوردي، وزير الصحة، للسادة المستشارين:

- الحبيب بن الطالب (فريق الأصالة والمعاصرة): واقع الصحة النفسية والعقلية بالمغرب.
- محمد الرزمة (فريق التجمع الوطني للأحرار): غياب الإسعاف الطبي بجهة العيون الساقية الحمراء.
- أبو بكر عبيد ومحمد علمي في التعقيب (أعضاء الفريق الاشتراكي): غياب اللقاحات الخاصة بالمعتمرين.
- علي العسري وكريمة أفيلال في التعقيب (أعضاء فريق العدالة والتنمية): ضرورة احترام بعض الصيادلة لمقتضى التواجد بالصيدليات أثناء عملها.
- مبارك السباعي وعبد الرحمان الدريسي في التعقيب (الفريق الحركي): أسعار العلاج بالمصحات الخاصة.
- أجاب كذلك السيد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة، على أسئلة وتعقيبات السادة:
- يوسف محيي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): دعم المشاريع العقارية.
- عبد الإله المهاجري (فريق الأصالة والمعاصرة): إعادة هيكلة المراكز القروية.
- الحسين العبادي وعبد الكريم الهوايشري في التعقيب (فريق العدالة والتنمية): المعايير المعتمدة في دعم الدور الآيلة للسقوط.
- عبد اللطيف أبدوح (الفريق الاستقلالي): ضرورة إعادة هيكلة الأحياء السكنية الناقصة التجهيز والتأهيل الحضري.

وجوابا على الأسئلة الموجهة لقطاع العدل والحريات، ردّ مصطفى الرميد الوزير المكلف بالقطاع على أجوبة وتعقيبات السيدات والسادة المستشارين:

- نجاة كمير (فريق الأصالة والمعاصرة): ظاهرة زواج القاصرات.
- وفاء القاضي وفاطمة الزهراء اليحياوي في التعقيب (فريق الاتحاد المغربي للشغل): مآل إحداث محاكم متخصصة في القضايا الاجتماعية.

- عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي): تطبيق العقوبات البديلة.

وحول بعض الإشكالات المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، رد السيد لحسن الداودي على أسئلة وتعقيبات السادة المستشارين:

- مينة عفان وعبد السلام اللبار في التعقيب (الفريق الاستقلالي): تأهيل الجامعات في مجال التحولات التكنولوجية على مستوى التجهيز والتكوين.
- عابد شكايل (فريق الأصالة والمعاصرة): هجرة الكفاءات الوطنية.

في نقطتين مختلفين ساءل السيدان المستشاران السيد عبد القادر اعمارة، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

- مبارك جميلي وعبد السلام سي كوري في التعقيب (فريق العدالة والتنمية): تعميم الكهربة القروية.
- المبارك الصادي ورجاء الكساب في التعقيب (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): مآل مشروع القانون الأساسي لموظفي المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية.

أيضا شرح السيد أنيس بيرو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، خطة الوزارة في مجال تعزيز الشراكة مع مختلف القطاعات الحكومية لحل مشاكل المغاربة المهاجرين وذلك في معرض جوابه عن سؤال أعضاء الفريق الاستقلالي (النعم ميارة).

بدوره أوضح السيد عبد العزيز عماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، للسادة أعضاء الفريق الحركي (الطيب البقالي ومبارك السباعي في التعقيب) المعايير المعتمدة في تدبير الشراكة والتمويل.

في آخر نقطة بجدول أعمال الجلسة، وارتباطا بقطاع الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، أجاب السيد محمد مبديع عن استفسارات أعضاء الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (محمد عدال)، حول ضرورة اعتماد اليوم المحدد في البطاقة الوطنية في احتساب التقاعد بالنسبة للموظفين.

وفي تمام الساعة السادسة مساء وأربع وخمسون دقيقة، رفع السيد المستشار عبد الإله الحلوطي (رئيس الجلسة) أشغال الجلسة.

جلسة الثلاثاء 24 ماي 2016

جلسة رقم: 48

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 17 شعبان 1437 هـ / 24 ماي 2016.

موضوع الجلسة: جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: حميد كوسكوس.

أمين الجلسة: احمد تويزي.

توقيت الجلسة: ساعتان و7د (16:41/ 18:48)

عدد الحضور: 74

انعقدت يوم الثلاثاء 17 شعبان 1437 الموافق ل24 ماي 2016 بمقر مجلس المستشارين على الساعة الرابعة وواحد وأربعون دقيقة بعد الزوال جلسة عمومية خصصت لتقديم أسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المادة 113 والمادة 254 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

في كلمة افتتاحية أعطى السيد حميد كوسكوس (رئيس الجلسة) انطلاقة لأشغال الجلسة ليعرض السيد احمد تويزي (أمين الجلسة) على أنظار المجلس ما ورد عليه من جديد المراسلات والإعلانات، والتي اعتبر أهمها:

- إعلان السيد وزير الصحة عبر مراسلة وجهها لمجلس المستشارين تراجعه عن قرار سحب ثلاثة مشاريع قوانين صادرة عن وزارته ومقاطعته لأي اجتماع أو جلسة تهدف لمناقشتها: مشروع قانون رقم 25.14 المتعلق بمزاولة مهن محضري ومناولي المنتجات الصحية/ مشروع قانون رقم 98.15 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالعمال المستقلين والمهن الحرة، ومشروع القانون الذي أُرجع إلى اللجنة بعد أن وصل لمرحلته التشريعية الأخيرة المتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي.

- تأجيل الأسئلة المبرمجة:

- قطاع الشؤون الخارجية والتعاون، من فريق الأصالة والمعاصرة حول كيفية التعاطي مع تدفق المهاجرين غير الشرعيين المغاربة عبر تركيا.
- قطاع الاتصال، من فريق الاتحاد المغربي للشغل، حول وضعية المكتب المغربي لحقوق المؤلفين وأوضاع العاملين به.

وردا على قرار السيد وزير الصحة بالعدول عن السحب تفاعل بعض السادة المستشارون (محمد علمي/ عبد

العلي حامي الدين/ عبد العزيز بنعزوز) في نقط نظام طبقا لمقتضيات النظام الداخلي.

في صلب أشغال الجلسة، أجاب السادة أعضاء الحكومة على أسئلة السادة المستشارين المدرجة في جدول أعمالها والموزعة على القطاعات التالية:

قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني:

- مبارك جميلي وعبد الإلاه الحلوطي في التعقيب (فريق العدالة والتنمية): إنصاف بعض رجال ونساء التعليم.
- أحمد بابا اعمر حداد والنعم ميارة في التعقيب (الفريق الاستقلالي): الاستعداد لإجراء امتحانات الباكالوريا.
- المختار صواب (الفريق الاشتراكي): الاستعدادات لامتحانات الباكالوريا.
- أحمد شد ومبارك السباعي في التعقيب (الفريق الحركي): ظاهرة الغش في امتحانات الباكالوريا.
- لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار): أداء متأخرات الأكاديميات الوطنية للتربية والتكوين.
- عبد الكريم المهدي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): تقييم برنامج التدرج المهني.

قطاع السياحة:

- أحمد بابا اعمر حداد (الفريق الاستقلالي): التعريف بالمواقع الأثرية والمعالم التاريخية ببلادنا.
- محمد عدال (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): السياحة الجبلية.

قطاع التشغيل والشؤون الاجتماعية:

- عبد الحق حيسان والمبارك الصادي في التعقيب (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): انتخابات التعاضدية العامة للتربية الوطنية.

قطاع الشؤون العامة والحكامة:

- رحال المكاوي (الفريق الاستقلالي): بوادر الزيادة في أسعار المحروقات.
- فاطمة الحبوسي (الفريق الاستقلالي): توفير المواد الغذائية الأساسية في الأسواق وحماية المستهلك مع حلول شهر رمضان الكريم.

قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية:

- سعيد السعدوني وعلي العسري في التعقيب (فريق العدالة والتنمية): القيمون الدينيون بمساجد العالم القروي.

- محمد البكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار): تأهيل الحقل الديني ببلادنا.
- عبد الرحيم الكميلي (فريق الأصالة والمعاصرة): وضعية مدارس التعليم العتيق.

قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

- أحمد تويزي (فريق الأصالة والمعاصرة): تشغيل الأطفال.
- آمال ميصرة وعبد الكريم الهوايشري (فريق العدالة والتنمية): توسيع الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهم.
- الفريق الحركي: إشكالية حماية الطفولة بالمغرب.

القطاع المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

- الحبيب بن الطالب (الأصالة والمعاصرة): محاربة زحف الرمال حماية للواحات.

في تمام الساعة السادسة مساء وأربع و48 دقيقة، رفع السيد المستشار حميد كوسكوس (رئيس الجلسة) أشغال جلسة الأسئلة الشفوية، مستأنفا عمل الجلسة الموالية للتشريع.

جلسة الثلاثاء 31 ماي 2016

جلسة رقم: 51

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 24 شعبان 1437 هـ / 31ماي 2016.

موضوع الجلسة: جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: نائلة مية التازي.

أمين الجلسة: أحمد لخريف.

بداية الجلسة: ساعة و8د

عدد الحضور: 56

طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المواد 113/249/ 258 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، انعقدت يوم الثلاثاء 24 شعبان 1437 الموافق ل31 ماي 2016 بمقره على الساعة السابعة مساء وأربع وعشرون دقيقة جلسة عمومية خصصت لتقديم أسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

بعد افتتاح السيدة نائلة مية التازي (رئيسة الجلسة) أشغال الجلسة وعرض السيد أحمد لخريف (أمين الجلسة)

على أنظار المجلس ما ورد عليه من جديد المراسلات والإعلانات. استهل السادة أعضاء مجموعة العمل التقدمي جدول أعمال الجلسة بسؤال مقدم من طرف السيد المستشار عدي الشجري إلى السيدة شرفات أفيلال، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء، حول إشكالية ندرة المياه في بعض المناطق الجنوبية الشرقية للمغرب.

بدوره، أوضح السيد نبيل بنعبد الله وزير السكنى وسياسة المدينة، للسادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (محمد البكوري) العراقيل التي تعوق إعادة هيكلة بعض الأحياء بمدينة الدار البيضاء.

حول ظاهرة العنف الجامعي ردت السيدة جميلة المصلي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، على تساؤل وتعقيب فريق العدالة والتنمية (نبيل الأندلسي ونبيل شيخي في التعقيب)

وجوابا على الأسئلة الموجهة لقطاع الاتصال، رد السيد مصطفى الخلفي، الوزير المكلف بالقطاع على أجوبة وتعقيبات السيدات والسادة المستشارين:

- فاطمة الزهراء اليحياوي ووفاء القاضي في التعقيب (فريق الاتحاد المغربي للشغل) حول وضعية المكتب المغربي لحقوق المؤلفين وأوضاع العاملين به.
- المختار صواب وعبد الحميد فاتيحي في التعقيب (الفريق الاشتراكي) حول البرامج التلفزية خلال شهر رمضان.

كذلك وفي محاور مختلفة أجاب السيد عبد العزيز الرباح، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، على استفسارات السادة المستشارين:

- الحو المربوح (عن فريق الأصالة والمعاصرة): حول الفيضانات وهشاشة البنية التحتية؛
- محمد عدال (عن الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي) حول وضعية الطرق بإقليم خنيفرة؛
- رجاء الكساب وعبد الحق حيسان في التعقيب (عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل) حول ظروف الاستقبال بالمطارات.

وأيضا شرح السيد لحسن السكوري، الوزير المكلف بالشباب والرياضة، خطة الوزارة من أجل تدارك النقص في التجهيزات الرياضية ببعض الجهات في معرض جوابه على سؤال أعضاء الفريق الحركي (يحفظه بنمبارك).

وفي آخر نقطة بجدول أعمال الجلسة، وارتباطا بقطاع التعمير وإعداد التراب الوطني، أجاب السيد ادريس مرون، على استفسارات أعضاء الفريق الاستقلالي (عبد السلام اللبار) حول الأجواء التي تعيشها الوزارة بعد التعيينات الأخيرة في مناصب المسؤولية العليا.

وأعلنت السيدة نائلة مية التازي (رئيسة الجلسة) عن اختتام أشغال الجلسة في تمام الساعة الثامنة مساء واثنان وثلاثون دقيقة، على أساس استئناف عمل جلسة التشريع.

جلسة الثلاثاء 7 يونيو 2016

جلسة رقم: 53

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 1 رمضان 1437 هـ / 7يونيو 2016.

موضوع الجلسة: جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: محمد الأنصاري.

أمين الجلسة: محمد عدال.

توقيت الجلسة: (14:10/ 15:18)

عدد الحضور: 59

عقد مجلس المستشارين الثلاثاء يوم فاتح رمضان 1437 هـ الموافق ل 7 يونيو 2016، طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المواد: 113/249/258 من النظام الداخلي، على الساعة الثانية زوالا وعشر دقائق جلسة عمومية خصصت للأسئلة الشفوية، برئاسة السيد المستشار محمد الأنصاري.

بعد بسط السيد محمد عدال (أمين الجلسة) لجديد الإعلانات والمراسلات المعروضة على المجلس والتي ميزها صدور أربع قرارات للمجلس الدستوري على إثر الاقتراع الذي أجري في 2 أكتوبر 2015:

- قرار رقم 16/ 1001 : القاضي بإلغاء انتخاب السيد عثمان عيلة عضوا بمجلس المستشارين، في نطاق الهيئة الناخبة لممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم "جهة كلميم - واد نون".
- قرار رقم 16/ 1002: القاضي بإلغاء انتخاب السيد عابد شكيل عضوا بمجلس المستشارين برسم الهيئة الناخبة لممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم "جهة الرباط ـ سلا ـ القنيطرة".
- قرار رقم 16/ 1004: القاضي بإلغاء انتخاب السادة محمد مهدب وحميد زاتني وجمال بن ربيعة والسيدة مينة عفان أعضاء بمجلس المستشارين، في نطاق الهيئة الناخبة لممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم "جهة الدار البيضاء ـ سطات".
- قرار رقم 16/ 1005: القاضي بإلغاء انتخاب السيد افضيلي أهل أحمد ابراهيم عضوا بمجلس المستشارين في نطاق الهيئة الناخبة لممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم "جهة الداخلة - وادي الذهب".

مع الأمر بتنظيم انتخاب جزئي لشغل المقاعد الشاغرة طبقا لمقتضيات المادة 92 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين.

انطلقت المناقشة العامة للأسئلة المدرجة في جدول الأعمال (المجمعة تبعا للقطاعات أو الوزارات المسؤولة عنها) بسؤالين موجهين إلى السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة حول:

- الإعداد لعملية عبور 2016: من السادة أعضاء الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي(محمد عدال).
- جديد اتفاقيات الضمان الاجتماعي بين المملكة المغربية وهولندا: من السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار(محمد الرزمة ولحسن ادعي في التعقيب).

في قطاع الاقتصاد والمالية تدخل السيد محمد علمي من الفريق الاشتراكي لمناقشة إشكالية تفاقم الديون الخارجية للمغرب.

وعن إمكانية خلق إطار خاص بهيئة الإدارة التربوية ساءل السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (أحمد تويزي) السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني.

كذلك ناقش في محور السياحة السيد لحسن حداد:

- الإكراهات التي تعرفها جهة درعة تافيلالت في المجال السياحي: السادة أعضاء الفريق الحركي (عبد الرحمان الدريسي).
- تشجيع السياحة الداخلية: (عبد السلام سي كوري) السادة أعضاء فريق العدالة والتنمية.

وعلاقة بإشكاليات الشؤون الاجتماعية ساءل بعض السادة المستشارين السيد وزيرالتشغيل والشؤون الاجتماعية عن إمكانية:

- الرفع من نسبة التغطية الاجتماعية ومن عدد المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في إطار محاربة التهريب الاجتماعي: السادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (آمال العمري).
- التعجيل باستعمال القن لتسجيل ملفات المرض في المناطق النائية: السادة أعضاء الفريق الاستقلالي (عبد السلام اللبار).

بعد رد السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة على آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال الجلسة، والموجه من طرف السادة أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (رجاء الكساب)، حول موضوع السطو على أعمال علمية لباحثين مغاربة من طرف البنك الدولي، رفعت أشغال الجلسة في تمام الساعة الثالثة بعد الزوال وثمانية وعشر دقيقة.

جلسة الثلاثاء 14 يونيو 2016

جلسة رقم: 55

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 8 رمضان 1437 هـ / 14يونيو 2016.

موضوع الجلسة: جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: عبد الإلاه الحلوطي.

أمين الجلسة: أحمد تويزي.

توقيت الجلسة: 23د (13:15/ 13:38)

عدد الحضور: 96

الأسئلة المبرمجة: 3

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 8 رمضان 1437 هـ الموافق ل 14 يونيو 2016 طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المادتين 249/258 من النظام الداخلي، على الساعة الواحدة زوالا وخمس عشرة دقيقة جلسة عمومية خصصت للأسئلة الشفوية برئاسة السيد المستشار عبد الإلاه الحلوطي.

عرض السيد أحمد تويزي (أمين الجلسة) جديد الإعلانات والمراسلات المعروضة على المجلس والتي ميزها صدور ثلاث قرارات للمجلس الدستوري على إثر الاقتراع الذي أجري في 2 أكتوبر 2015:

- قرار رقم 16/ 1006: يقضي بإلغاء انتخاب السيد يوسف بنجلون عضوا بمجلس المستشارين برسم الهيئة الناخبة لممثلي غرف الصيد البحري "جهة طنجة - تطوان - الحسيمة".
- قرار رقم 16/1007: يقضي بإلغاء انتخاب السيد محمد سعيد كرام عضوا بمجلس المستشارين في نطاق الهيئة الناخبة لممثلي المجلس الجهوي لجهة "سوس ـ ماسة"، وبرفض طلب الطعن الرامي إلى إلغاء انتخاب السيد عبد اللطيف اعمو عضوا بمجلس المستشارين.
- قرار رقم 16/1008: يقضي بإلغاء انتخاب السيد عصام الخمليشي عضوا بمجلس المستشارين في نطاق الهيئة الناخبة لممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم "جهة- طنجة تطوان- الحسيمة".

مع الأمر بتنظيم انتخاب جزئي لشغل المقاعد الشاغرة طبقا لمقتضيات المادة 92 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين.

اختزلت هيكلة جدول أعمال الجلسة في ثلاث أسئلة، وزعت بين الأغلبية والمعارضة ثم فريق الاتحاد العام لمقاولات

المغرب كالتالي:

- سؤال حول تخليق الحياة الرياضية، موجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة للسادة أعضاء الفرق: الاستقلالي، الأصالة والمعاصرة، الاشتراكي، الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.
- سؤال السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب الموجه إلى السيد وزير السياحة، حول تشجيع السياحة الداخلية.
- سؤال موجه إلى السيد وزير الثقافة، حول تثمين المواقع الأثرية للسادة أعضاء الفرق: العدالة والتنمية، الحركي، التجمع الوطني للأحرار.

رفع السيد عبد الإلاه الحلوطي أشغال الجلسة في تمام الساعة الواحدة زوالا وثمانية وثلاثون دقيقة.

جلسة الثلاثاء 21 يونيو 2016

جلسة رقم: 57

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 15 رمضان 1437 الموافق ل21 يونيو 2016.

موضوع الجلسة: جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: حميد كوسكوس.

أمين الجلسة: أحمد تويزي.

توقيت الجلسة: من 14:10 إلى 15:55

الحضور: 57

اجتمع أعضاء مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 15 رمضان 1437 الموافق ل21 يونيو 2016 بمقره، طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المادتين 249/258 من النظام الداخلي، على الساعة الرابعة وعشر دقائق بعد الزوال في جلسة عمومية خصصت لتقديم أسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

مباشرة بعد افتتاح السيد حميد كوسكوس (رئيس الجلسة) أشغال الجلسة وعرض السيد أحمد تويزي (أمين الجلسة) على أنظار المجلس ما ورد عليه من جديد المراسلات والإعلانات، ساءل السادة أعضاء الفريق الحركي (مبارك السباعي) السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني حول إشكالية التعمير بالعالم القروي، والسادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار(الحسن ادعي) السيد وزير الصحة عن الوضع الصحي الصعب بجهة درعة تافيلالت.

رد بعدها السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية في محاور مختلفة على أسئلة وتعقيبات السادة أعضاء:

- فريق العدالة والتنمية (عبد الكريم الهوايشري وعبد الصمد مريمي في التعقيب): إحداث مؤسسة للأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الجماعات الترابية.

- أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (وفاء القاضي): أوضاع العاملين بقطاع الجماعات الترابية.
- الفريق الاستقلالي (فؤاد قديري): البرنامج الاستراتيجي لتحسين تدبير شؤون الجماعات السلالية.
- فريق الأصالة والمعاصرة (نجاة كمير): مواكبة المشاريع المستفيدة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- أعضاء الفريق الاشتراكي (عبد الحميد فاتيحي): إعمال القانون للحد من ظاهرة "قضاء الشارع".
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المبارك الصادي): انتهاكات حقوق الإنسان من طرف بعض رجال السلطة.
- فريق العدالة والتنمية (كريمة أفيلال): تفشي ظاهرة البناء العشوائي.
- الفريق الاستقلالي (عبد اللطيف أبدوح): حماية البطائق البنكية من القرصنة.

حول الطريقة التي يتم بها تدبير عملية انتقاء التلاميذ من أجل تسجيلهم ببعض المدارس والمؤسسات الخاصة، ناقش السادة أعضاء الفريق الاستقلالي (رحال المكاوي) السيد خالد برجاوي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، في محور فريد موجه للقطاع.

وفي موضوعين مختلفين يعالجان بعض الإشكاليات الطرقية، ساءل وناقش السيد عبد السلام الصديقي، نيابة عن السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، السادة:

- أعضاء الفريق الحركي (عبد الرحمان الدريسي): حول استراتيجية الحكومة المسطرة لفك العزلة عن العالم القروي.
- أعضاء مجموعة العمل التقدمي (عدي الشجري): حول تفويت بعض الشركات الكبرى لبعض الخدمات عن طريق المناولة.

رد أيضا السيد عبد السلام الصديقي، بالنيابة عن الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة على السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (امحمد احميدي)، حول سبل تسهيل المساطر وتجويد الخدمات المقدمة لأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

وأوضح في آخر سؤال السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية للسادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (عبد

العزيز بنعزوز) أسباب تأخر المراسيم التطبيقية للقانون 84.11.

الأسئلة المؤجلة والمبرمجة في جدول أعمال الجلسة:

- قطاع الداخلية:

- أعضاء فريق العدالة والتنمية: نشر النتائج التفصيلية للانتخابات الجماعية والجهوية
- الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي: تدبير المرحلة الانتقالية للجماعات الترابية.

- قطاع الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

- الفريق الاستقلالي: وضعية الغرف المهنية في ظل التقسيم الجهوي الجديد.
- الاتحاد العام لمقاولات المغرب: إشكالية تعبئة العقار الصناعي.
- فريق الأصالة والمعاصرة: تقييم برنامج الحكومة في مجال تنظيم الباعة المتجولين

جلسة الثلاثاء 28 يونيو 2016

جلسة رقم: 59

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 22 رمضان 1437 الموافق ل28 يونيو 2016

موضوع الجلسة: جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: عبد الإلاه الحلوطي.

أمين الجلسة: أحمد لخريف.

توقيت الجلسة: من 14:10 إلى 16:07

الحضور: 67

في تمام الساعة الثانية زوالا وعشر دقائق من يوم الثلاثاء 22 رمضان 1437 الموافق ل28 يونيو 2016، عقد مجلس المستشارين طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المادتين 249/258 من النظام الداخلي، جلسة عمومية خصصت لتقديم أسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

شملت أسئلة وتعقيبات السادة المستشارين وردود السادة أعضاء الحكومة عليها المبرمجة في جدول أعمال الجلسة مواضيع مختلفة تناولت مجموعة من القطاعات مرتبة على التوالي:

قطاع الصحة:

- الفريق الحركي (مولاي إدريس حسني علوي): غياب الأطر الطبية بالمراكز الصحية.
- الفريق الاستقلالي (فاطمة الحبوسي وعبد السلام اللبار في التعقيب): دواء الفيروس الكبدي المصنع محليا.
- الفريق الحركي (يحفظه بنمبارك): وضعية المستعجلات بالمستشفيات العمومية.

قطاع العدل والحريات:

- فريق العدالة والتنمية (عبد العلي حامي الدين): الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.

قطاع الاقتصاد والمالية:

- فريق الأصالة والمعاصرة (العربي المحرشي): ترجمة التزامات الحكومة في مجال ترشيد النفقات.
- الفريق الاستقلالي (عبد السلام اللبار): الصفقات العمومية.
- الفريق الاستقلالي (الحسن سليغوة): فندق جنان بلاس.
- الفريق الاستقلالي (فؤاد قديري والنعم ميارة في التعقيب): التضارب الحاصل بين المؤسسات في نسب وأرقام معدلات النمو.
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (يوسف محيي): تطوير عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- فريق الأصالة والمعاصرة (عبد العزيز بنعزوز): الأوضاع الاجتماعية للمتقاعدين.

قطاع الشباب والرياضة:

- الفريق الاشتراكي (محمد علمي): السياسة الحكومية لدعم الشباب.

قطاع التشغيل والشؤون الاجتماعية:

- فريق الاتحاد المغربي للشغل (وفاء القاضي وفاطمة الزهراء اليحياوي في التعقيب): الوقاية من المخاطر المهنية.
- الفريق الاستقلالي (النعم ميارة): حرمان منخرطي التعاضدية العامة من المستحقات التكميلية السنوية.

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك:

- - فريق العدالة والتنمية (مبارك جميلي): معاناة المواطنين مع المكتب الوطني للتجارب والتصديق.
- - فريق التجمع الوطني للأحرار (الحسن ادعي): وضعية مراكز تسجيل السيارات ببلادنا.

قطاع الوظيفة العمومية:

- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (عبد الحق حيسان): رفع الحيف عن التقنيين والمتصرفين العاملين بالإدارات العمومية والجماعات الترابية.

قطاع الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

- فريق العدالة والتنمية (علي العسري): تزويد العالم القروي بالماء الشروب.
- فريق الأصالة والمعاصرة (عبد الكريم الهمس): الخصاص في الماء الشروب ببعض المناطق.

الأسئلة المؤجلة والمبرمجة:

1. سؤال السادة أعضاء الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، حول التمدرس في العالم القروي.
2. سؤال السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة الموجه إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، حول حصيلة أداء صندوق دعم التماسك الاجتماعي.
3. أعلن السيد رئيس الجلسة (عبد الإلاه الحلوطي) عن رفع الجلسة العمومية المخصصة للأسئلة الشفوية على الساعة الرابعة زوالا وسبع دقائق، على أساس الشروع في جدول أعمال جلسة التشريع

جلسة الثلاثاء 5 يوليوز 2016

جلسة رقم: 61

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 5 يوليوز 2016 الموافق ل 29 رمضان 1437

موضوع الجلسة: جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: حميد كوسكوس.

أمين الجلسة: أحمد تويزي.

توقيت الجلسة: من 14:08 إلى 15:09

عدد الحضور: 29

طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المادة 113 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وفي تمام الساعة الثانية زوالا وثمان دقائق ليوم الثلاثاء 29 رمضان 1437 الموافق ل 5 يوليوز 2016 بمقره، افتتح السيد حميد

كوسكوس (رئيس الجلسة) أشغال الجلسة العمومية المخصصة لتقديم أسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، ثم عرض السيد أحمد تويزي (أمين الجلسة) على أنظار المجلس ما ورد عليه من جديد المراسلات والإعلانات وجدول أعمال الجلسة (تأجيل سؤال أعضاء الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي حول ملائمة التشريع مع خصوصيات الجهوية في مجال التعمير).

في مستهل جدول أعمال الجلسة ناقش السيد ادريس مرون، وزير التعمير وإعداد التراب الوطني، بعض الإشكالات المتعلقة بالنظام الأساسي لموظفي الوكالات الحضرية المطروحة من طرف السادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (وفاء القاضي وفاطمة الزهراء اليحياوي في التعقيب).

ورد السيد خالد برجاوي، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، على سؤال السيد عبد الحق حيسان وتعقيب السيدة ثريا لحرش (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل)، حول وضعية نساء ورجال التعليم الخصوصي.

ساءل أيضا السيد وزير السياحة في محورين السادة المستشارون:

- عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي): حول ضرورة تنمية السياحة ببلادنا.
- عادل البراكات والعربي المحرشي (فريق الأصالة والمعاصرة): عن الاستعدادات لاحتضان مؤتمر التغيرات المناخية "كوب 22".

وحول محور فريد ناقشت السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (الحسن ادعي) وضعية قطاع التعاون الوطني بجهة درعة تافيلالت.

كذلك تفاعلت السيدة فاطمة مروان، وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مع أسئلة وتعقيبات السادة المستشارين حول حصيلة استراتيجية قطاع الصناعة التقليدية (رؤية 2015) من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (يوسف محيي) ومن الفريق الحركي (مولاي ادريس حسني علوي)، وحول آليات تحسين وضعية الصناع التقليديين من فريق العدالة والتنمية (عبد العلي حامي الدين وآمال ميصرة في التعقيب)

على آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال الجلسة، رد السيد عبد السلام الصديقي، وزيرالتشغيل والشؤون الاجتماعية، على السادة أعضاء الفريق الاشتراكي (عبد الحميد فاتيحي) حول إشكالية الخصاص المهول في مفتشي الشغل.

في تمام الساعة الرابعة بعد الزوال وتسع دقائق، رفع السيد المستشار حميد كوسكوس (رئيس الجلسة) أشغال الجلسة.

جلسة الثلاثاء 12 يوليوز 2016

جلسة رقم: 62

شوال 1437 الموافق ل 12 يوليوز 2016 الثلاثاء 7 تاريخ الجلسة:

موضوع الجلسة: جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: عبد الإلاه الحلوطي.

أمين الجلسة: أحمد تويزي.

توقيت الجلسة: من 16:39 إلى 18:47

عدد الحضور: 47

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 7 شوال 1437 الموافق ل 12 يوليوز 2016، طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المادتين 249/258 من النظام الداخلي، على الساعة الرابعة بعد الزوال وتسعة وثلاثون دقيقة جلسة عمومية خصصت لتقديم أسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها برئاسة السيد المستشار عبد الإلاه الحلوطي.

عرض السيد أحمد تويزي (أمين الجلسة) جديد الإعلانات والمراسلات المعروضة على المجلس، كان أهمها الإعلان عن تأجيل:

- سؤال الفريق الاستقلالي (قطاع الصحة) حول الأمراض التي يمكن أن تنجم عن استحمام الأطفال بالنافورات.
- سؤال الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (قطاع التشغيل) حول تشغيل الشباب.

استهلت حصة الأسئلة الشفوية ب 03 أسئلة عادية و02 آنية وجهت لقطاع الصحة على التوالي من:

- الفريق الاستقلالي(محمد العزري): حول العرض الطبي بالمصحات الخاصة.
- فريق العدالة والتنمية (سعيد السعدوني): حول المداومة بمراكز تحاقن الدم.
- فريق العدالة والتنمية (الحسين العبادي): حول الخدمات الصحية بجهة فاس مكناس وأقاليمها التسعة.
- الفريق الاستقلالي (عبد اللطيف أبدوح): حول استراتيجية الحكومة للحد من الوفيات الناجمة عن لسعات العقارب.

وحول 3 أسئلة آنية وسؤال عادي، ساءل السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة السادة المستشارون:

- وفاء القاضي ومحمد زروال في التعقيب (فريق الاتحاد المغربي للشغل)، عن الارتفاع المهول لأسعار المواد الغذائية.
- عبد العزيز بنعزوز (فريق الأصالة والمعاصرة)، عن ارتفاع أثمنة الغازوال والبنزين مع انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية.
- المختار صواب وعبد الحميد فاتيحي في التعقيب (الفريق الاشتراكي)، حول ملاءمة أسعار النفط مع السوق الدولي.
- عدي شجري (مجموعة العمل التقدمي)، حول النتائج الأولية لتطبيق حرية الأسعار في مجال المحروقات ومدى ضمان المنافسة الفعلية بين شركات التوزيع ومحطات بيع الوقود.

أيضا ردت السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة، على أسئلة وتعقيبات السادة المستشارين حول:

- الإجراءات المتخذة لفرض احترام المعايير الوطنية والدولية المتعلقة باستيراد النفايات: عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المبارك الصادي ورجاء الكساب في التعقيب).
- قرار استيراد نفايات من ايطاليا: عن الفريق الحركي (المهدي عثمون).
- استيراد مواد سامة من ايطاليا لحرقها وتلويث البيئة: عن الفريق الاستقلالي (رحال المكاوي).
- التحضير لمؤتمر أطراف الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغير المناخي "COP22": عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (عبد الحميد الصويري).

في سؤال فريد لكل قطاع توجه السادة:

- أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (العربي المحرشي) إلى السيد وزير العدل والحريات، حول موضوع التدخل في سلطة القضاء.
- أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (محمد البكوري) إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزيرالتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، حول أوضاع جامعة عبد المالك السعدي.
- أعضاء فريق العدالة والتنمية (عبد الكريم الهوايشري) إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية

الاجتماعية، حول حصيلة تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة.

- أعضاء الفريق الحركي (عبد الرحمان الدريسي) إلى السيد وزير الاتصال (أجابت عنه بالنيابة السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزيرالتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، حول سياسة الدولة في القطاع السنيمائي.
- أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (أحمد تويزي) إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، حول الإستراتيجية الوطنية للتشغيل.

وناقش السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل، في آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال الجلسة، مع السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (امحمد احميدي) بعض الإشكاليات المرتبطة بوضعية الأرامل ومتقاعدي السكك الحديدية المهددين بالتشريد.

في تمام الساعة السادسة بعد الزوال وسبع وأربعون دقيقة، رفع السيد المستشار عبد الإلاه الحلوطي (رئيس الجلسة) أشغال جلسة الأسئلة الشفوية.

جلسة الثلاثاء 19 يوليوز 2016

جلسة رقم: 63

شوال 1437 الموافق ل 19 يوليوز 2016 الثلاثاء 14 تاريخ الجلسة:

موضوع الجلسة: جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: عبد الإلاه الحلوطي.

توقيت الجلسة: من 16:41 إلى 17:34

عدد الحضور: 66

في تمام الساعة الرابعة زوالا واحدى وأربعون دقيقة ليوم الثلاثاء 14 شوال 1437 الموافق ل 19 يوليوز 2016 بمقر مجلس المستشارين، افتتح السيد عبد الإلاه الحلوطي (رئيس الجلسة) أشغال الجلسة العمومية المخصصة لتقديم أسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المادة 113 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وعرض على أنظار المجلس جديد ما ورد عليه من مراسلات وجدول أعمال الجلسة، والتي كان أهمها توصل المجلس ب:

1. قراري المجلس الدستوري رقم: 16/1009 (المتعلق بالقانون التنظيمي رقم 64.14 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع)، وقرار رقم: 16/1010 (المتعلق بالقانون التنظيمي رقم 44.14 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية).

2. رأيين صادرين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حول مشروعي قانونين: رقم 27.14 (يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر) ومشروع قانون رقم 79.14 (يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز).

في سؤال آني وثمانية أسئلة عادية توزعت على ستة قطاعات، ناقش السادة المستشارون السادة أعضاء الحكومة في المحاور التالية:

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل:

- الفريق الاشتراكي (أبو بكر عبيد): حول معاناة مستعملي القطارات.

قطاع السكنى وسياسة المدينة:

- الفريق الحركي (بنمبارك يحفظه): وضعية العمران بالأقاليم الجنوبية للمملكة.

قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني:

- فريق الاتحاد المغربي للشغل (وفاء القاضي وعز الدين زكري في التعقيب): مشاكل ومعيقات التعليم بالعالم القروي.
- فريق التجمع الوطني للأحرار(لحسن ادعي): وضعية أطر الإدارة التربوية.
- فريق الأصالة والمعاصرة (الحو المربوح): تعثر تدريس اللغة الأمازيغية.

قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

- الفريق الاستقلالي (الحسن سليغوة): الشروط الإقصائية لولوج كلية الطب بمدينة أكادير.
- ع السلام سي كوري (فريق العدالة والتنمية): الاستعدادات والعرض البيداغوجي للدخول الجامعي.

وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية:

- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (عبد الحق حيسان والمبارك الصادي في التعقيب): شركات المناولة وشركات التشغيل المؤقت.

جلسة الثلاثاء 26 يوليوز 2016

جلسة رقم: 66

شوال 1437 الموافق ل 26 يوليوز 2016 الثلاثاء 21 تاريخ الجلسة:

موضوع الجلسة: جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيس الجلسة: حميد كوسكوس.

أمين الجلسة: أحمد تويزي.

توقيت الجلسة: من 16:41 إلى 18:57

عدد الحضور: 66

في جلسة عمومية خصصت لتقديم أسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها. اجتمع أعضاء مجلس المستشارين طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المادتين 249/258 من النظام الداخلي، يوم الثلاثاء 21 شوال 1437 الموافق ل 26 يوليوز 2016 تحت رئاسة السيد المستشار حميد كوسكوس، انحصرت في 20 سؤالا (4 أسئلة آنية و16أسئلة عادية) وتوزعت على 12 قطاع.

حول ثلاث محاور متباينة، ساءل السيد وزير الصحة السادة:

- (محمد علمي) الفريق الاشتراكي: حول وضعية المستشفيات الإقليمية.

- (عبد السلام بلقشور) فريق الأصالة والمعاصرة: حول الخصاص في الأطر الطبية.

- (محمد البكوري) فريق التجمع الوطني للأحرار: حول الوضع الصحي الصعب بإقليم تطوان.

في سؤالين فريدين تفاعل السيد وزير السياحة مع السادة أعضاء الفريق الاستقلالي (الحسن سليغوة) حول مدى احترام والتزام المكتب الوطني للسياحة لتعاقداته مع المجالس الجهوية. والسيد وزير السكنى وسياسة المدينة مع السادة أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (رجاء الكساب/ عبد الحق حيسان) بخصوص تدهور المناطق الخضراء وزحف الإسمنت.

علاقة بمجال التعليم وفي شقيه الرئيسيين طرح السادة المستشارون مجموعة من الإشكاليات للنقاش:

-1 شق التربية الوطنية والتكوين المهني:

- خلق شعب ومهن ذات قيمة عالية: (عائشة آيت علا) من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

- استفادة أطر المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل من خدمات مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين: (علي العسري) من فريق العدالة والتنمية.

- ضحايا النظامين الأساسيين: (خديجة الزومي) من الفريق الاستقلالي.

-2 شق التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

- الدكاترة المعطلين: (عبد السلام اللبار) من الفريق الاستقلالي.

- اختلالات استفادة الطلبة من التغطية الصحية: (أحمد تويزي) من فريق الأصالة والمعاصرة.

وناقش السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك مع السادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (الحسين العبادي) حصيلة الوزارة في برنامج الطرق القروية وفك العزلة. ومع السادة أعضاء الفريق الحركي (عبد الرحمان الدريسي) موضوع تثنية الطريق الرابطة بين ورزازات والطريق الوطنية 9 و10.

أيضا أوضح السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة إمكانيات الوزارة للسادة أعضاء الفريق الاستقلالي (عبد السلام اللبار) لحل مشكل عمال منجم جبل عوام بجماعة تيغزة/عمالة خنيفرة. وللسادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (مبارك جميلي) للحد من أسباب ارتفاع فاتورة استهلاك الكهرباء بمناطق الجنوب الشرقي للمملكة.

كما شرحت السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية للسادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (عمر مورو) بعض الإشكاليات المتعلقة بموضوع الولوجيات.

ثم أجاب السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني على انشغالات السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (لحسن ادعي) بأوضاع شغيلة المندوبية السامية للتخطيط. والسادة أعضاء الفريق الحركي (الطيب البقالي/ مبارك السباعي) بمشكل الغطاء الغابوي.

كذلك تدخل السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (عبد العزيز بنعزوز) في سؤال موجه لقطاع التشغيل والشؤون الاجتماعية لإعادة الاعتبار لجهاز تفتيش الشغل كآلية للسهر على تطبيق تشريع الشغل وحماية حقوق أطراف العلاقة الشغيلة.

وعن آخر سؤالين وتعقيبين مبرمجين في جدول أعمال الجلسة رد السيد:

- الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل على السيد المستشار عبد الكريم الهمس (فريق الأصالة والمعاصرة) حول السلامة الطرقية.

- الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة على السيدة المستشارة وفاء القاضي (فريق الاتحاد المغربي للشغل) حول وضعية هيئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات.

جلسة الثلاثاء 2 غشت 2016

جلسة رقم: 86

شوال 1437 الموافق ل 2 غشت 2016 الثلاثاء 28 تاريخ الجلسة:

موضوع الجلسة: جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفوية.

رئيسة الجلسة: نائلة مية التازي.

أمين الجلسة: أحمد تويزي.

توقيت الجلسة: من 16:38 إلى 18:57

عدد الحضور: 70

في تمام الساعة الرابعة زوالا وثمانية وثلاثون دقيقة ليوم الثلاثاء 28 شوال 1437 الموافق ل 2 غشت 2016، عقد مجلس المستشارين برئاسة السيدة نائلة مية التازي آخر جلسة عمومية مبرمجة في دورة أبريل 2016 - 2015، خصصت لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المادة 113 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

عرض السيد أحمد تويزي (أمين الجلسة) جديد الإعلانات والمراسلات المعروضة على المجلس، وكان أهمها انتخاب السيد المستشار مولاي ابراهيم شريف ممثلا لحزب الاستقلال عن المنظمات المهنية للمشغلين على صعيد جهات سوس- ماسة، كلميم واد نون، العيون- الساقية الحمراء، وانتخاب السيد محمد حيتوم عن الاتحاد المغربي للشغل ممثلا لهيئة المأجورين على الصعيد الوطني.

تمحورجدول أعمال الجلسة حول 20 سؤالا موزعة على 12 قطاعا، استهلت بسؤالين موجهين للسيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني حول وثائق التعمير من فريق التجمع الوطني للأحرار (الحسن ادعي ومحمد البكوري)، وآخر حول حركية مديري الوكالة الحضرية للتعمير من الفريق الحركي (يحفظه بنمبارك).

عن بعض إشكاليات التربية الوطنية والتكوين المهني رد السيد خالد برجاوي على السادة أعضاء الفريق الاستقلالي (عبد اللطيف أبدوح) بما يتعلق بارتفاع نسبة الهدر المدرسي في صفوف الفتيات في العالم القروي وبالخصاص الذي يعرفه قطاع التعليم فيما يتعلق بأساتذة اللغات والرياضيات (خديجة الزومي)، ثم على السادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (عبد العلي حامي الدين) حول جودة التكوين بمؤسسات التكوين المهني.

وشرح السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر للسادة أعضاء الفريق الاستقلالي (مولاي ابراهيم شريف وعبد السلام اللبار) استراتيجية الوزارة في تكوين 10 آلاف مهندس سنويا.

أيضا استجاب السيد وزيرالتجهيز والنقل واللوجستيك لطلب السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (عبد الرحيم الكميلي وعادل البراكات) الرامي لتقييم البرامج المنجزة في مجال الطرق بالعالم القروي.

من جهته أجاب السيد وزير السياحة على تساؤلات فريق العدالة والتنمية (مبارك جميلي) حول ضعف دعم القطاع السياحي بجهة درعة/ تافيلالت. والفريق الاشتراكي (أبو بكر عبيد وعبد الحميد فاتيحي) حول الإجراءات المواكبة للنهوض بالقطاع السياحي.

بدورها تفاعلت السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية مع الفريق الاستقلالي (سيدي محمد ولد الرشيد ورحال المكاوي) حول أوضاع الأشخاص المسنين ومع فريق الأصالة والمعاصرة (العربي المحرشي) حول ذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي أسئلة فريدة رد السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة على أسئلة وتعقيبات السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (يوسف محيي) حول تمديد فترة السماح لسيارات المغاربة المقيمين في الخارج. والسيد الوزيرالمكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني على السادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (فاطمة الزهراء اليحياوي ومحمد زروال) حول ملف تعويضات العاملين الغابويين. ثم السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المكلف بالتجارة الخارجية على السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (الحو المربوح) حول تطوير الصادرات.

من جهته رد السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية على استفسارات السادة أعضاء الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (عائشة آيت علا) حول تشغيل الشباب. وأعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (نجاة كمير) حول تشغيل العمال المنزليين.

كذلك ناقش السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل بعض الإشكاليات المتعلقة بقطاع النقل مع السادة أعضاء الفريق الحركي (مبارك السباعي) حول النقص الحاصل في خدمات السكك الحديدية. وأعضاء الفريق الاستقلالي (الحسن سليغوة) حول تأهيل الخطوط السككية وتوسيعها. ثم أعضاء فريق العدالة والتنمية (آمال ميصرة وعبد الصمد مريمي) حول إحداث خط جوي مباشر رابط بين وجدة ومراكش.

وعلى آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال الجلسة رد السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة على سؤال السادة أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول برنامج دعم إصلاح الإدارة العمومية.

لائحة أعضاء مجلس المستشارين المنتخبين برسم اقتراع 2 أكتوبر 2015 والتغييرات التي لحقت بها

لائحة أعضاء مجلس المستشارين المنتخبين برسم اقتراع 2 أكتوبر 2015 والتغييرات التي لحقت بها

1- هيئة ممثلي المجالس الجهوية:

السيد(ة) المستشار(ة)	الانتماء السياسي	الجهة
أحمد شد	حزب الحركة الشعبية	بني ملال- خنيفرة
محمد عدال	حزب الاتحاد الدستوري	
عبد الكريم لهوايشري	حزب العدالة والتنمية	الدار البيضاء- سطات
فؤاد قديري	حزب الاستقلال	
يحفظه بنمبارك	حزب الحركة الشعبية	الداخلة- وادي الذهب
حمة اهل بابا	حزب الاستقلال	
عدي شجري	حزب التقدم والاشتراكية	درعة- تافيلالت
عبد الرحمان الدريسي	حزب الحركة الشعبية	
علي العسري	حزب العدالة والتنمية	فاس- مكناس
عبد الكريم الهمس	حزب الأصالة والمعاصرة	
عبد الوهاب بلفقيه	حزب الاتحاد الاشتراكي	كلميم- واد نون
محمد اباحنيني	حزب الاصلاح والتنمية	
محمد الرزمة	حزب التجمع الوطني للأحرار	العيون- الساقية الحمراء
سيدي محمد ولد الرشيد	حزب الاستقلال	
عزيز مكنيف	حزب الاستقلال	الشرق
المصطفى الخلفيوي	حزب الأصالة والمعاصرة	
احمد تويزي	حزب الأصالة والمعاصرة	مراكش- آسفي
مبارك السباعي	حزب الحركة الشعبية	
عبد العلي حامي الدين	حزب العدالة والتنمية	الرباط- سلا- القنيطرة
عبد الحكيم بن شماش	حزب الأصالة والمعاصرة	
محمد سعيد كرام[6]	حزب الاستقلال	سوس - ماسة
عبداللطيف اعمو	حزب التقدم والاشتراكية	
احمد الادريسي	حزب الأصالة والمعاصرة	طنجة- تطوان - الحسيمة
محمد البشير العبدلاوي	حزب العدالة والتنمية	

[6] قضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 1007/16 الصادر بتاريخ 10 يونيو 2016. وقد تم اجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، اسفرت عن إعادة انتخاب السيد محمد سعيد كرام.

2- هيئة ممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم

السيد(ة) المستشار(ة)	الانتماء السياسي	الجهة
عادل البراكات	حزب الأصالة والمعاصرة	بني ملال- خنيفرة
المختار صواب	حزب الاتحاد الاشتراكي	
رحال المكاوي	حزب الاستقلال	
المهدي عثمون	حزب الحركة الشعبية	
حميد زاتني[7]	حزب العدالة والتنمية	الدار البيضاء- سطات
جمال بن ربيعة [8]	حزب الاستقلال	
عبدالسلام بلقشور	حزب الأصالة والمعاصرة	
مينة عفان [9]	حزب الاستقلال	
محمد مهدب[10]	حزب الحركة الشعبية	
مليكة فلاحي [11]	حزب الأصالة والمعاصرة	
افضيلي اهل احمد ابراهيم[12]	حزب الاستقلال	الداخلة- وادي الذهب
سيدي صلوح الجماني	حزب الحركة الشعبية	
الحو المربوح	حزب الأصالة والمعاصرة	درعة- تافيلالت
محمد الانصاري	حزب الاستقلال	
لحسن ادعي	حزب التجمع الوطني للأحرار	
مبارك جميلي	حزب العدالة والتنمية	
محمد عبو	حزب التجمع الوطني للأحرار	فاس- مكناس
الحسن بلمقدم	حزب الأصالة والمعاصرة	
الحسن سليغوة	حزب الاستقلال	
الحسين العبادي	حزب العدالة والتنمية	
حميد كوسكوس	حزب الحركة الشعبية	

[7] قضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 1004/16 الصادر بتاريخ 04 يونيو 2016. وقد تم اجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، اسفرت عن انتخاب السيد مولود السقوقع من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

[8] قضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 1004/16 الصادر بتاريخ 04 يونيو 2016. وقد تم اجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، اسفرت عن اعادة انتخاب السيد جمال بن ربيعة.

[9] قضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 1004/16 الصادر بتاريخ 04 يونيو 2016. وقد تم اجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، اسفرت عن انتخاب السيد العربي هرامي من حزب الأصالة والمعاصرة.

[10] قضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 1004/16 الصادر بتاريخ 04 يونيو 2016. وقد تم اجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، اسفرت عن انتخاب السيد عزيز مهدب من حزب الحركة الشعبية.

[11] صرّح المجلس الدستوري بشغور مقعدها بمجلس المستشارين اثر تقديم استقالتها بموجب قراره رقم 984/16 الصادر بتاريخ 12 يناير 2016، وقد عوضت بالسيدة نجاة كمير على اثر دعوتها من لدن السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح بموجب قرار مؤرخ في 28 يناير 2016.

[12] قضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 1005/16 الصادر بتاريخ 04 يونيو 2016. وقد تم اجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، اسفرت عن انتخاب السيد امبارك حمية من حزب الأمل.

كلميم- واد نون	حزب الاستقلال	عثمان عيلة[13]
	حزب الاتحاد الاشتراكي	احمد بولون
العيون- الساقية الحمراء	حزب الأصالة والمعاصرة	محمد الشيخ بيد الله
	حزب الاستقلال	احمد لخريف
الشرق	حزب التجمع الوطني للأحرار	عبد القادر سلامة[14]
	حزب الأصالة والمعاصرة	محمد مكنيف
	حزب العهد الديمقراطي	الطيب البقالي
	حزب الاستقلال	الصبحي الجلالي[15]
مراكش- آسفي	حزب الاستقلال	عبد اللطيف ابدوح
	حزب الأصالة والمعاصرة	مولاي عبد الرحيم الكامل
	حزب التجمع الوطني للأحرار	جمال الدين العكرود
	حزب الاتحاد الاشتراكي	ابوبكر اعبيد
	حزب العدالة والتنمية	عبد السلام سي كوري
الرباط- سلا- القنيطرة	حزب الأصالة والمعاصرة	عابد شكيل[16]
	حزب العدالة والتنمية	نبيل شيخي
	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	محمود عرشان
	حزب الاتحاد الدستوري	ادريس الراضي
	حزب الاستقلال	محمد العزري
سوس - ماسة	حزب العدالة والتنمية	سعيد السعدوني
	حزب التجمع الوطني للأحرار	عبد العزيز بوهدود
	حزب الاستقلال	عبد الصمد قيوح
	حزب الأصالة والمعاصرة	الحسين المخلص
طنجة- تطوان - الحسيمة	حزب الاتحاد الاشتراكي	محمد علمي
	حزب التجمع الوطني للأحرار	محمد البكوري
	حزب الأصالة والمعاصرة	العربي المحرشي
	حزب الاستقلال	عصام الخمليشي[17]
	حزب العدالة والتنمية	نبيل الاندلوسي

[13] قضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 1001/16 الصادر بتاريخ فاتح يونيو 2016. وقد تم اجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، اسفرت عن اعادة انتخاب السيد عثمان عيلة.

[14] قضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 998/16 الصادر بتاريخ 11 مايو 2016، وقد تم اجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 18 غشت 2016، اسفرت عن إعادة انتخاب السيد عبد القادر سلامة.

[15] قضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 998/16 الصادر بتاريخ 11 مايو 2016. وقد تم اجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 18 غشت 2016، اسفرت عن إعادة انتخاب السيد الصبحي الجلالي.

[16] قضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 1002/16 الصادر بتاريخ فاتح يونيو 2016. وقد تم اجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، اسفرت عن انتخاب السيد ابراهيم شكيلي من حزب الأصالة والمعاصرة.

[17] قضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 1008/16 الصادر بتاريخ 10 يونيو 2016. وقد تم اجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، اسفرت عن انتخاب السيد محمد الحمامي من حزب الأصالة والمعاصرة.

3- هيئة ممثلي الغرف المهنية:

أ- الغرف الفلاحية:

السيد(ة) المستشار(ة)	الانتماء السياسي	الدائرة الانتخابية
عائشة ايت علا	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	الرباط- سلا- القنيطرة / بني ملال- خنيفرة/ الدار البيضاء- سطات
عبد الرحيم اطمعي	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	
محمد لشهب	حزب الاستقلال	طنجة- تطوان - الحسيمة / الشرق/ فاس- مكناس
فاطمة الحبوسي	حزب الاستقلال	
احمد احميمد	حزب الاستقلال	كلميم- واد نون/ العيون- الساقية الحمراء/ الداخلة- وادي الذهب
الحبيب بن الطالب	حزب الأصالة والمعاصرة	مراكش- آسفي / درعة- تافيلالت /سوس - ماسة
فاطمة ايت موسى	حزب الأصالة والمعاصرة	

ب- غرف التجارة والصناعة والخدمات:

السيد(ة) المستشار(ة)	الانتماء السياسي	الجهة
سعيد زهير	حزب الاتحاد الدستوري	الرباط- سلا- القنيطرة / بني ملال- خنيفرة/ الدار البيضاء- سطات
عبدالرحيم الكميلي	حزب الأصالة والمعاصرة	
حميد القميزة	حزب الأصالة والمعاصرة	مراكش- آسفي/ درعة- تافيلالت
سيدي الطيب الموساوي	حزب الاستقلال	سوس - ماسة / كلميم- واد نون /العيون- الساقية الحمراء/ الداخلة- وادي الذهب
محمد القندوسي	حزب التجمع الوطني للأحرار	طنجة- تطوان - الحسيمة / الشرق/ فاس- مكناس
عمر مورو	بدون انتماء سياسي	

ت- غرف الصناعة التقليدية:

السيد(ة) المستشار(ة)	الانتماء السياسي	الجهة
مصطفى حركات[18]	حزب الأصالة والمعاصرة	بني ملال- خنيفرة / الدار البيضاء- سطات
مولاي ادريس الحسني علوي	حزب الحركة الشعبية	الشرق/ فاس- مكناس
احمد بابا اعمر حداد	حزب الاستقلال	كلميم- واد نون/ العيون- الساقية الحمراء/ الداخلة- وادي الذهب
عبد الالاه المهاجري	حزب الأصالة والمعاصرة	مراكش- آسفي / درعة- تافيلالت /سوس - ماسة
امحمد احميدي	حزب الأصالة والمعاصرة	طنجة- تطوان - الحسيمة / الرباط- سلا- القنيطرة

[18] قضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 999/16 الصادر بتاريخ 11 مايو 2016، وقد تم اجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 18 غشت 2016، اسفرت عن انتخاب السيد عبد السلام السلاوي من حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

ت- غرف الصيد البحري:

الانتماء السياسي	السيد(ة) المستشار(ة)	الجهة
حزب الحركة الشعبية	سيدي مختار الجماني	مراكش- أسفي / سوس - ماسة / كلميم- واد نون /العيون- الساقية الحمراء/ الداخلة- وادي الذهب
حزب العدالة والتنمية	يوسف بنجلون[19]	طنجة- تطوان - الحسيمة/ الشرق/ الرباط- سلا- القنيطرة/ الدار البيضاء- سطات

4- هيئة ممثلي المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية

السيد(ة) المستشار(ة)	الانتماء السياسي	الجهة
عبد الحميد الصويري	بدون انتماء سياسي	الدار البيضاء- سطات/ بني ملال- خنيفرة/ مراكش- آسفي / درعة- تافيلالت
التازي نائلة مية	بدون انتماء سياسي	
عبد الإله حفظي	بدون انتماء سياسي	
يوسف محيي	بدون انتماء سياسي	
ياسين غنموني[20]	بدون انتماء سياسي	سوس - ماسة / كلميم- واد نون /العيون- الساقية الحمراء/ الداخلة- وادي الذهب
محمد سالم بنمسعود	حزب الاستقلال	
عبد الكريم مهدي	بدون انتماء سياسي	طنجة- تطوان - الحسيمة
العربي العرائشي	بدون انتماء سياسي	

[19] قضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 1006/16 الصادر بتاريخ 10 يونيو 2016. وقد تم اجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، اسفرت عن اعادة انتخاب السيد يوسف بنجلون.

[20] قضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 996/16 الصادر بتاريخ 28 أبريل 2016، وقد تم اجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 21 يوليوز 2016، اسفرت عن انتخاب السيد مولاي ابراهيم شريف من حزب الاستقلال.

5-هيئة ممثلي المأجورين:

الإسم الشخصي والعائلي	الانتماء النقابي
محمد زروال	الاتحاد المغربي للشغل
امال العمري	
عزالدين زكري	
فاطمة الزهراء اليحياوي	
رشيد المنياري	
وفاء القاضي	
عبد الالاه الحلوطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
أمال ميصرة	
عبد الصمد مريمي	
كريمة افيلال	
ثريا لحرش	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
عبد الحق حيسان	
رجاء الكساب	
المبارك الصادي	
النعم ميارة	الاتحاد العام للشغالين
خديجة الزومي	
عبد السلام اللبار	
عبد الحميد فاتحي	الفيدرالية الديمقراطية للشغل
عبد العزيز بنعزوز	المنظمة الديمقراطية للشغل
محمد دعيدعة[12]	النقابة الوطنية الديمقراطية

[21] قضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 664/16 الصادر بتاريخ 26 أبريل 2016، وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 21 يوليوز 2016، اسفرت عن انتخاب السيد محمد حيتوم من الاتحاد المغربي للشغل.

الجزء الثاني:

اللجان الدائمة

تقديـــــم

تقديـــــــم

شهدت السنة التشريعية 2015-2016 دينامية متميّزة على مستوى تفعيل اللجان الدائمة والمؤقتة لاختصاصاتها التقليدية والمستحدثة بموجب الوثيقة الدستورية لسنة 2011، مما كان له الأثر على وثيرة أداء مجلس المستشارين الذي أنتج حصيلة مهمّة كميا ودلالية نوعيا.

وتعكس حصيلة اللجان ذات الحمولة التشريعية والرقابية، حجم الإسهام الحقيقي والمباشر للسيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجان الدائمة والمؤقتة في صناعة التشريع ومساءلة التدبير العمومي والسياسات العمومية من زاوية التقييم والتقويم، وفق مقاربة منهجية تحرص على إنتاج مخرجات توفر حلولا وأجوبة للقضايا الوطنية المطروحة المتسقة بالتنزيل الأمثل للوثيقة الدستورية، وبالتدبير الأنجع للشأن العام وطنيا ومجاليا، على اعتبار أن هذه السنة التشريعية تشكل امتدادا لولاية تأسيسية يتوخى منها إنتاج نموذج عمل برلماني مرجعي يتماهى مع الأهداف والمتطلبات الدستورية.

فعمل اللجان الدائمة والمؤقتة المستمر في الزمن البرلماني يعتبر أحد التجليات الكبرى للحركية التي يعرفها مجلس المستشارين، بيد أن محصلاته، رغم أهميته من الناحية التحضيرية، تبقى بعيدة عن الأنظار، بسبب الطابع السري الذي تتسم به أشغال اللجان الدائمة، وذلك في مقابل الحيز الأوفر من المتابعة والتقييم الذي تحظى به الجلسات العامة.

لذلك، انبثقت فكرة إعداد هذا المصنف التوثيقي الذي يحمل في ثناياه توثيقا دقيقا ومتكاملا لجميع أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة خلال السنة الأولى من الولاية التشريعية 2015-2021، وقد اعتمد في تصنيفه على مفاهيم ومحددات علمية تيسر عملية استقراء المؤشرات التي توضح بجلاء حجم الاشتغال الكمي في علاقته بدرجة الإسهام النوعي في تجويد التشريعات وحسن تدبير السياسات العمومية.

ومنهجيا، فهذا المصنف التوثيقي جاء مبوبا في جزأين، بحيث يشتمل الجزء الأول على جميع الأرقام والمؤشرات المجملة والمفصلة المرتبطة بأشغال اللجان الست الدائمة، أما الجزء الثاني فيستوعب محصلة عمل اللجان المؤقتة التي شكلها المجلس طبقا لما ينص عليه الدستور، والقوانين التنظيمية والنظام الداخلي لمجلس المستشارين.

المحور الأول:

الحصيلة الإجمالية للأنشطة التشريعية والرقابية للجان الدائمة

الحصيلة الإجمالية

الجدول رقم 1: مجموع اجتماعات وساعات العمل التشريعي

اللجان الدائمة	دورة أكتوبر 2015		الفترة الفاصلة بين الدورتين		دورة أبريل 2016		مجموع السنة التشريعية 2016-2015	
	عدد الاجتماعات	مجموع ساعات العمل	عدد الاجتماعات	مجموع ساعات العمل	عدد الاجتماعات	مجموع ساعات العمل	عدد الاجتماعات	مجموع ساعات العمل
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	13	44 ساعة و54 دقيقة	--	--	17	26 ساعة و47 دقيقة	30	71 ساعة و41 دقيقة
لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	14	47 ساعة و30 دقيقة	07	9 ساعات و10 دقائق	10	28 ساعة	31	84 ساعة و40 دقيقة
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	15	65 ساعة و15 دقيقة	09	21 ساعة و30 دقيقة	31	94 ساعة	55	180 ساعة و45 دقيقة
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	18	90 ساعة	02	10 ساعات و15 دقيقة	15	56 ساعة و5 دقائق	35	156 ساعة و20 دقيقة
لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	06	15 ساعة و 25 دقيقة	01	3 ساعات و15 دقيقة	02	6 ساعات	09	24 ساعة و40 دقيقة
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	07	19 ساعة و10 دقيقة	07	7 ساعات و30 دقيقة	11	22 ساعة	23	48 ساعة و40 دقيقة
المجموع	73	282 ساعة و14 دقيقة	26	51 ساعة و25 دقيقة	86	232 ساعة و52 دقائق	183	566 ساعة و46 دقائق

الجدول رقم 2 : مجموع النصوص القانونية المصادق عليها

اللجنة الدائمة	عدد النصوص القانونية			
	دورة أكتوبر 2015	الفترة الفاصلة بين الدورتين	دورة أبريل 2016	السنة التشريعية 2016-2015
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	03	--	08 من بينها مقترح قانون واحد	11
لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	04	05	07	16
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	04	04	13 من بينها 3 مقترحات قوانين	21
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	01	--	10	11
لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	11	--	32	43
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	-	04	06	10
لجنة خاصة	01 (مقترح تعديل النظام الداخلي لمجلس المستشارين)	--	--	01
المجموع	24	13	74	111

الجدول رقم 3: معدلات حضور الأعضاء الدائمين باللجان الدائمة

اللجنة	عدد أعضائها	دورة أكتوبر 2015	الفترة الفاصلة بين الدورتين --	دورة أبريل 2016
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	19 عضوا	% 43.46	--	% 49,56
لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	23 عضوا	% 51,82	% 27.32	% 35.25
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	15 عضوا	% 58	%40	% 51,00
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	24 عضوا	% 55,62	%47.50	% 37.03
لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	17 عضوا	% 49	%33	% 32,12
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	17 عضوا	% 61,63	%53.69	32,28%

الجدول رقم 4: حصيلة حضور السيدات والسادة الوزراء لاجتماعات اللجان الدائمة

القطاعات الحكومية	دورة أكتوبر 2015	القطاعات الحكومية	الفترة الفاصلة بين الدورتين	دورة أبريل 2016
الاقتصاد والمالية، الوزارة المكلفة بالميزانية	09	الاقتصاد والمالية، الوزارة المكلفة بالميزانية	02	15 أمام 3 لجان دائمة
العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	06 أمام 3 لجان دائمة	التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	01	09 أمام 2 لجان دائمة
الاتصال	06	الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	02	08 أمام 2 لجان دائمة
العدل والحريات	05	التشغيل والشؤون الاجتماعية	--	07 أمام 3 لجان دائمة
الطاقة والمعادن والماء والبيئة	04	الاتصال	01	07 أمام 2 لجان دائمة
التربية الوطنية والتكوين المهني، الوزارة المنتدبة	03 أمام لجنتين دائمتين	الداخلية، الوزارة المنتدبة في الداخلية	--	05
الخارجية، الوزارة المنتدبة في الخارجية	03	الصحة	04	05
التعليم العالي، الوزارة المنتدبة	02	الثقافة	03	05
السكنى وسياسة المدينة	02 أمام لجنتين دائمتين	التربية الوطنية والتكوين المهني، الوزارة المنتدبة	--	02
الشؤون العامة والحكامة	02 أمام لجنتين دائمتين	العدل والحريات	--	04
التجهيز والنقل واللوجيستيك	02	العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	--	04

القطاعات الحكومية	دورة أكتوبر 2015
الوزارة المكلفة بالبيئة	02
التجارة الخارجية	02
الداخلية، الوزارة المنتدبة في الداخلية	02
التشغيل والشؤون الاجتماعية	01
التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	01
الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	01
الوزارة المكلفة بالنقل	01
الشباب والرياضة	01
التعمير وإعداد التراب الوطني	01
الثقافة	01
الأوقاف والشؤون الإسلامية	01
المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	01
الوزارة المكلفة بالماء	01
الفلاحة والصيد البحري	01
إدارة الدفاع الوطني	01
الأمانة العامة للحكومة	01
المقاولات الصغرى وإدماج القطاع غير المنظم	01
الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي	01
الصحة	--
الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	--
السياحة	--

القطاعات الحكومية	الفترة الفاصلة بين الدورتين	دورة أبريل 2016
الطاقة والمعادن والماء والبيئة	--	04
الوزارة المكلفة بالنقل	01	03
الوزارة المكلفة بالماء	01	03
السكنى وسياسة المدينة	02	--
التعليم العالي، الوزارة المنتدبة	--	02
الخارجية، الوزارة المنتدبة في الخارجية	--	02
التعمير وإعداد التراب الوطني	01	02
الفلاحة والصيد البحري	02	--
إدارة الدفاع الوطني	--	02
السياحة	--	01
التجهيز والنقل واللوجيستيك	--	01
المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	--	01
الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	01	--
الأمانة العامة للحكومة	--	01
الوزارة المكلفة بالبيئة	--	01
التجارة الخارجية	01	--
الشؤون العامة والحكامة	--	--
الشباب والرياضة	--	--
الأوقاف والشؤون الإسلامية	--	--
المقاولات الصغرى وإدماج القطاع غير المنظم	--	--
الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي	--	--

المحور الثاني:

الحصيلة المفصلة لكل لجنة دائمة

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الحصيلة العامة

لأشغال عمل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان خلال السنة التشريعية 2015 - 2016

	دورة أكتوبر 2015	الفترة الفاصلة بين الدورتين	دورة أبريل 2016	السنة التشريعية 2015- 2016
عدد النصوص المصوت عليها	3	-	8	11
عدد الاجتماعات	13	-	17	30
مجموع ساعات العمل	44 ساعة و54 د	-	26 ساعة و47 دقيقة	71 ساعة و41 دقيقة

1- لائحة النصوص القانونية المصوت عليها

دورة أكتوبر 2015	دورة أبريل 2016	
مشاريع القوانين	مشاريع القوانين	مقترحات القوانين
- مشروع قانون تنظيمي رقم 100.13 يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛ - مشروع قانون تنظيمي رقم 106.13 يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة؛ - مشروع رقم 107.12 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.00 بشأن بيع العقارات في طور الإنجاز المتمم بموجبه الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود(قراءة ثانية).	- مشروع قانون تنظيمي رقم 90.15 يتعلق بمجلس الوصاية - مشروع قانون تنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية. - مشروع قانون تنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع - مشروع قانون رقم 73.15 يقضي بتغيير وتتميم بعض أحكام مجموعة القانون الجنائي. - مشروع قانون تنظيمي رقم 23.16 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و 92 من الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012). - مشروع قانون رقم 27.14 يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر. - مشروع قانون رقم 55.16 يغير ويتمم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية	- مقترح قانون يتعلق بكراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي (قراءة ثانية).

2- تصنيف النصوص القانونية المصوت عليها

		دورة أكتوبر 2015	دورة أبريل 2016
توزيع النصوص القانونية حسب مصدر الإحالة على المجلس	الحكومة	--	--
	مجلس النواب	3	8
توزيع النصوص القانونية حسب مآل التصويت	الإجماع	2	4
	الأغلبية	1	4
توزيع النصوص القانونية حسب التعديل	المعدّلة	2	--
	غير المعدّلة	1	8
توزيع النصوص القانونية حسب طبيعتها القانونية	مشاريع قوانين تنظيمية	2	4
	مشاريع القوانين العادية	1	3
	مقترحات القوانين	--	1

3- الإسهام التشريعي من خلال التعديلات المقدمة

دورة أكتوبر 2015			دورة أبريل 2016		
النص القانوني	عدد التعديلات المقدمة	عدد التعديلات المقبولة	النص القانوني	عدد التعديلات المقدمة	عدد التعديلات المقبولة
مشروع قانون تنظيمي رقم 100.13 يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.	122	17	مشروع قانون تنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية.	60	-
مشروع قانون تنظيمي رقم 106.13 يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة.	65	3	مشروع قانون تنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع.	42	-
المجموع	187	20	مشروع قانون رقم 73.15 يقضي بتغيير وتتميم بعض أحكام مجموعة القانون الجنائي.	7	-
			المجموع	109	-

4- إحصاءات حول الاجتماعات بحسب ترتيبها الكرونولوجي

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	حضور السيدات والسادة المستشارين						مجموع المدة الزمنية
			أعضاء اللجنة	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	الملاحظين	المجموع	
	دورة أكتوبر 2015								
1	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل والحريات	26 نونبر 2015	11	55%	2	7	7	18	6 h10
2	دراسة مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة	2 دجنبر 2015	9	45%	2	9	3	12	3 h
3	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	24 نونبر 2015	10	50%	1	9	2	12	2 h05
4	دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	23 نونبر 2015	11	55%	1	8	2	13	3 h 15
5	دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان	27 نونبر 2015	6	30%	4	10	-	6	ساعتان
6	دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	25 نونبر 2015	7	35%	2	11	5	12	3 h30
7	دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية	30 نونبر 2015	7	35%	3	10	6	13	2 h 15
8	تقديم مشروعي القانونين التنظيميين التاليين: - مشروع قانون تنظيمي رقم 100.13 يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛	15 دجنبر 2015	13	65%	2	7	25	38	ساعة و25 د
	- مشروع قانون تنظيمي رقم 106.13 يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة.								
9	الدراسة والتصويت على مشروع رقم 107.12 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.00 بشأن بيع العقارات في طور الإنجاز المتمم بموجب الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود(قراءة ثانية).	13 يناير 2016	6	30%	-	14	4	10	30 د
10	الشروع في المناقشة العامة لمشروعي القانونين التنظيميين المتعلقين بـ: - مشروع قانون تنظيمي رقم 100.13 يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛ - مشروع قانون تنظيمي رقم 106.13 يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة.	فاتح فبراير 2016	13	65%	1	6	9	22	7 ساعات و34 د
12	مواصلة المناقشة التفصيلية لـ: - مشروع قانون تنظيمي رقم 100.13 يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛ - مشروع قانون تنظيمي رقم 106.13 يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة.	5 فبراير 2016	9	45%	2	11	4	13	7ساعات و10 د
13	البت في التعديلات والتصويت على: - مشروع قانون تنظيمي رقم 100.13 يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛ - مشروع قانون تنظيمي رقم 106.13 يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة.	8 فبراير 2014	11	55%	2	9	6	17	6 ساعات

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	حضور السيدات والسادة المستشارين						مجموع المدة الزمنية
			أعضاء اللجنة	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	الملاحظين	المجموع	
دورة أبريل 2016									
14	التقديم والشروع في دراسة مشروع قانون تنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، و مشروع قانون تنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات	03 ماي 2016	14	70%	1	5	9	23	26 دقيقة
15	مشروع قانون تنظيمي رقم 90.15 يتعلق بمجلس الوصاية	04 ماي 2016	14	70%	1	5	16	30	1 ساعة
16	مواصلة دراسة مشروع قانون تنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، و مشروع قانون تنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات	10 ماي 2016	10	50%	2	8	8	18	1 ساعة و30 دقيقة
17	المناقشة التفصيلية لمشروع قانون تنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، و مشروع قانون تنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات	17 ماي 2016	9	%47.36	1	9	9	18	1 ساعة و25 دقيقة
18	البت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون تنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، و مشروع قانون تنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات	24 ماي 2016	9	%47.36	3	7	6	15	1 ساعة و55 دقيقة
19	تقديم مقترح قانون يتعلق بكراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي.	24 ماي 2016	10	%52.63	3	6	11	21	25 دقيقة
20	تقديم مشروع قانون رقم 38.15 يتعلق بالتنظيم القضائي	28 ماي 2016	10	%52.63	-	9	-	10	21 دقيقة
21	مواصلة الدراسة والتصويت عند الاقتضاء على مقترح قانون يتعلق بكراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي.	31 ماي 2016	11	%57.89	-	8	5	16	20 دقيقة
22	تقديم مشروع قانون رقم 73.15 يقضي بتغيير وتتميم بعض أحكام القانون الجنائي.	31 ماي 2016	10	%52.63	-	9	6	16	35 دقيقة
23	البت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون رقم 73.15 يقضي بتغيير وتتميم بعض أحكام القانون الجنائي.	21 يونيو 2016	14	%73.68	-	5	2	16	1h25

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	حضور السيدات والسادة المستشارين						مجموع المدة الزمنية
			أعضاء اللجنة	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	الملاحظين	المجموع	
24	دراسة مشروع قانون تنظيمي رقم 23.16 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012). ومشروع قانون رقم 31.13 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.	26 يوليوز 2016	7	36.84%	2	11	5	12	ساعتان
25	اجتماع مشترك مع لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لدراسة مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.	26 يوليوز 2016	13	68.42%	2	4	18	31	ساعة 1 واحدة
26	مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 38.15 يتعلق بالتنظيم القضائي.	27 يوليوز 2016	6	31.57%	3	10	-	6	ساعات 5 ونصف
27	دراسة مشروع قانون رقم 27.14 يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر.	28 يوليوز 2016	4	21.05%	2	13	1	5	ساعة واحدة
28	دراسة مشروع قانون رقم 103.13 يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء.	02 غشت 2016	7	36.84%	2	10	4	11	ساعة واحدة
29	اجتماع مشترك مع لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لمواصلة دراسة مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.	03 غشت 2016	9	47.36%	-	10	6	15	ساعات 6 و55 دقيقة
30	دراسة مشروع قانون رقم 55.16 يغير ويتمم القانون رقم 62.99 المتعلق بالمحاكم المالية.	04 غشت 2016	5	26.31%	-	15	2	7	ساعة واحدة

5- حصيلة حضور السيدات والسادة الوزراء لاجتماعات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

دورة أكتوبر 2015		دورة أبريل 2016	
السادة الوزراء	عدد الاجتماعات	السادة الوزراء	عدد الاجتماعات
السيد وزير العدل والحريات	5	السيد وزير العدل والحريات	4
السيد وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	4	السيد وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	4
السيد الأمين العام للحكومة	1	السيد الأمين العام للحكومة	1
السيد وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	1	السيد وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	1
السيد وزير السكنى وسياسة المدينة	1	السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	3
		السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	1
		السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة	1
		السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية	1

6- النصوص القانونية وطلبات الاستماع قيد الدرس باللجنة

الجدول رقم 1 : النصوص القانونية قيد الدرس باللجنة

مشاريع القوانين قيد الدرس	مقترحات القوانين قيد الدرس
مشروع قانون رقم 38.15 يتعلق بالتنظيم القضائي	مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 02 من القانون رقم 39.08 كما تم تتميمه بموجب القانون رقم 22.13 المتعلق بمدونة الحقوق العينية.مقدم من أعضاء الفريق الاشتراكي.
مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز	مقترح قانون يتعلق بإحداث محاكم رياضية.مقدم من بعض أعضاء الفريق الحركي.
مشروع قانون رقم 31.13 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات	مقترح قانون يقضي بتعديل القانون 15 نونبر 1958 المتعلق بحق تأسيس الجمعيات.مقدم من أعضاء الفريق الاشتراكي.
مشروع قانون رقم 103.13 يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء	مقترح قانون العفو على مزارعي الكيف. مقدم من أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة.
	مقترح قانون يتعلق بإحداث المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تلحق بالبيئة بإضافة الفصل 78 مرر في قانون الالتزامات والعقود. مقدم من أعضاء مجموعة العمل التقدمي.
	مقترح قانون يقضي بتغيير المادة 10 من ظهير 24 فبراير 1958 بشأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية. مقدم من أعضاء فريق العدالة والتنمية.
	مقترح قانون يرمي إلى نسخ الفصل 288 من مدونة القانون الجنائي. مقدم من السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل.
	مقترح قانون يرمي إلى تعديل مقتضيات الفصلين 76 و77 من القانون الجنائي. مقدم من طرف السيد عبد اللطيف أعمو عن مجموعة العمل التقدمي.

الجدول رقم 2: طلبات الاستماع إلى الوزراء

الرقم	الموضوع العام	مقدم الطلب	تاريخ الإحالة إلى اللجنة	تاريخ الإحالة إلى الحكومة	كرونولوجيا الطلب
1	التدخل الأمني العنيف الذي ووجهت به الوقفات السلمية للأساتذة المتدربين بالعديد من الأقاليم.	فريق الأصالة والمعاصرة	8 يناير 2016	13 يناير 2016	13 يناير 2016 وجهت مراسلة عقد الاجتماع عن طريق السيد رئيس المجلس إلى السيد رئيس الحكومة والسيد وزير العدل والحريات والسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني. فبراير 42016 توصلت رئاسة اللجنة بمراسلة من السيد وزير العدل والحريات عن طريق الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني يوضح من خلالها أن موضوع طلب عقد الاجتماع لا يدخل ضمن اختصاصات وزارة العدل والحريات. (وجهت رسالة إخبار إلى الفريق البرلماني مقدم الطلب بتاريخ 8 فبراير 2016).
2	طلب الاستماع إلى السيد الوزير المنتدب لدي رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث القطاعات العامة حول " موقع الوظيفة العمومية والموظف العمومي ضمن السياسات الحالية للحكومة".	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	9 يونيو2016	15 يونيو 2016	15 يونيو 2016 وجهت مراسلة عقد الاجتماع عن طريق السيد رئيس المجلس إلى السيد رئيس الحكومة والسيد الوزير المنتدب لدي رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث القطاعات العامة والسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.

السيدات والسادة أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

أعضاء مكتب اللجنة		
المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
رئيس اللجنة	السيد عبد السلام بلقشور	فريق الأصالة والمعاصرة
الخليفة الأول	السيدمحمد الأنصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
الخليفة الثاني	السيد الحسين العبادي	فريق العدالة والتنمية
الخليفة الثالث	السيد عبد الإلاه حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
الخليفة الرابع	السيد جمال الدين العكرود	فريق التجمع الوطني للأحرار
الخليفة الخامس	السيد رشيد المنياري	فريق الاتحاد المغربي للشغل
الخليفة السادس	السيد العربي المحرشي	فريق الأصالة والمعاصرة
الأمين	السيد محمد علمي	الفريق الاشتراكي
مساعد الأمين	السيد عبد اللطيف أعمو	مجموعة العمل التقدمي
المقرر	السيد امبارك السباعي	الفريق الحركي
مساعد المقرر	السيد ادريس الراضي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة	
الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
السيد أحمد لخريف	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
السيد عزيز مكنيف	" " "
السيد عبد اللطيف أبدوح	" " " "
السيد أحمد الإدريسي	" " " "
السيد نبيل شيخي	فريق العدالة والتنمية
السيدة كريمة أفيلال	" " " "
السيد حميد كوسكوس	الفريق الحركي
السيدة ثريا الحرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

الحصيلة العامة

لأشغال عمل لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية خلال السنة التشريعية 2015 2016-

	دورة أكتوبر 2015	الفترة الفاصلة بين الدورتين	دورة أبريل 2016	السنة التشريعية 2015 -2016
عدد النصوص المصوت عليها	4	5	7	16
عدد الاجتماعات	14	7	10	31
مجموع ساعات العمل	47 ساعة و30 د	9 ساعات و10 دقيقة	28 ساعة	84 ساعة و40 دقيقة

2- لائحة النصوص القانونية المصوت عليها

دورة أكتوبر 2015	الفترة الفاصلة بين الدورتين	دورة أبريل 2016
مشاريع القوانين	مشاريع القوانين	مشاريع القوانين
- مشروع قانون رقم 77.15 يقضي بمنع صنع أكياس البلاستيكية من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها. - مشروع قانون رقم 58.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة. - مشروع قانون رقم 67.15 يقضي بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.255 بتاريخ 18 من محرم 1393 (22 فبراير 1973) يتعلق باستيرادها وتكريرها والتكفل بتكريرها وتعبئتها وادخارها وتوزيعها. - مشروع قانون رقم 91.14 يتعلق بالتجارة الخارجية.	- مشروع قانون 133.12 يتعلق بالعلامات المميزة لمنتوجات الصناعة التقليدية. - مشروع قانون رقم 30.15 يتعلق بسلامة السدود. - مشروع قانون رقم 113.13 يتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية. - مشروع قانون رقم 59.14 يتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها. - مشروع قانون رقم 46.12 يغير ويتمم بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 من جمادى الأخرة 1337 (31 مارس 1919). بمثابة مدونة التجارة البحرية.	- مشروع قانون رقم 48.15 يتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء. - مشروع قانون رقم 36.15 يتعلق بالماء. - مشروع قانون رقم 39.16 يقضي بتغيير القانون رقم 16.09المتعلق بالوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية. - مشروع قانون رقم 38.16 يغير ويتمم بموجبه الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.63.226 الصادر 14من ربيع الأول 1383(5أغسطس1963) بإحداث المكتب الوطني للكهرباء. - مشروع قانون رقم 74.15 يتعلق بالمنطقة المنجمية لتافيلالت و فجيج. - مشروع قانون رقم 37.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.09 المحدثة بموجبه الشركة المسماة "الوكالة الوطنية للطاقة الشمسية" "MOROCCAN AGENCY FOR SOLAR ENERGY » - مشروع قانون رقم 49.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95المتعلق بمدونة التجارة و بسن أحكام خاصة بآجال الأداء.

تصنيف النصوص القانونية المصوت عليها

		دورة أكتوبر 2015	الفترة الفاصلة بين الدورتين	دورة أبريل 2016
توزيع النصوص القانونية حسب مصدر الإحالة على المجلس	الحكومة	--	--	--
	مجلس النواب	04	05	07
توزيع النصوص القانونية حسب مآل التصويت	الإجماع	03	04	07
	الأغلبية	01	01	--
توزيع النصوص القانونية حسب التعديل	المعدّلة	--	--	01
	غير المعدّلة	04	05	06
توزيع النصوص القانونية حسب طبيعتها القانونية	مشاريع قوانين تنظيمية	--	--	--
	مشاريع القوانين العادية	04	05	07
	مقترحات القوانين	--	--	--

الإسهام التشريعي من خلال التعديلات المقدمة

دورة أكتوبر 2015			دورة أبريل 2016		
النص القانوني	عدد التعديلات المقدمة	عدد التعديلات المقبولة	النص القانوني	عدد التعديلات المقدمة	عدد التعديلات المقبولة
-----			مشروع قانون رقم 48.15 يتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء.	10	-
			مشروع قانون رقم 36.15 يتعلق بالماء.	42	26

حصيلة أشغال لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

دورة أكتوبر2015									
الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الأعضاء	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد الملاحظين	المجموع	مجموع المدة الزمنية
1	دراسة مشروع قانون رقم 77.15 يقضي بمنع صنع أكياس البلاستيكية من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها.	23 نونبر 2015	13	56.52 %	02	08	07	20	3 ساعات
2	دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة ــ قطاع البيئة-.	24 نونبر 2015	13	56.52 %	3	07	05	18	4 ساعات و30 د
3	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لقطاعي الطاقة والمعادن والماء.	25 نونبر 2015	11	47.82 %	02	10	02	13	5 ساعات
4	تقديم مشروع قانون رقم 58.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة.	25 نونبر 2015	11	47.82 %	02	10	02	13	ساعة و30 دقيقة
5	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري.	26 نونبر 2015	15	65.21 %	03	05	11	26	6 ساعات
6	دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر.	27 نونبر 2015	12	52.17%	05	06	04	16	3 ساعات
7	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.	30 نونبر2015	15	65.21 %	00	08	09	24	4 ساعات
8	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع التجارة الخارجية.	2 دجنبر 2015	12	52.17%	07	04	05	17	5 ساعات
9	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.	7دجنبر 2015	14	60.86%	06	03	05	19	3 ساعات
10	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة.	7 دجنبر 2015	13	56.52 %	06	04	09	22	4 ساعات و30د
11	التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص اللجنة برسم سنة 2016.	09 دجنبر2015	21	91.30%	00	02	01	22	30 دقيقة
12	مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 58.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	23 دجنبر 2015	08	34.78%	02	13	02	10	2ساعات و30 دقيقة
13	دراسة مشروع قانون رقم 67.15 يقضي بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.255 بتاريخ 18 من محرم 1393 (22 فبراير 1973) يتعلق باستيرادها وتكريرها والتكفل بتكريرها وتعبئتها وادخارها وتوزيعها.	26 يناير 2016	05	21.73%	10	08	04	09	2 ساعات
14	دراسة مشروع قانون رقم 91.14 يتعلق بالتجارة الخارجية.	03 فبراير 2016	04	17.39%	11	08	00	04	3 ساعات
الفترة الفاصلة بين الدورتين									
15	مشروع قانون 133.12 يتعلق بالعلامات المميزة لمنتوجات الصناعة التقليدية.	18 فبراير 2016	05	21.73%	09	09	00	05	10 دقائق
16	مشروع قانون 133.12 يتعلق بالعلامات المميزة لمنتوجات الصناعة التقليدية.	18 فبراير 2016	06	26.08 %	09	09	00	06	ساعة و35 دقيقة
17	مشروع قانون رقم 30.15 يتعلق بسلامة السدود.	18 فبراير 2016	06	26.88%	09	08	01	07	10 دقائق

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الأعضاء	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد الملاحظين	المجموع	مجموع المدة الزمنية
18	مشروع قانون رقم 30.15 يتعلق بسلامة السدود.	18 فبراير 2016	06	26.08%	09	08	01	70	ساعتان
19	مشروع قانون رقم 113.13 يتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية.	28 مارس 2016	07	30.43%	05	11	00	03	ساعة و 45 دقيقة
20	*مشروع قانون رقم 59.14 يتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها.	28 مارس 2016	07	30.43%	05	11	00	03	ساعة 45 دقيقة
21	مشروع قانون رقم 46.12 يغير ويتمم بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 من جمادى الأخرة 1337 (31 مارس 1919). بمثابة مدونة التجارة البحرية.	28 مارس 2016	07	30.43%	05	11	00	03	ساعة 45 دقيقة
	دورة أبريل 2016								
22	الشروع في دراسة مشروع قانون رقم 48.15 يتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء	26 أبريل 2016	09	39,13%	01	13	16	25	2 ساعات
23	مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 48,15 يتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء	02 ماي 2016	12	52,17%	04	07	02	14	4 ساعات
24	مناقشة حصيلة استراتيجية رؤية 2020 للسياحة وخطة الوزارة لإنعاش القطاع السياحي وتقوية تنافسية الفاعلين السياحيين وتسهيل ولوج الشركات السياحية للتمويل وسياسة الوزارة لترويج المنتوج السياحي المغربي.	02 ماي2016	09	39,13%	03	11	05	14	3ساعات ونصف
25	البت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون رقم 48.15 يتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء	03 ماي 2016	11	47,82%	01	11	03	14	1 ساعة ونصف
26	دراسة مشروع قانون رقم 36.15 يتعلق بالماء	10 ماي2016	10	%43,47	05	08	07	17	1ساعة ونصف
27	مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 36.15 يتعلق بالماء.	30 ماي2016	07	%30,43	07	09	00	07	1ساعة ونصف
28	البت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون رقم 36.15 يتعلق بالماء	20 يونيو2016	06	%26,08	07	10	03	09	1ساعة ونصف
29	دراسة موضوع تداعيات استيراد المواد الطاقية البديلة	20 يوليوز2016	05	%24.28	05	10	08	13	3 ساعات
30	دراسة مشاريع القوانين التالية: - مشروع قانون رقم 39.16 يقضي بتغيير القانون رقم 16.09المتعلق بالوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية. - مشروع قانون رقم 38.16 يغير ويتمم بموجبه الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.63.226 الصادر 14من ربيع الأول 1383 (5 أغسطس 1963) بإحداث المكتب الوطني للكهرباء. - مشروع قانون رقم 74.15 يتعلق بالمنطقة المنجمية لتافيلالت و فجيج. - مشروع قانون رقم 37.16 يقضي بتغيير و تتميم القانون رقم 57.09 المحدثة بموجبه الشركة المسماة "الوكالة الوطنية للطاقة الشمسية" "MOROCCAN AGENCY FOR SOLAR ENERGY »	28 يوليوز 2016	07	35%	04	09	01	08	4 ساعات
31	دراسة مشروع قانون رقم 49.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95المتعلق بمدونة التجارة و بسن أحكام خاصة بآجال الأداء	02 غشت 2016	03	15 %	11	06	00	03	ساعة واحدة

حصيلة حضور السيدات والسادة الوزراء لاجتماعات لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

دورة أكتوبر 2015		الفترة الفاصلة بين الدورتين		دورة أبريل 2016	
السادة الوزراء	عدد الاجتماعات	السادة الوزراء	عدد الاجتماعات	السادة الوزراء	عدد الاجتماعات
السيد وزير الطاقة ولمعادن والماء والبيئة	04	السيدة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالماء	02	السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة	04
السيدة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبيئة	02	السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني	02	السيدة الوزيرة المكلفة بالماء	03
السيدة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالماء	01	السيد وزير الفلاحة والصيد البحري	03	السيد وزير السياحة	01
السيد وزير الفلاحة والصيد البحري	01			السيدة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبيئة	01
العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	01			السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية	01
السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي	01				
السيد الوزير المنتدب المكلف بالتجارة الخارجية	02				
السيد وزير الشؤون العامة والحكامة (بالنيابة عن وزيرة الصناعة التقليدية)	01				
السيد الوزير المنتدب المكلف بالتربية الوطنية والتكوين المهني (بالنيابة عن وزير السياحة)	01				

النصوص القانونية وطلبات الاستماع قيد الدرس باللجنة

الجدول رقم 1 : النصوص القانونية قيد الدرس باللجنة

مشاريع القوانين قيد الدرس	مقترحات القوانين قيد الدرس
مشروع قانون رقم 35.13 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات.	- مقترح قانون يتعلق بإحداث المجلس الوطني للمناطق القروية والجبلية. - مقترح قانون بتعديل المادة 19 من القانون 07.14 المغير والمتمم للظهير الشريف الصادر في 09 رمضان 1931 (12 أغسطس 1913) المتعلق بالتحفيظ العقاري. - مقترح قانون بشأن تقنين زراعة الكيف بالمغرب. - مقترح قانون يرمي إلى إحداث غرف للسياحة. - مقترح قانون يرمي إلى إحداث المجلس الوطني للسياحة. - مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم القانون رقم 31.96 المتعلق بالنظام الأساسي لوكالات الأسفار. - مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم القانون رقم 1.74.16 المؤرخ في 12 ربيع الثاني 1396 (12 أبريل 1976) المتعلق بالمكتب الوطني المغربي للسياحة. - مقترح قانون بإحداث الوكالة الوطنية للجيولوجية. - مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.09 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.89 الصادر في 16 رمضان 1432 (17 أغسطس 2011).

الجدول رقم 2: طلبات الاستماع إلى الوزراء

الرقم	الموضوع	مقدم الطلب	تاريخ الإحالة إلى اللجنة	تاريخ الإحالة إلى الحكومة	كرونولوجيا الطلب
1	طلب عقد اجتماع مشترك للجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية ولجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة، بحضور وزير الخارجية ووزير الفلاحة، لمناقشة تداعيات الحكم القضائي للمحكمة الأوربية حول الاتفاقية الفلاحية بين المغرب والاتحاد الأوربي.	مجموعة العمل التقدمي والفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي فريق التجمع الوطني للأحرار	14 و15 دجنبر 2015	راسل السيد رئيس المجلس في 22 دجنبر 2016 كل من رئيس الحكومة ووزير العلاقات مع البرلمان في الموضوع، بناء على مداولات المكتب.	لم يبرمج بعد
2	تدارس مجمل المشاكل التي تعرفها مؤسسة سامير	فريق الأصالة والمعاصرة	01 دجنبر 2015	تمت مراسلة الوزارة المعنية بتاريخ 03 دجنبر 2015	لم يبرمج بعد
3	تداعيات الحكم القضائي الصادر عن المحكمة الأوروبية، والقاضي بإلغاء اتفاقية الفلاحة والصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوروبي.	فريق الأصالة والمعاصرة	14 دجنبر 2015	تمت مراسلة الوزارة المعنية بتاريخ 15 دجنبر 2015	لم يبرمج بعد
4	تداعيات حكم المحكمة الأوربية بخصوص المنتوجات الفلاحية المغربية.	الفريق الاشتراكي	15 دجنبر 2015	تمت مراسلة الوزارة المعنية بتاريخ 15 دجنبر 2015	لم يبرمج بعد
5	تداعيات إلغاء الاتفاقية الفلاحية بين المغرب وأوربا.	مجموعة العمل التقدمي.	14 دجنبر 2016	تمت مراسلة الوزارة المعنية بتاريخ 15 دجنبر 2015.	لم يبرمج بعد
6	خطة الحكومة لدعم ومواكبة المقاولات خاصة المتوسطة والصغيرة، والبحث في إمكانية إبداع صيغة مشتركة بين القطاع الخاص والحكومة لحكامة فضلى وفعالية أحسن، عن طريق مبادرة هيكلية شمولية، تجمع كل المبادرات المختلفة المعمول بها حاليا، مثل "قانون المقاول الذاتي"، و"مبادرة"، و"مغرب ابتكار"، و"مقاولتي"، في مبادرة واحدة عامة وشاملة، تأخذ بعين الاعتبار التعثرات والإنجازات التي عرفتها مختلف البرامج السابقة، وتجميع الإمكانيات المالية والتشجيعات المتفرقة، لتعمل بنجاعة أكبر.	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	2 فبراير2016	تمت مراسلة الوزارة المعنية بتاريخ 3 فبراير 2016.	لم يبرمج بعد
7	مناقشة وتقييم حصيلة برنامج رؤية 2015	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	5 يوليوز 2016	وجّه الطلب إلى وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني تحت اشراف رئيس مجلس المستشارين بتاريخ 13 يوليوز 2016. أحيل على وزارة العلاقات مع البرلمان بتاريخ 11 يوليوز 2016	لم يبرمج بعد

السيدات والسادة أعضاء لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

أعضاء مكتب اللجنة		
المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
رئيس اللجنة	السيد العربي العرايشي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
الخليفة الأول	السيد أبو بكر أعبيد	الفريق الاشتراكي
الخليفة الثاني	السيد محمد زروال	فريق الاتحاد المغربي للشغل
الخليفة الثالث	السيدة آمال ميصرة	فريق العدالة والتنمية
الخليفة الرابع	السيد سيدي الطيب الموساوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله المهاجري	فريق الاصالة والمعاصرة
الخليفة السادس	السيد عبد الحميد الصويري	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
الأمين	السيد عبد الرحيم الأطماعي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
المقرر	السيد محمد القندوسي	فريق التجمع الوطني للأحرار
مساعد المقرر	السيد عدّي الشجيري	مجموعة العمل التقدمي

أعضاء اللجنة	
الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
السيد عبد الصمد قيوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
السيد أحمد بابا اعمر حداد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
السيد محمد لشهب	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
السيد محمد العزري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
السيد أحمد احميميد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
السيد فاطمة آيت موسى	فريق الأصالة والمعاصرة
السيد أمحمد حميدي	فريق الأصالة والمعاصرة
السيد حميد قميزة	فريق الأصالة والمعاصرة
السيد سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي
السيد محمد عبو	فريق التجمع الوطني للاحرار

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

الحصيلة العامة

لأشغال عمل لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية خلال السنة التشريعية 2015 2016-

	دورة أكتوبر 2015	الفترة الفاصلة بين الدورتين	دورة أبريل 2016	السنة التشريعية 2015 -2016
عدد النصوص المصوت عليها	4	4	13 من بينها 3 مقترحات قوانين	21 ساعة
عدد الاجتماعات	15	9	31	55 ساعة
مجموع ساعات العمل	65 ساعة و15 د	21 ساعة و30 د	94 ساعة	180 ساعة و45 د

لائحة النصوص القانونية المصوت عليها

دورة أكتوبر 2015	الفترة الفاصلة بين الدورتين	دورة أبريل 2016	
مشاريع القوانين	مشاريع القوانين	مشاريع القوانين	مقترحات القوانين
▪ مشروع القانون رقم 45.15 بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.199 بتاريخ 15 من صفر 1421 (19 ماي 2000) والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 الصادر في 10 شوال 1395 (16 أكتوبر 1975) المتعلق بإحداث الجامعات وبسن أحكام خاصة؛ ▪ مشروع القانون رقم 71.15 يتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛ ▪ مشروع القانون رقم 90.13 يقضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة؛ ▪ مشروع القانون رقم 13.89 يتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين.	▪ مشروع القانون رقم 13.89 يتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين (قراءة ثانية) ؛ ▪ مشروع قانون رقم 70.13 يتعلق بالمراكز الاستشفائية الجامعية؛ ▪ مشروع قانون إطار رقم 97.13 المتعلق بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها (قراءة ثانية) ؛ ▪ مشروع قانون رقم 51.15 يقضي بإعادة تنظيم "المسرح الوطني محمد الخامس".	▪ مشروع قانون رقم 43.13 يتعلق بمزاولة مهن التمريض؛ ▪ مشروع قانون رقم 44.13 يتعلق بمزاولة القبالة؛ ▪ مشروع قانون رقم 45.13 يتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي (تم ارجاع مشروع القانون من الجلسة العامة إلى اللجنة - قصد إنجاز تقرير جديد بشأنه - بتاريخ 18 مايو 2016)؛ ▪ مشروع قانون رقم 51.15 يقضي بإعادة تنظيم "المسرح الوطني محمد الخامس" (في إطار قراءة ثانية)؛ ▪ مشروع قانون رقم 78.14 يتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة؛ ▪ مشروع قانون رقم 02.13 يتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية؛ ▪ مشروع قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات و العمال المنزليين ؛ ▪ مشروع قانون رقم 88.13 يتعلق بالصحافة والنشر؛ ▪ مشروع قانون رقم 11.15 يتعلق بإعادة تنظيم الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري ؛ ▪ مشروع قانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.	▪ مقترح قانون يتعلق بالفنان والمهن الفنية ؛ ▪ مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري ؛ ▪ مقترح قانون يقضي بتعديل احكام القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي .

تصنيف النصوص القانونية المصوت عليها

		دورة أكتوبر 2015	الفترة الفاصلة بين الدورتين	دورة أبريل 2016
توزيع النصوص القانونية حسب مصدر الإحالة على المجلس	الحكومة	--	--	01
	مجلس النواب	04	04	12
توزيع النصوص القانونية حسب مآل التصويت	الإجماع	03	04	11
	الأغلبية	01	--	02
توزيع النصوص القانونية حسب التعديل	المعدّلة	03	02	09
	غير المعدّلة	01	02	04
توزيع النصوص القانونية حسب طبيعتها القانونية	مشاريع قوانين تنظيمية	--	--	--
	قوانين الإطار	--	01	--
	مشاريع القوانين العادية	04	03	10
	مقترحات القوانين	--		03

الإسهام التشريعي من خلال التعديلات المقدّمة:

	النص القانوني	عدد التعديلات المقدمة	عدد التعديلات المقبولة
دورة أكتوبر 2015	مشروع القانون رقم 45.15 بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.199 بتاريخ 15 من صفر 1421 (19 ماي 2000) والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 الصادر في 10 شوال 1395 (6 أكتوبر 1975) المتعلق بإحداث الجامعات وبسن أحكام خاصة.	1	1
	مشروع القانون رقم 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين.	45 تعديلا	10 تعديلات
	مشروع قانون رقم 90.13 يتعلق بالمجلس الوطني للصحافة.	132 تعديلا	30 تعديل
الفترة الفاصلة بين الدورتين	مشروع قانون رقم 70.13 يتعلق بالمراكز الاستشفائية الجامعية.	24 تعديل	09 تعديلات
	مشروع قانون رقم 51.15 يقضي بإعادة تنظيم "المسرح الوطني محمد الخامس."	24	08 تعديلات
دورة أبريل 2016	مشروع قانون رقم 43.13 يتعلق بمزاولة مهن التمريض.	50	25 تعديل
	مشروع قانون رقم 44.13 يتعلق بمزاولة مهنة القبالة.	69	34 تعديل
	مشروع قانون رقم 78.14 يتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.	94 تعديل	12 تعديل
	مقترح قانون يتعلق بالفنان والمهن الفنية.	94 تعديل	40 مادة
	مشروع قانون رقم 02.13 يتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية.	03 تعديلات	03 تعديل
	مشروع قانون رقم 88.13 يتعلق بالصحافة والنشر.	104 تعديل	68 تعديل
	مقترح قانون يقضي بتعديل أحكام القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي.	09 تعديلات	--
	مشروع قانون رقم 11.15 يتعلق بإعادة تنظيم الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري.	01	--
	مشروع قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين (في إطار قراءة ثانية).	32	--
	مشروع قانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.	39	15 مادة

إحصاءات حول الاجتماعات من خلال ترتيبها الكرونولوجي

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	حضور السيدات والسادة المستشارين						مجموع المدة الزمنية
			أعضاء اللجنة	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	الملاحظين	المجموع	
	دورة أكتوبر 2015								
1	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاتصال.	23 نونبر 2015	12	75 %	0	04	03	15	7 ساعات
2	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي وتكوين الأطر و البحث العلمي.	24 نونبر 2015	12	75 %	01	03	10	22	5 ساعات و 30 دقيقة
3	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية و التكوين المهني.	25 نونبر 2015	12	75 %	02	02	14	26	9 ساعات و30 د
4	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة	26 نونبر 2015	10	62,5 %	04	02	09	19	4 ساعات
5	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية	27 نونبر 2015	10	62,5 %	03	03	12	22	6 ساعات
6	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والرياضة	1 دجنبر 2015	10	62,5 %	02	04	11	21	4 ساعات و30 دقيقة
7	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة	2 دجنبر 2015	08	50,00 %	05	03	20	28	4 ساعات و30 دقيقة
8	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	3 دجنبر 2015	07	43,75 %	04	05	05	12	5 ساعات و 30 دقيقة
9	اجتماع التصويت على مجموع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2016.	9 دجنبر 2015	12	75 %	00	04	00	12	30 دقيقة
10	دراسة مشروع القانون رقم 45.15 بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.199 بتاريخ 15 من صفر 1421 (19 ماي 2000) والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 الصادر في 10 شوال 1395 (6 أكتوبر 1975) المتعلق بإحداث الجامعات وبسن أحكام خاصة (كما وافق عليه مجلس النواب في 10 نونبر 2015)	30 دجنبر 2015	08	53,33 %	03	05	02	10	ساعة و45 د
11	دراسة مشروع القانون رقم 71.15 بتغيير وتتميم القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.	30 دجنبر 2015	08	53,33 %	03	05	02	10	ساعة و45 د
12	الشروع في دراسة مشروعي القانونين : ▪ مشروع القانون رقم 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين ▪ مشروع قانون رقم 90.13 يتعلق بالمجلس الوطني للصحافة كما وافق عليهما مجلس النواب.	30 دجنبر 2015	04	25 %	02	09	04	08	ساعة و 30 د

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	حضور السيدات والسادة المستشارين						مجموع المدة الزمنية
			أعضاء اللجنة	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	الملاحظين	المجموع	
13	مواصلة دراسة مشروعي القانونين : ▪ مشروع القانون رقم 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين ▪ مشروع قانون رقم 90.13 يتعلق بالمجلس الوطني للصحافة كما وافق عليهما مجلس النواب.	06 يناير 2016	08	50 %	02	04	03	11	5 ساعات و45 د
14	البت في التعديلات و التصويت عليها و على المشروعين القانونين : ▪ مشروع القانون رقم 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين ▪ مشروع قانون رقم 90.13 يتعلق بالمجلس الوطني للصحافة كما وافق عليهما مجلس النواب.	19 يناير 2016	09	60 %	02	03	07	16	3 ساعات و30 د
15	البت في التعديلات و التصويت عليها و على المشروعين القانونين : ▪ مشروع القانون رقم 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين ▪ مشروع قانون رقم 90.13 يتعلق بالمجلس الوطني للصحافة كما وافق عليهما مجلس النواب.	25 يناير 2016	07	46%	04	04	03	10	4 ساعات
الفترة الفاصلة ما بين دورتي أكتوبر 2015 و دورة أبريل 2016									
16	▪ مشروع قانون رقم 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين. (قراءة ثانية)	29 فبراير 2016	10	63 %	03	03	01	11	30 دقيقة
17	الشروع في دراسة : 1. مشروع قانون رقم 70.13 يتعلق بالمراكز الاستشفائية الجامعية. 2. مشروع قانون رقم 44.13 يتعلق بمزاولة مهنة القبالة. 3. مشروع قانون رقم 45.13 يتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي. 4. مشروع قانون رقم 43.13 يتعلق بمزاولة مهن التمريض. 5. مشروع قانون رقم 25.14 يتعلق بمزاولة مهن محضري ومناولي المنتجات الصحية. 6. مشروع قانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.	02 مارس 2016	06	38 %	06	04	05	11	ساعة و30 دقيقة
18	الشروع في دراسة : 1. مشروع قانون رقم 51.15 يقضي بإعادة تنظيم "المسرح الوطني محمد الخامس". 2. مقترح قانون يتعلق بالفنان والمهن الفنية.	02 مارس 2016	07	44 %	05	04	02	09	45 دقيقة
19	دراسة مشروع قانون إطار رقم 97.13 يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها. (في إطار قراءة ثانية وذلك بعد تعديل المواد 1 و3 و6 و7 و16 و17 و18 و19 و20 و22 و25 و26 منه).	02 مارس 2016	05	31%	06	05	00	05	ساعة و 45 د
20	مواصلة دراسة المشاريع القوانين التالية: 1 - مشروع قانون رقم 70.13يتعلق بالمراكز الاستشفائية الجامعية. 2 - مشروع قانون رقم 44.13 يتعلق بمزاولة مهنة القبالة. 3 - مشروع قانون رقم 45.13 يتعلق بمزاولة	28 مارس 2016	11	73 %	01	03	07	18	6 ساعات

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	حضور السيدات والسادة المستشارين						مجموع المدة الزمنية
			أعضاء اللجنة	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	الملاحظين	المجموع	
	مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي. 4 - مشروع قانون رقم 43.13 يتعلق بمزاولة مهن التمريض. 5 - مشروع قانون رقم 25.14 يتعلق بمزاولة مهن محضري ومناولي المنتجات الصحية. 6 - مشروع قانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.								
دورة أبريل 2016									
25	مواصلة دراسة مقترح قانون يتعلق بالفنان والمهن الفنية.	13 أبريل 2016	7	47%	6	2	1	8	3ساعات و 30 د
26	1. البت في التعديلات المقدمة حول مشروع قانون رقم 44.13 يتعلق بمزاولة مهنة القبالة والتصويت على مشروع القانون برمته. 2. البت في التعديلات المقدمة حول مشروع قانون رقم 43.13 يتعلق بمزاولة مهن التمريض و التصويت على مشروع القانون برمته.	13 أبريل 2016	6	40%	6	3	1	7	3 ساعات
27	مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 45.13 يتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي.	27 أبريل 2016	7	47%	7	1	2	9	ساعة و45 د
28	مواصلة دراسة مقترح قانون يتعلق بالفنان و المهن الفنية.	27 أبريل 2016	7	47%	7	1	0	7	ثلاث ساعات
29	الشروع في دراسة مشروع قانون رقم 25.14 يتعلق بمزاولة مهن محضري ومناولي المنتجات الصحية.	04 ماي 2016	6	40%	6	3	8	14	6 ساعات
30	دراسة مشروع قانون رقم 78.14 يتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة و الطفولة.	11ماي 2016	10	67%	2	3	3	13	3 ساعات
31	البت في التعديلات و التصويت على مشروع قانون رقم 45.13 يقضي بمزاولة مهن الترويض و التأهيل و إعادة التأهيل الوظيفي.	11ماي 2016	9	60%	2	4	3	12	3 ساعات و30 د
32	مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 78.14 يتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة و الطفولة.	19 ماي 2016	8	53%	5	2	3	11	7 ساعات
33	البت في التعديلات و التصويت على مشروع قانون رقم 78.14 يتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة و الطفولة.	25 ماي 2016	9	60%	3	3	8	17	3 ساعات و 15 د
34	- دراسة مشروع قانون رقم 51.15 يقضي بإعادة تنظيم المسرح الوطني الخامس (في إطار قراءة ثانية) - مواصلة مناقشة مواد مقترح قانون يتعلق بالفنان و المهن الفنية.	13 يونيو 2016	5	36%	6	2 + 1 اعتذار مبرر	1	6	ساعة ونصف
35	- دراسة مقترح قانون يقضي بتعديل احكام القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية	15 يونيو 2016	6	43%	5	2 + 1 اعتذار	0	6	ساعة

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	حضور السيدات والسادة المستشارين						مجموع المدة الزمنية
			أعضاء اللجنة	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	الملاحظين	المجموع	
	لتقييم و ضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي					مبرر			ونصف
36	- دراسة مشروع قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين. (في إطار قراءة ثانية)	15 يونيو 2016	10	71%	3	1	4	14	2 ساعات و 30 د
37	البت في التعديلات والتصويت على مقترح قانون يتعلق بالفنان و المهن الفنية.	20 يونيو 2016	7	50%	3	4	5	12	3 ساعات و 15 د
38	مواصلة البت في التعديلات والتصويت على مقترح قانون يتعلق بالفنان والمهن الفنية.	28 يونيو 2016	8	57%	4	2	3	11	2 ساعات و45 د
39	- الشروع في دراسة مشروع قانون رقم 88.13 يتعلق بالصحافة و النشر.	29 يونيو 2016	5	36%	9	0	0	5	30 د
40	- الشروع في دراسة مشروع قانون رقم 02.13 يتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية.	29 يونيو 2016	5	36%	9	0	2	7	ساعة واحدة
41	- الشروع في المناقشة العامة والمناقشة التفصيلية لمواد مشروع قانون رقم 88.13 يتعلق بالصحافة والنشر.	13 يوليوز 2016	7	50%	5	2	3	10	3 ساعات و 30 د
42	- الشروع في المناقشة العامة والمناقشة التفصيلية لمواد مشروع قانون رقم 02.13 يتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية.	14 يوليوز 2016	7	50%	6	1	1	8	3 ساعات و 30 د
43	- المناقشة التفصيلية لمواد مشروع قانون رقم 88.13 يتعلق بالصحافة والنشر.	15 يوليوز 2016	5	36%	7	2	2	7	7 ساعات
44	البت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون رقم 88.13 يتعلق بالصحافة والنشر	18 يوليوز 2016	7	50%	5	2	3	10	4 ساعات
45	البت في التعديلات و التصويت على مقترح قانون يقضي بتعديل القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم و ضمان جودة التعليم العالي و البحث العلمي.	20 يوليوز 2016	5	36%	7	2	2	7	ساعة واحدة
46	- مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل و التشغيل المتعلقة بالعاملات و العمال المنزليين.	20 يوليوز 2016	5	36%	9	0	3	8	2 ساعات و30 د
47	الشروع في دراسة القانونين التاليين : 1 - مقترح قانون بتغيير و تتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري . 2 - مشروع قانون رقم 11.15 يتعلق بإعادة تنظيم الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري.	22 يوليوز 2016	6	43%	5	3	4	10	1 ساعة و30 د
48	دراسة القانونين التاليين : 1 - مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري. 2 - مشروع قانون رقم 11.15 يتعلق بإعادة تنظيم الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري.	25 يوليوز 2016	10	71%	2	2	2	12	7 ساعات
49	البت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين.	25 يوليوز 2016	10	71%	2	2	1	11	3 ساعات
50	اجتماع مشترك مع لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان - دراسة مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.	26 يوليوز 2016	11	79%	1	2		11	ساعة واحدة

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	حضور السيدات والسادة المستشارين						مجموع المدة الزمنية
			أعضاء اللجنة	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	الملاحظين	المجموع	
51	الشروع في المناقشة العامة والمناقشة التفصيلية لمشروع قانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.	27 يوليوز 2016	7	50%	4	3	4	11	6 ساعات و15 د
52	اجتماع اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجنة لإعداد صيغة توافقية على التعديلات المقدمة حول مشروع قانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.	02 غشت 2016	6	43%	0	3		6	3 ساعات و 30 د
53	اجتماع اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجنة لإعداد صيغة توافقية على التعديلات المقدمة حول مشروع قانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.	02 غشت 2016	5	36%	4	0		5	2 ساعات و 30 د
54	اجتماع مشترك مع لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لدراسة مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.	03 غشت 2016	11	79%	0	3		11	6 ساعات و45 د
55	البت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.	03 غشت 2016	8	57%	6	0	5	13	30 د

حصيلة حضور السيدات والسادة الوزراء لاجتماعات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

دورة أكتوبر 2015		الفترة الفاصلة بين الدورتين		دورة أبريل 2016	
السيدات والسادة الوزراء	عدد الاجتماعات	السيدات والسادة الوزراء	عدد الاجتماعات	السادة الوزراء	عدد الاجتماعات
▪ السيد وزير الاتصال	06[1]	▪ السيد وزير الاتصال	01	▪ السيد وزير الاتصال	06
▪ السيد وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ▪ السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	02	▪ السيد وزير الثقافة	03	▪ السيد وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ▪ السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	02
▪ السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني	02	▪ السيد وزير الصحة	04	▪ السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني	02
▪ السيد وزير الثقافة	01	▪ السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	01	▪ السيد وزير الثقافة	05
▪ السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية	01			▪ السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية	03
▪ السيد وزير الشباب والرياضة	01			▪ السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	06[2]
▪ السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	01			▪ السيد وزير الصحة	05

النصوص القانونية وطلبات الاستماع قيد الدرس باللجنة

الجدول رقم 1: النصوص القانونية قيد الدرس باللجنة

مشاريع القوانين قيد الدرس	مقترحات القوانين قيد الدرس
- مشروع قانون رقم 143.12 بتغيير المادة 44 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية. (في إطار قراءة ثانية). - مشروع قانون رقم 25.14 يتعلق بمزاولة مهن محضري ومناولي المنتجات الصحية. - مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز. - مشروع قانون رقم 45.13 يتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي. - مشروع قانون رقم 65.15 يتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية. - مشروع قانون رقم 63.16 بتغيير وتتميم رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية. - مشروع قانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.	- مقترح قانون يتعلق بمنع التدخين والإشهار والدعاية للتبغ في بعض الأماكن العمومية. - مقترح قانون يرمي إلى تعديل الظهير الشريف رقم 1-02-212 الصادر في 22 جمادى الآخرة 1423 (31 أغسطس 2002) القاضي بإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي - البصري، كما تم تغييره وتتميمه. - مقترح قانون يقضي بتتميم القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي. - مقترح قانون يتمم الظهير الشريف رقم 1.63.071 الصادر في 25 من جمادى الآخرة 1383 (13 نوفمبر 1963) بشأن التعليم الأساسي. - مقترح قانون يقضي بتعديل الفقرة الأولى من المادة 6 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية.

[1] اجتماع لوزير الاتصال بالنيابة عن وزير الصحة.

[2] اجتماع واحد نيابة عن وزير الصحة واجتماعين بصفة مشتركة مع لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

الجدول رقم 2 : طلبات الاستماع إلى الوزراء

الرقم	الموضوع	مقدم الطلب	تاريخ الإحالة إلى اللجنة	تاريخ الإحالة إلى الحكومة	كرونولوجيا الطلب
1	طلب عقد اجتماع مشترك للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية ولجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، بحضور وزير الداخلية ووزير التربية الوطنية والتكوين المهني، لدراسة وضعية أساتذة المراكز الجهوية والتدخل الأمني العنيف خلال وقفاتهم الاحتجاجية يوم 07 يناير 2016.	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	08 يناير 2016	26 يناير 2016	تمت مراسلة رئيس مجلس المستشارين بتاريخ 21 يناير 2016 من طرف رئيسي اللجنتين، لاتخاذ التدابير اللازمة في الموضوع. - أحيل الطلب على الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان في 26 يناير 2016.
2	طلب عقد اجتماع مشترك للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية ولجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، بحضور وزير الداخلية ووزير الشباب والرياضة، لمناقشة تداعيات الأحداث الدامية التي عرفها ملعب محمد الخامس بالدار البيضاء يوم السبت 19 مارس 2016 والإجراءات اللازمة للحد من ظاهرة الشغب في الملاعب الرياضية.	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وفريق الاتحاد المغربي للشغل	22 مارس 2016	29 مارس 2016	أحيل الطلب على الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان في 29 مارس 2016.
3	إعطاء تقرير عن حصيلة نشاط مؤسسة التعاون الوطني من قبل السيد مدير مؤسسة التعاون الوطني.	فريق الأصالة والمعاصرة	29 يناير 2016	05 فبراير 2016	تمت مراسلة الوزارة المعنية بتاريخ 05 فبراير 2016 قصد تحديد موعد ملائم لدراسته.
4	مناقشة الطريقة والمنهجية التي اعتمدت في التعيينات الاخيرة التي همت المدراء الجهويين للأكاديميات والنواب الإقليميين لوزارة التربية الوطنية.	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	02 فبراير 2016	05 فبراير 2016	تمت مراسلة الوزارة المعنية بتاريخ 05 فبراير 2016 قصد تحديد موعد ملائم لدراسته.
5	مناقشة وضعية التكوين المهني بالمغرب بحضور المدير العام للمكتب الوطني للتكوين المهني وانعاش الشغل تحت مسؤولية وزير التربية الوطنية والتكوين المهني.	فريق العدالة والتنمية	02 مارس 2016	04 مارس 2016	لم يبرمج بعد
6	الاختلالات التي تعرفها التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية والتعاضدية العامة للتربية الوطنية.	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	05 ماي 2016	14 ماي 2016	تمت مراسلة الوزارة المعنية بتاريخ 14 ماي 2016 قصد تحديد موعد ملائم لدراسته.
7	مناقشة ما صاحب البطولة الوطنية لكرة القدم من تصريحات لمسؤولين بالأندية والجامعة حول التلاعبات في النتائج.	الفريق الاستقلالي	11 ماي 2016	17 ماي 2016	تمت مراسلة وزارة الشباب والرياضة بتاريخ 17 ماي 2016 قصد تحديد موعد ملائم لدراسته.
8	تدارس طرق تدبير المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية ومال مخطط عمل المكتب خلال الولاية الحكومية الحالية بحضور المدير العام للمكتب تحت مسؤولية وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	04 يوليوز 2016	أحيل على وزارة العلاقات مع البرلمان بتاريخ 12 يوليوز	توصلت رئاسة المجلس في 16 غشت 2016 بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يعبر فيها عن استعداد وزير التعليم العالي للحضور إلى

السيدات والسادة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

أعضاء مكتب اللجنة		
المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
رئيس اللجنة	المستشار عبد العلي حامي الدين	فريق العدالة والتنمية
الخليفة الأول	المستشار عبد الرحيم الدريسي	الفريق الحركي
الخليفة الثاني	المستشارة نجاة كمير	فريق الأصالة والمعاصرة
الخليفة الثالث	المستشار عبد الوهاب بلفقيه	الفريق الاشتراكي
الخليفة الرابع	المستشارة عائش أيتعلا	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
الخليفة الخامس	المستشار لحسن ادعي	فريق التجمع الوطني للأحرار
الخليفة السادس	المستشار عبد الكريم لهوايشري	فريق العدالة والتنمية
الأمين	المستشارة نائلة مية التازي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
مساعد الأمين	المستشارة رجاء الكساب	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
المقرر	المستشارة خديجة الزومي	الفريق الاستقلالي
مساعد المقرر	المستشارة أمال العمري	فريق الاتحاد المغربي للشغل

أعضاء اللجنة	
المستشارة فاطمة الحبوسي	الفريق الاستقلالي
المستشار أحمد تويزي	فريق الأصالة والمعاصرة
المستشار مبارك جميلي	فريق العدالة والتنمية

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الحصيلة العامة

لأشغال لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية خلال

السنة التشريعية 2015 - 2016

	دورة أكتوبر 2015	الفترة الفاصلة بين الدورتين	دورة أبريل 2016	السنة التشريعية 2015- 2016
عدد النصوص المصوت عليها	1	-	10	11
عدد الاجتماعات	18	2	15	35
مجموع ساعات العمل	90 ساعة	10 ساعات و15د	56 ساعة و5 د	156 ساعة و20 د

لائحة النصوص القانونية المصوت عليها

دورة أكتوبر 2015	دورة أبريل 2016
مشاريع القوانين	مشاريع القوانين
- مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016.	- مشروع قانون رقم 71.14 يغير ويتمم القانون رقم 011.71 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30ديسمبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية - مشروع قانون رقم 72.14 المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الموظفون والمستخدمون في نظام المعاشات المدنية - مشروع قانون رقم 96.15 يغير ويتمم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 اكتوبر 1977) المتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد - مشروع قانون رقم 95.15 يغير ويتمم القانون رقم 013.71 الصادر بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 دجنبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات العسكرية - مشروع قانون رقم 70.14يتعلق بهيئات التوظيف الجماعي العقاري - مشروع قانون رقم 100.15 يتعلق بتصفية ميزانية السنة 2013 - مشروع قانون رقم 59.13يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات - مشروع قانون رقم 24.16 بإحداث وكالة حساب تحدي الألفية -المغرب - مشروع قانون رقم 19.14 يتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي - مشروع قانون رقم 110.14 يتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات.

تصنيف النصوص القانونية المصوت عليها

		دورة أكتوبر 2015	دورة أبريل 2016
توزيع النصوص القانونية حسب مصدر الإحالة على المجلس	الحكومة	--	04
	مجلس النواب	01	06
توزيع النصوص القانونية حسب مآل التصويت	الإجماع	--	04
	الأغلبية	01	06
توزيع النصوص القانونية حسب التعديل	المعدلة	01	01
	غير المعدلة	--	09
توزيع النصوص القانونية حسب طبيعتها القانونية	مشاريع قوانين تنظيمية	--	
	مشاريع القوانين العادية	01	10
	مقترحات القوانين	--	

الإسهام التشريعي من خلال التعديلات المقدّمة:

دورة أكتوبر 2015			دورة أبريل 2016		
النص القانوني	عدد التعديلات المقدمة	عدد التعديلات المقبولة	النص القانوني	عدد التعديلات المقدمة	عدد التعديلات المقبولة
مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016.	224	31	مشروع قانون رقم 71.14 يغير ويتمم القانون رقم 011.71 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30ديسمبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية	17	-
			مشروع قانون رقم 72.14 المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الموظفون والمستخدمون في نظام المعاشات المدنية	7	01
			مشروع قانون رقم 96.15 يغير ويتمم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 اكتوبر 1977) المتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد	3	-
			مشروع قانون رقم 95.15 يغير ويتمم القانون رقم 013.71 الصادر بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 دجنبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات العسكرية	-	-
			مشروع قانون رقم 70.14يتعلق بهيئات التوظيف الجماعي العقاري	-	-
			مشروع قانون رقم 100.15 يتعلق بتصفية ميزانية السنة 2013	-	-
			مشروع قانون رقم 59.13يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التامينات	-	-
			مشروع قانون رقم 24.16 بإحداث وكالة حساب تحدي الألفية -المغرب	-	-
			مشروع قانون رقم 19.14 يتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي	-	-
			مشروع قانون رقم 110.14 يتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات	-	-

إحصاءات حول الاجتماعات من خلال ترتيبها الكرونولوجي

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	حضور السيدات والسادة المستشارين						ساعات العمل
			أعضاء اللجنة	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد الملاحظين	المجموع	
دورة أكتـــوبر 2015									
1	تقديم السيد وزير الاقتصاد والمالية لمشروع قانون المالية لسنة 2016	17 نونبر 2015 بعد جلسة الأسئلة الشفهية	17	%70,83	2	5	36	53	ساعة
2	الشروع في المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2016	23 نونبر 2015 على الساعة العاشرة صباحا	17	70,83%	1	6	15	32	3 ساعات و نصف
3	مواصلة المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2016	23 نونبر 2015 على الساعة الثالثة بعد الزوال	17	%70.83	1	14	15	32	3 ساعات و نصف
4	مواصلة المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2016	24 نونبر 2015 بعد جلسة الأسئلة الشفهية	16	66,66%	0	8	12	28	ساعتان
5	مواصلة المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2016	25 نونبر 2015 على الساعة العاشرة صباحا	10	41,66%	0	14	5	15	3 ساعات
6	الاستماع لجواب السيد الوزير على تدخلات السادة المستشارين	25 نونبر 2015 على الساعة الثالثة بعد الزوال	13	54,16%	0	11	2	15	ساعتان ونصف
7	الشروع في مناقشة المواد لمشروع قانون المالية لسنة 2016	26 نونبر 2015 على الساعة العاشرة صباحا	15	62,5%	0	9	8	23	3 ساعات و نصف
8	مواصلة مناقشة المواد لمشروع قانون المالية لسنة 2016	26 نونبر 2015 على الساعة الثالثة بعد الزوال	15	62,5%	0	9	8	23	6 ساعات
9	مواصلة مناقشة المواد لمشروع قانون المالية لسنة 2016	27 نونبر 2015 على الساعة العاشرة صباحا	10	41,66%	0	14	3	13	3ساعات
10	مواصلة مناقشة المواد لمشروع قانون المالية لسنة 2016	27 نونبر 2015 على الساعة الثالثة بعد الزوال	10	41,66%	0	14	3	13	3 ساعات و نصف
12	دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2016	30 نونبر 2015 على الساعة العاشرة صباحا	11	43 %	1	12	4	15	4 ساعات
13	*دراسة مشروع الميزانية الفرعية للبلاط الملكي؛ * دراسة مشروع الميزانية الفرعية لرئيس الحكومة؛ * دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة برسم السنة المالية 2016	30 نونبر 2015 على الساعة الثالثة بعد الزوال	8	32%	-	16	2	10	3 ساعات
14	دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم السنة المالية 2016	2 دجنبر 2015 على الساعة العاشرة صباحا	11	44 %	0	13	7	18	3 ساعات 45د
15	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم السنة المالية 2016	2 دجنبر 2015 على الساعة الثالثة بعد الزوال	7	28%	6	11	2	9	4 ساعات

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	حضور السيدات والسادة المستشارين						ساعات العمل
			أعضاء اللجنة	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد الملاحظين	المجموع	
16	البت في التعديلات والتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع القانون المالي لسنة 2016	3 دجنبر 2015 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا	15	62,5%	2	7	7	22	12 ساعة و 30د
17	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب ومشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2016	4 دجنبر 2015 على الساعة العاشرة صباحا	10	40%	0	14	6	16	4 ساعات
18	التصويت على مواد الجزء الثاني من مشروع القانون المالي لسنة 2016، وعلى مشروع القانون برمته، والتصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص اللجنة.	9 دجنبر 2015 على الساعة الرابعة بعد الزوال	20	83,33%	0	4	1	21	30دقيقة

الفترة الفاصلة بين دورة أكتوبر 2015 ودورة أبريل 2016

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الأعضاء	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد لملاحظين	المجموع	مجموع المدة الزمنية
19	تقديم مشروع قانون رقم 71.14 يغير ويتمم القانون رقم 011.71 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 المحدث بموجبه نظام المعاشات المدني ومشروع قانون رقم 72.14 المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الموظفون والمستخدمون في نظام المعاشات المدنية، ومشروع قانون رقم 96.15 يغير ويتمم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 المتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد	16فبراير 2016 على الساعة العاشرة صباحا	6	30%	4	14	7	13	30 دقيقة
20	تقديم مشروع قانون رقم 72.14 ;و مشروع قانون رقم 71.14 ; ومشروع قانون رقم 96.15.	30 مارس 2016 على الساعة العاشرة صباحا	13	65%	0	6	12	25	10 ساعات

دورة أبريل 2016

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الأعضاء	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد الملاحظين	المجموع	مجموع المدة الزمنية
21	مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 71.14 يغير ويتمم القانون رقم 011.71 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30ديسمبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية؛ مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 72.14 المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الموظفون والمستخدمون في نظام المعاشات المدنية؛ مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 96.15 يغير ويتمم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 اكتوبر 1977) المتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد	13 ماي 2016 على الساعة العاشرة صباحا	8	62,5%	8	9	7	15	ساعة

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	حضور السيدات والسادة المستشارين						ساعات العمل
			أعضاء اللجنة	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد الملاحظين	المجموع	
22	الشروع في دراسة مشروع قانون رقم 95.15 يغير ويتمم القانون رقم 013.71 الصادر بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 دجنبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات العسكرية. ومشروع قانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.؛ ومشروع قانون رقم 70.14يتعلق بهيئات التوظيف الجماعي العقاري.	25 ماي 2016 على الساعة العاشرة صباحا	8	36,36%	7	7	1	9	ساعة ونصف
23	تقديم مشروع قانون رقم 72.14 ؛ومشروع قانون رقم 71.14 ؛ ومشروع قانون رقم 96.15.	26 ماي 2016 على الساعة العاشرة صباحا	7	% 32	6	9	9	16	ساعة ونصف
24	مناقشة مشروع قانون رقم 72.14؛ ومشروع قانون رقم 71.14؛ ومشروع قانون رقم 96.15.	13يونيو 2016 على الساعة العاشرة صباحا	11	52,38%	3	8	7	18	ساعتان ونصف
25	مناقشة مواد مشروع قانون رقم 72.14 ومشروع قانون رقم 71.14 ؛ ومشروع قانون رقم 96.15.	15 يونيو 2016 على الساعة العاشرة والنصف صباحا	8	40%	0	13	3	11	3ساعات
26	مواصلة مناقشة مواد مشروع قانون رقم 72.14 ؛ومشروع قانون رقم 71.14 ؛ ومشروع قانون رقم 96.15.	16يونيو 2016 على الساعة العاشرة صباحا	3	15%	1	17	2	5	ساعتان ونصف
27	مواصلة مناقشة مواد مشروع قانون رقم 72.14 ومشروع قانون رقم 71.14 ؛ ومشروع قانون رقم 96.15.	21 يونيو 2016 على الساعة العاشرة صباحا	6	30%	2	12	5	11	ساعتان
28	التصويت على مشروع قانون رقم 95.15 يغير ويتمم القانون رقم 013.71 الصادر بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 دجنبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات العسكرية	27 يونيو 2016 على الساعة الواحدة بعد الزوال	13	60%	-	8	1	14	نصف ساعة
29	البت في التعديلات والتصويت على المواد وعلى مشروع قانون رقم 72.14 ؛ومشروع قانون رقم 71.14 ؛ ومشروع قانون رقم 96.15	27 يونيو 2016 على الساعة الواحدة والنصف بعد الزوال	13	62%	-	7	2	15	ساعتان
30	- تقديم مشروع قانون رقم 100.15 يتعلق بتصفية ميزانية السنة 2013؛ - تقديم مشروع قانون رقم 59.13يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات؛ - تقديم مشروع قانون رقم 24.16 بإحداث وكالة حساب تحدي الألفية -المغرب (MCA- Morocco).	4 يوليوز 2016 على الساعة الحادية عشرة صباحا	5	24%	3	13	-	5	ساعة
31	مناقشة مشروع قانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.	4 يوليوز 2016 على الساعة الثانية عشرة زوالا	5	24%	3	13	0	5	نصف ساعة
32	اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين لتقديم الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2017	21 يوليوز 2016 على الساعة الرابعة بعدالزوال	6	30%	2	13	5	11	نصف ساعة

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	حضور السيدات والسادة المستشارين						ساعات العمل
			أعضاء اللجنة	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد الملاحظين	المجموع	
33	- تدارس طلب فريق العدالة والتنمية حول إحداث لجنة فرعية للقيام بمهمة استطلاعية إلى مدينة الناظور والمركز الحدودي بني انصار للوقوف على عمل وأنشطة إدارة الجمارك ؛ - تقديم مشروع قانون رقم 19.14 يتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي؛ - تقديم مشروع قانون رقم 110.14 يتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات؛ - مناقشة مشروع قانون رقم 24.16 بإحداث وكالة حساب تحدي الألفية - المغرب ؛ - مناقشة مشروع قانون رقم 100.15 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2013؛ - مناقشة مشروع قانون رقم 59.13يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات؛ - مناقشة مشروع قانون رقم 70.14 يتعلق بهيئات التوظيف الجماعي العقاري.	27 يوليوز 2016 على الساعة العشرة صباحا	9	% 45	1	11	3	12	3ساعات
34	مناقشة مشروع قانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا	3 غشت 2016 على الساعة العاشرة صباحا	8	38,09%	2	11	1	9	3 ساعات ونصف
35	- مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛ - مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 19.14 يتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي؛ - مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 110.14 يتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات؛	4 غشت 2016 على الساعة العاشرة صباحا	4	40 %	0	14	3	7	4 ساعات ونصف

حصيلة حضور السيدات والسادة الوزراء لاجتماعات لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

دورة أكتوبر 2015		الفترة الفاصلة بين الدورتين		دورة أبريل 2016	
السادة الوزراء	عدد الاجتماعات	السادة الوزراء	عدد الاجتماعات	السادة الوزراء	عدد الاجتماعات
السيد وزير الاقتصاد والمالية	9	السيد وزير الاقتصاد والمالية السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية	02	السيد وزير الاقتصاد والمالية السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية	13
السيد الوزير المكلف بالشؤون العامة والحكامة	1	السيد وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	02	السيد وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	07
السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	1	-	-	السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية	04
السيد المندوب السامي للتخطيط	1	-	-	السيد الوزير المكلف بإدارة الدفاع الوطني	02

النصوص القانونية وطلبات الاستماع قيد الدرس باللجنة

الجدول رقم 1 : النصوص القانونية قيد الدرس باللجنة

مشاريع القوانين قيد الدرس	مقترحات القوانين قيد الدرس
- مشروع قانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. - مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد -قراءة ثانية-	- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 94.92 المتعلق بإحداث نظام المعاشات لفائدة أعضاء مجلس النواب والذي تم تطبيق أحكامه على أعضاء مجلس المستشارين بموجب القانون رقم 53.99 كما تم تغييره بمقتضى القانون رقم 35.04. - مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 301 والمادة 306 من القانون رقم 17.99 يتعلق بمدونة التأمينات كما تم تتميمه بالقانون رقم 09.03. - مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم القانون رقم 89.15 المنظم لمهنة الخبير والمحاسب والمحدث لهيئة الخبراء المحاسبين (كما وافق عليه مجلس النواب بتاريخ 10 ربيع الثاني 1421 موافق 13 يوليو 2000).

الجدول رقم 2 : طلبات الاستماع إلى الوزراء					
الرقم	الموضوع	مقدم الطلب	تاريخ الإحالة إلى اللجنة	تاريخ الإحالة إلى الحكومة	كرونولوجيا الطلب
1	تدارس موضوع "استراتيجية عمل وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ومدى مساهمته في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا"	رئيس اللجنة	-	7 يونيو 2016	لم يبرمج بعد
2	تدارس موضوع " تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأثرها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي	رئيس اللجنة	-	10 يونيو 2016	لم يبرمج بعد
الجدول رقم 3 : المهام الاستطلاعية					
3	طلب القيام بمهمة استطلاعية الى ميناء الناظور والمركز الحدودي بني انصار للوقوف على عمل وأنشطة إدارة الجمارك بالمركزين الحدوديين المذكورين، وذلك بمناسبة استقبال الجالية المغربية المقيمة بالخارج.	فريق العدالة والتنمية	5 يوليوز 2016	-	أحيل الطلب على رئاسة المجلس، ووافق المكتب على القيام بهذه المهمة، وتم توجيه الطلب إلى رئاسة الحكومة لاقتراح موعد للقيام بهذه المهمة الاستطلاعية.

السيدات والسادة أعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

أعضاء مكتب اللجنة		
المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
رئيس اللجنة	السيد رحال المكاوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
الخليفة الأول	السيد عادل بركات	فريق الأصالة والمعاصرة
الخليفة الثاني	السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي
الخليفة الثالث	السيد محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار
الخليفة الرابع	السيد عبد الكريم مهدي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
الخليفة الخامس	السيد عبد الحميد فاتحي	الفريق الاشتراكي
الأمين	السيد عدال محمد	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
المقرر	السيد عبد الصمد مريمي	فريق العدالة والتنمية
مساعد المقرر	السيد عبد الحق حيسان	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

أعضاء اللجنة	
الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
السيد فؤاد قديري	" " " "
السيد عبد العزيز بنعزوز	فريق الأصالة والمعاصرة
السيد عبد الرحيم الكميلي	" " " "
السيد لحو المربوح	" " " "
السيد الحسين المخلص	" " " "
السيد علي العسري	فريق العدالة والتنمية
السيد سعيد السعدوني	" " " "
السيد احمد شد	الفريق الحركي
السيد يوسف محيي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
السيد عز الدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل

لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة

الحصيلة العامة

لأشغال عمل لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة

خلال السنة التشريعية 2015 - 2016

	دورة أكتوبر 2015	الفترة الفاصلة بين الدورتين	دورة أبريل 2016	السنة التشريعية 2015- 2016
عدد النصوص المصوت عليها	11	-	32	43
عدد الاجتماعات	6	1	2	9
مجموع ساعات العمل	15 ساعة و25 د	3 ساعات و15 د	6 ساعات	24 ساعة و40 د

لائحة النصوص القانونية المصوت عليها

دورة أكتوبر 2015	دورة أبريل 2016
مشاريع القوانين	مشاريع القوانين
1.مشروع قانون رقم 56.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 172 بشأن ظروف العمل في الفنادق والمطاعم والمنشآت المماثلة ، 1991، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الثامنة والسبعين بجنيف في 25 يونيو 1991. 2.مشروع قانون رقم 30.14 يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في الميدان الضريبي،الموقعة بستراسبورغ في 25 يناير 1988، كما تم تعديلها ببروتوكول 2010 والتي وقعت عليها المملكة المغربية بباريس في 21 ماي 2013. 3.مشروع قانون رقم 57.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الإطار للتعاون الموقع بالرباط في 17 أبريل 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بنما. 4.مشروع قانون رقم 92.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 12 ماي 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان حول التعاون والمساعدة المتبادلة في الميدان الجمركي. 5.مشروع قانون رقم 102.14 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال تدبير حالات الطوارئ، الموقع بالرباط في 13 يونيو 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان. 6.مشروع قانون رقم 03.15 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بندجامينا في 19 سبتمبر 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية تشاد. 7.مشروع قانون رقم 19.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون الثقافي والفني الموقع بالرباط في 3 فبراير2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الكويت. 8.مشروع قانون رقم 31.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال	1 -مشروع قانون رقم 69.14 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014 بين المملكة المغربية والبوسنة والهرسك. 2 -مشروع قانون رقم 75.14 يوافق بموجبه على اتفاقية المساعدة القانونية في الميدان الجنائي، الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014 بين المملكة المغربية والبوسنة والهرسك. 3 -مشروع قانون رقم 16.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول التعاون القضائي في الميدان الجنائي ، الموقعة بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار . 4 -مشروع قانون رقم 20.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم الموقعة بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار. 5 -مشروع قانون رقم 39.15 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم في مجال الملاحة التجارية، الموقعة بالرباط في 12 فبراير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غانا 6 -مشروع قانون رقم 52.15 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع ببيساو في 28 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا بيساو بشأن تشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.

دورة أكتوبر 2015	دورة أبريل 2016
مشاريع القوانين	مشاريع القوانين
الصحة، الموقع بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار. 9.مشروع قانون رقم 40.15 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون الإداري المتبادل في المسائل الجمركية، الموقعة بالدار البيضاء في 17 مارس 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. 10.مشروع قانون رقم 42.15 يوافق بموجبه على اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (يونيدروا) بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة،المعتمدة من قبل المؤتمر الدبلوماسي المنعقد بروما من 7 إلى 24 يونيو 1995 . 11.مشروع قانون رقم 53.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببيساو في 28 ماي 2015 بين المملكة المغربية وجمهورية غينيا بيساو لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.	7 -مشروع قانون رقم 54.15 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون في مجال الأمن والحكامة المحلية الموقع ببيساو في 28 ماي 2015 بين وزارة الداخلية للمملكة المغربية ووزارة الداخلية لجمهورية غينيا بيساو. 8 -مشروع قانون رقم 55.15 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي،الموقع بدكار في 21 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السنغال. 9 -مشروع قانون رقم 57.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية،الموقع بدكار في 25 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السنغال. 10 - مشروع قانون رقم 01.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 143 بشأن الهجرة في أوضاع اعتسافية وتعزيز تكافؤ الفرص و المعاملة للعمال المهاجرين،المسماة اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، 1975 ،المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الستين المنعقدة بجنيف في 24 يونيو 1975. 11 - مشروع قانون رقم 85.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة بتونس في 05 محرم 1437 (19 أكتوبر 2015) بين المملكة المغربية والجمهورية التونسية. 12 - مشروع قانون رقم 05.16 يوافق بموجبه على ميثاق تحدي الألفية المبرم في الرباط في 18 من صفر 1437 (30 نوفمبر 2015) بين حكومة المملكة (30 نوفمبر 2015) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، عبر هيئة تحدي الألفية وملحقاته. 13 - مشروع قانون رقم 82.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 5 أكتوبر 2015 بين حكومة المملكة المغربية ومجلس وزراء جمهورية ألبانيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل. 14 - مشروع قانون رقم 81.15 يوافق بموجبه على ملحق الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الطائفة الفرنسية لبلجيكا(فيدرالية والوني -بروكسيل) حول الوضعية القانونية للمؤسسات المدرسية البلجيكية التي تطبق البرنامج التعليمي لفيدرالية والوني - بروكسيل بالمغرب،الموقع بالرباط في فاتح أكتوبر 2015. 15 - مشروع قانون رقم 75.15 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بروما في 8 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن إنشاء مكتب قطري. 16 - مشروع قانون رقم 92.15 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية الدولية،المعتمد من طرف مؤتمر القمة الإسلامي الخامس المنعقد بالكويت في الفترة ما بين 26 و29 من جمادى الأولى 1407 (26 و29 يناير 1987). 17 - مشروع قانون رقم 72.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 14 أبريل 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل.

دورة أكتوبر 2015	دورة أبريل 2016
مشاريع القوانين	مشاريع القوانين
	18 - مشروع قانون رقم 06.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببورت لويس في 25 نوفمبر 2015 بين المملكة المغربية وجمهورية موريشيوس لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل. 19 - مشروع قانون رقم 07.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 25 يناير 2016 بين المملكة المغربية والجمهورية الديمقراطية لساوتومي وبرينسيبي لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل . 20 - مشروع قانون رقم 08.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية في المجال العسكري والتقني الموقعة بالرباط في 3 ربيع الأول 1437 15)ديسمبر 2015) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية. 21 - مشروع قانون رقم 09.16 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال المياه الموقعة بالرباط في فاتح جمادى الأولى 1436 (20فبراير2015)بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية . 22 - مشروع قانون رقم 15.16 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 25يناير 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الديمقراطية لساوتومي وبرينسيبي بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل. 23 - مشروع قانون رقم 16.16 يوافق بموجبه على اتفاقية مجلس أوروبا حول تزييف المنتوجات الطبية والمخالفات الشبيهة المهددة للصحة العمو مية، الموقعة بموسكو في 28 أكتوبر2011 . 24 - مشروع قانون رقم 18.16 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري الموقع بالرباط في 25 يناير 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الديمقراطية لساوتومي وبرينسيبي. 25 - مشروع قانون رقم 27.16 يوافق بموجبه على اتفاقية الموقعة بالرباط في 5 أبريل 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية سلوفينيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل. 26 - مشروع قانون رقم 31.16 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري الموقع بموسكو في 15 مارس 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية 27 - مشروع قانون رقم 32.16 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بموسكو في 15مارس 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل 28 - مشروع قانون رقم 33.16 يوافق بموجبه على اتفاقية النقل البحري الموقعة بالدوحة في 5 أبريل 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر 29 - مشروع قانون رقم 42.16 يوافق بموجبه على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، المعتمد بباريس في 12 ديسمبر 2015 . 30 - مشروع قانون رقم 69.15 يوافق بموجبه على البروتوكول المعدل لاتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية، المعتمد بجنيف في 27 نوفمبر 2014.

دورة أكتوبر 2015	دورة أبريل 2016
مشاريع القوانين	مشاريع القوانين
	31 - مشروع قانون رقم 84.15 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي حاليا) الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية بالمنظمة المذكورة في دورته السابعة والثلاثين بدوشنبيه (طاجيكيستان) من 18 إلى 20 ماي 2010 . 32 - مشروع قانون رقم 88.15 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للاتحاد الإسلامي للاتصالات السلكية واللاسلكية الذي اعتمده مؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي حاليا) في دورته الخامسة عشرة المنعقدة بصنعاء في ديسمبر 1984.

تصنيف النصوص القانونية المصوت عليها

		دورة أكتوبر 2015	دورة أبريل 2016
توزيع النصوص القانونية حسب مصدر الإحالة على المجلس	الحكومة	01	02
	مجلس النواب	10	15
توزيع النصوص القانونية حسب مآل التصويت	الإجماع	11	17
	الأغلبية	--	--
توزيع النصوص القانونية حسب التعديل	المعدّلة	--	--
	غير المعدلة	11	17
توزيع النصوص القانونية حسب طبيعتها القانونية	مشاريع قوانين تنظيمية	--	--
	مشاريع القوانين العادية	11	17
	مقترحات القوانين	-	--

إحصاءات حول الاجتماعات من خلال ترتيبها الكرونولوجي

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	حضور السيدات والسادة المستشارين						مجموع المدة الزمنية
			أعضاء اللجنة	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد الملاحظين	المجموع	
دورة أكتوبر 2015									
1	دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	23 نونبر 2015	7	٪ 41.17	4	5	1	8	2 ساعتين
2	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	25 نونبر 2015	10	٪ 58.82	4	3	1	11	2 ساعتين و10 دقائق
3	دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني	25 نونبر 2015	7	٪ 41.17	4	6	0	7	2 ساعتين و20 دقيقة
4	دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	26 نونبر 2015	6	٪ 35.29	5	6	3	9	3 ساعات و30 دقيقة
5	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون	27 نونبر 2015	10	٪ 58.82	3	4	12	22	4 ساعات
6	التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة.	9 دجنبر 2015	14	٪ 82,35	3	--	--	--	15 دقيقة
7	الدراسة و التصويت على مشاريع قوانين تهم 11 اتفاقية: 1.مشروع قانون رقم 56.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 172 بشأن ظروف العمل في الفنادق والمطاعم والمنشآت المماثلة ، 1991، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الثامنة والسبعين بجنيف في 25 يونيو 1991. 2.مشروع قانون رقم 30.14 يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في الميدان الضريبي،الموقعة بستراسبورغ في 25 يناير 1988، كما تم تعديلها ببروتوكول 2010 والتي وقعت عليها المملكة المغربية بباريس في 21 ماي 2013. 3.مشروع قانون رقم 57.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الإطار للتعاون الموقع بالرباط في 17 أبريل 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بنما. 4.مشروع قانون رقم 92.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 12 ماي 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان حول التعاون والمساعدة المتبادلة في الميدان الجمركي. 5.مشروع قانون رقم 102.14 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال تدبير حالات الطوارئ، الموقع بالرباط في 13 يونيو 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان. 6.مشروع قانون رقم 03.15 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بندجامينا في 19 سبتمبر 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية تشاد.	13 يناير 2015	4	٪29.41	2	11	1	5	1 ساعة واحدة و10 دقائق

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	حضور السيدات والسادة المستشارين						مجموع المدة الزمنية
			أعضاء اللجنة	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد الملاحظين	المجموع	
	7.مشروع قانون رقم 19.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون الثقافي والفني الموقع بالرباط في 3 فبراير2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الكويت. 8.مشروع قانون رقم 31.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصحة، الموقع بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار. 9.مشروع قانون رقم 40.15 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون الإداري المتبادل في المسائل الجمركية، الموقعة بالدار البيضاء في 17 مارس 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. 10.مشروع قانون رقم 42.15 يوافق بموجبه على اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (يونيدروا) بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة،المعتمدة من قبل المؤتمر الدبلوماسي المنعقد بروما من 7 إلى 24 يونيو 1995 . 11.مشروع قانون رقم 53.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببيساو في 28 ماي 2015 بين المملكة المغربية وجمهورية غينيا بيساو لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.								

الفترة الفاصلة بين دورتي أكتوبر وأبريل

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الأعضاء	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد الملاحظين	المجموع	مجموع المدة الزمنية
8	اجتماع مشترك طارئ للجنتي الخارجية بمجلسي البرلمان لتدارس مستجدات القضية الوطنية في ضوء الزيارة الأخيرة التي قام بها الأمين العام الأممي لمخيمات تندوف والمنطقة المغاربية وبعض الدول الافريقية.	11 مارس 2016	7	٪41.17	3	7	27	34	3 ساعات و15 دقيقة

دورة أبريل 2016

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الأعضاء	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد الملاحظين	المجموع	مجموع المدة الزمنية
9	الدراسة و التصويت على مشاريع قوانين تهم 17 اتفاقية: 1 مشروع قانون رقم 69.14 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014 بين المملكة المغربية والبوسنة والهرسك. 2 مشروع قانون رقم 75.14 يوافق بموجبه على اتفاقية المساعدة القانونية في الميدان الجنائي، الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014بين المملكة المغربية	27 أبريل 2016	7	41,17%	1	8	---	7	ساعة و 5 دقائق

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	حضور السيدات والسادة المستشارين						مجموع المدة الزمنية
			أعضاء اللجنة	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد الملاحظين	المجموع	
	والبوسنة والهرسك. 3 مشروع قانون رقم 16.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول التعاون القضائي في الميدان الجنائي ، الموقعة بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار . 4 مشروع قانون رقم 20.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم الموقعة بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار. 5 مشروع قانون رقم 39.15 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم في مجال الملاحة التجارية، الموقعة بالرباط في 12 فبراير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غانا. 6 مشروع قانون رقم 52.15 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع ببيساو في 28 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا بيساو بشأن تشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات. 7 مشروع قانون رقم 54.15 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون في مجال الأمن والحكامة المحلية الموقع ببيساو في 28 ماي 2015 بين وزارة الداخلية للمملكة المغربية ووزارة الداخلية لجمهورية غينيا بيساو. 8 مشروع قانون رقم 55.15 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي،الموقع بدكار في 21 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السنغال. 9 مشروع قانون رقم 57.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية،الموقع بدكار في 25 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السنغال. 10 - مشروع قانون رقم 01.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 143 بشأن الهجرة في أوضاع اعتسافية وتعزيز تكافؤ الفرص و المعاملة للعمال المهاجرين،المسماة اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)،1975،المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الستين المنعقدة بجنيف في 24 يونيو 1975. 11 - مشروع قانون رقم 85.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة بتونس في 05 محرم 1437 (19 أكتوبر 2015) بين المملكة المغربية والجمهورية التونسية. 12 - مشروع قانون رقم 05.16 يوافق بموجبه على ميثاق تحدي الألفية المبرم في الرباط في 18 من صفر 1437 (30 نوفمبر 2015) بين حكومة المملكة (30 نوفمبر 2015) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، عبر هيئة تحدي الألفية وملحقاته.								

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	حضور السيدات والسادة المستشارين						مجموع المدة الزمنية
			أعضاء اللجنة	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد الملاحظين	المجموع	
	13 - مشروع قانون رقم 82.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 5 أكتوبر 2015 بين حكومة المملكة المغربية ومجلس وزراء جمهورية ألبانيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل. 14 - مشروع قانون رقم 81.15 يوافق بموجبه على ملحق الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الطائفة الفرنسية لبلجيكا(فيدرالية والوني - بروكسيل) حول الوضعية القانونية للمؤسسات المدرسية البلجيكية التي تطبق البرنامج التعليمي لفيدرالية والوني - بروكسيل بالمغرب،الموقع بالرباط في فاتح أكتوبر 2015. 15 - مشروع قانون رقم 75.15 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بروما في 8 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن إنشاء مكتب قطري. 16 - مشروع قانون رقم 92.15 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية الدولية،المعتمد من طرف مؤتمر القمة الإسلامي الخامس المنعقد بالكويت في الفترة ما بين 26 و29								
	من جمادى الأولى 1407 (26 و29 يناير 1987). 17 - مشروع قانون رقم 72.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 14 أبريل 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل.								
10	الدراسة والتصويت على مشاريع قوانين تهم الموافقة على 15 اتفاقية دولية: 1. مشروع قانون رقم 06.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببورت لويس في 25 نوفمبر 2015 بين المملكة المغربية وجمهورية موريشيوس لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل. 2. مشروع قانون رقم 07.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 25 يناير 2016 بين المملكة المغربية والجمهورية الديمقراطية لساوتومي وبرينسيبي لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل . 3. مشروع قانون رقم 08.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية في المجال العسكري والتقني الموقعة بالرباط في 3 ربيع الأول 1437) 15ديسمبر 2015) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية.	29 يوليوز 2016	3	23,07 %	4	6	--	03	45 دقيقة

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	حضور السيدات والسادة المستشارين						مجموع المدة الزمنية
			أعضاء اللجنة	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد الملاحظين	المجموع	
	4. مشروع قانون رقم 09.16 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال المياه الموقعة بالرباط في فاتح جمادى الأولى 1436 (20فبراير 2015) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية . 5. مشروع قانون رقم 15.16 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 25يناير 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الديمقراطية لساوتومي وبرينسيبي بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل. 6. مشروع قانون رقم 16.16 يوافق بموجبه على اتفاقية مجلس أوروبا حول تزييف المنتوجات الطبية والمخالفات الشبيهة المهددة للصحة العمومية، الموقعة بموسكو في 28 أكتوبر2011. 7. مشروع قانون رقم 18.16 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري الموقع بالرباط في 25 يناير 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الديمقراطية لساوتومي وبرينسيبي. 8. مشروع قانون رقم 27.16 يوافق بموجبه على اتفاقية الموقعة بالرباط في 5 أبريل 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية سلوفينيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل. 9. مشروع قانون رقم 31.16 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري الموقع بموسكو في 15 مارس 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية 10. مشروع قانون رقم 32.16 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بموسكو في 15مارس 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل 11. مشروع قانون رقم 33.16 يوافق بموجبه على اتفاقية النقل البحري الموقعة بالدوحة في 5 أبريل 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر 12. مشروع قانون رقم 42.16 يوافق بموجبه على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، المعتمد بباريس في 12 ديسمبر 2015 . 13. مشروع قانون رقم 69.15 يوافق بموجبه على البروتوكول المعدل لاتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية، المعتمد بجنيف في 27 نوفمبر 2014. 14. مشروع قانون رقم 84.15 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي حاليا) الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية بالمنظمة المذكورة في دورته السابعة والثلاثين بدوشنبيه (طاجيكستان) من 18 إلى 20								
	ماي 2010 . 15. مشروع قانون رقم 88.15 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للاتحاد الإسلامي للاتصالات السلكية واللاسلكية الذي اعتمده مؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي حاليا) في دورته الخامسة عشرة المنعقدة بصنعاء في ديسمبر 1984.								
11	زيارة استطلاعية للمستشفى العسكري بالرباط	17 مايو 2016	5	33%	1	11	1	6	4 ساعات

النصوص القانونية وطلبات الاستماع قيد الدرس باللجنة

الجدول رقم 1 : النصوص القانونية قيد الدرس باللجنة	
مشاريع القوانين قيد الدرس	مقترحات القوانين قيد الدرس
مشروع قانون رقم 12.16 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان وزارة الشؤون الخارجية والتعاون.	----

الجدول رقم 2: طلبات الاستماع إلى الوزراء

الرقم	الموضوع	مقدم الطلب	تاريخ الإحالة إلى اللجنة	تاريخ الإحالة إلى الحكومة	كرونولوجيا الطلب
1	تداعيات الحكم القضائي الصادر عن المحكمة الأوربية والقاضي بإلغاء اتفاقية الفلاحة والصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوربي	فريق الأصالة والمعاصرة	11 ديسمبر 2015	16 ديسمبر 2015	- أحيل الطلب على وزير الشؤون الخارجية والتعاون بتاريخ 16 ديسمبر 2015. برمج اجتماع اللجنة بتاريخ 5 يناير 2016. وأجل إلى موعد لاحق بطلب من وزير الخارجية. لارتباطه بالتزام طارئ خارج ارض الوطن.
2	- تداعيات الحكم القضائي للمحكمة الأوربية حول الاتفاقية الفلاحية بين المغرب والاتحاد الأوربي	الفريق الا ستقلالي للوحدة والتعادلية	23 ديسمبر 2015	29 ديسمبر 2015	- أحيل الطلب على وزير الشؤون الخارجية والتعاون بتاريخ 29 ديسمبر 2015. برمج اجتماع اللجنة بتاريخ 5 يناير 2016. وأجل إلى موعد لاحق بطلب من وزير الخارجية. لارتباطه بالتزام طارئ خارج ارض الوطن.
3	- تصويت البرلمان الاوروبي على قرار توسيع صلاحيات المينورسو بالأقاليم الجنوبية				
4	- تدارس مستجدات العلاقات المغربية الموريتانية	الفريق الاشتراكي	06 يناير 2016	08 يناير 2016	- وجهت مراسلة للوزير المعني بتاريخ 08 يناير 2016
5	- انفلات الخطاب الديني في المساجد	فريق الأصالة والمعاصرة	04 فبراير 2016	5 فبراير 2016	- أحيل الطلب على وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بتاريخ 5 فبراير 2016
6	- خلفيات قرار الحكومة المغربية القاضي بتعليق الاتصال بالاتحاد الأوروبي بعد القرار محكمة العدل الأوروبية وقف استيراد المنتجات الفلاحية والبحرية القادمة من الأقاليم الجنوبية.	فريق الاتحاد المغربي للشغل	29 فبراير 2016	01 مارس 2016	- أحيل الطلب على وزير الشؤون الخارجية والتعاون بتاريخ 01 مارس 2016
7	- مستجدات قضية الوحدة الترابية.	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	11 ماي 2016	13 ماي 2016	- أحيل الطلب على وزير الخارجية والتعاون في 13 ماي 2016
8	- تدارس تداعيات عودة المملكة المغربية إلى منظمة الاتحاد الإفريقي.	فريق التجمع الوطني للأحرار	22 يوليوز 2016	25 يوليوز 2016	- أحيل الطلب على وزير الخارجية والتعاون في 25 يوليوز 2016

حصيلة حضور السيدات والسادة الوزراء لاجتماعات لجنة الخارجية و الحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة

دورة أكتوبر 2015		الفترة الفاصلة بين الدورتين		دورة أبريل 2016	
السادة الوزراء	عدد الاجتماعات	السادة الوزراء	عدد الاجتماعات	السادة الوزراء	عدد الاجتماعات
السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	01	* السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون * السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون	01	السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون	02
السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية	01				
السيد الوزير المكلف بإدارة الدفاع الوطني	01				
السيد المندوب السامي	01				
* السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون * السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون	01				
السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	01				

السيدات والسادة أعضاء لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة

أعضاء مكتب اللجنة		
المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
رئيس اللجنة	السيد محمد الرزمة	التجمع الوطني للأحرار
الخليفة الأول	السيد عمر مورو	الاتحاد العام لمقاولات المغرب
الخليفة الثاني	السيد سعيد زهير	الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
الخليفة الخامس	السيد نبيل الأندلوسي	العدالة والتنمية
الخليفة السادس	السيد عبد العزيز بوهدود	التجمع الوطني للأحرار
الأمين	السيد بنمبارك يحفظه	الحركي
مساعد الأمين	السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي	الاتحاد المغربي للشغل
المقرر	السيد أحمد بولون	الاتحاد الاشتراكي
أعضاء اللجنة		
الاسم		الفريق أو المجموعة البرلمانية
السيد حما أهل بابا		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
السيد محمد الشيخ بيد الله		فريق الأصالة والمعاصرة
السيد الحبيب بنطالب		" " " "
السيد عبد الإله الحلوطي		فريق العدالة والتنمية
السيد سيدي صلوح الجماني		الفريق الحركي

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

الحصيلة العامة لأشغال عمل لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية خلال السنة التشريعية 2015 2016-

	دورة أكتوبر 2015	الفترة الفاصلة بين الدورتين	دورة أبريل 2016	السنة التشريعية 2015- 2016
عدد النصوص المصوت عليها	-	4	6	10
عدد الاجتماعات	7	5	12	24
مجموع ساعات العمل	19 ساعة و10 د	7 ساعات و30 د	22 ساعة	48 ساعة و40د

لائحة النصوص القانونية المصوت عليها

الفترة الفاصلة بين دورة أكتوبر 2015 ودورة أبريل 2016	دورة أبريل 2016
مشاريع القوانين	مشاريع القوانين
- مشروع قانون 87.14 يقضي بتغيير القانون رقم 016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية - مشروع قانون 106.14 يقضي بتغيير القانون رقم 016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية - مشروع قانون رقم 94.12 يتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري. - مشروع قانون رقم 106.12 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.	- مشروع قانون رقم 40.13 يتعلق بمدونة الطيران المدني. - مشروع قانون رقم 116.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق. - مشروع قانون رقم 02.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري خلال الحملات الانتخابية الاستفتائية. - مشروع قانون رقم 66.12 يتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء. - مشروع قانون تنظيمي 21.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية - مشروع قانون تنظيمي رقم 20.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب.

تصنيف النصوص القانونية المصوت عليها

		الفترة الفاصلة بين دورة أكتوبر 2015 ودورة أبريل 2016	دورة أبريل 2016
توزيع النصوص القانونية حسب مصدر الإحالة على المجلس	الحكومة	--	--
	مجلس النواب	04	06
توزيع النصوص القانونية حسب مآل التصويت	الإجماع	04	05
	الأغلبية	--	01
توزيع النصوص القانونية حسب التعديل	المعدلة	--	03
	غير المعدلة	04	03
توزيع النصوص القانونية حسب طبيعتها القانونية	مشاريع قوانين تنظيمية	--	02
	مشاريع القوانين العادية	04	04
	مقترحات القوانين	--	--

وتجدر الإشارة إلى أنه قد صادقت لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بعد انتهاء دورة أبريل 2016 على مشروع مرسوم بقانون رقم 2.16.814 يتعلق بإخضاع العاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية لقواعد الانضباط العسكري. وذلك تفعيلا لمقتضيات الفصل 81 من الدستور.

3-الإسهام التشريعي من خلال التعديلات المقدمة

الفترة الفاصلة بين دورة أكتوبر 2015 ودورة أبريل 2016			دورة أبريل 2016		
النص القانوني	عدد التعديلات المقدمة	عدد التعديلات المقبولة	النص القانوني	عدد التعديلات المقدمة	عدد التعديلات المقبولة
مشروع قانون 87.14 يقضي بتغيير القانون رقم 016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية	-	-	مشروع قانون رقم 40.13 يتعلق بمدونة الطيران المدني	40	31 تعديل
مشروع قانون 106.14 يقضي بتغيير القانون رقم016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية	-	-	مشروع قانون رقم 116.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2010)	81	16 تعديل
مشروع قانون رقم 94.12 يتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري.	-	-	مشروع قانون رقم 02.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.	--	----
مشروع قانون رقم 106.12 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.	18	--	مشروع قانون تنظيمي رقم 20.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب	لم يعدل	----
			مشروع قانون تنظيمي رقم 20.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب	لم يعدل	---
			مشروع قانون رقم 66.12 يتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء	10	10 تعديلات

إحصاءات حول الاجتماعات من خلال ترتيبها الكرونولوجي

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	حضور السيدات والسادة المستشارين						مجموع المدة الزمنية
			أعضاء اللجنة	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد الملاحظين	المجموع	
دورة أكتوبر 2015									
1	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك	23 نونبر 2015	13	68.42%	0	6	7	20	أربع ساعات و30د
2	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السكنى وسياسة المدينة	25 نونبر 2015	12	63.15%	0	7	3	15	أربع ساعات
3	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعمير وإعداد التراب الوطني	27 نونبر 2015	10	52.63%	5	4	3	13	ساعتان و45 دقيقة
4	دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية	30 ننبر 2015	12	63.15%	4	3	25	37	ثلاث ساعات
5	مواصلة دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية	2 دجنبر 2015	11	57.89%	4	4	13	24	ثلاث ساعات وربع
6	مواصلة الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك	7 دجنبر 2015	8	42.10%	4	7	6	14	ساعة و10د
7	التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية	9 دجنبر 2015	16	84.21%	0	3	0	16	30 د
الفترة الفاصلة بين دورة أكتوبر 2015 ودورة ابريل 2016									
8	دراسة مشروع قانون 87.14 يقضي بتغيير القانون رقم 016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية	29 فبراير 2016	10	52.63%	02	07	02	12	25 دقيقة
9	دراسة مشروع قانون 106.14 يقضي بتغيير القانون رقم 016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية	29 فبراير 2016	10	52.63%	02	07	02	12	40 دقيقة
10	دراسة مشروع قانون رقم 40.13 يتعلق بمدونة الطيران المدني	فاتح مارس 2016	03	15.87%	04	12	03	06	15 دقيقة
12	دراسة مشروع قانون رقم 94.12 يتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري.	15 مارس2016	08	42.10%	07	04	04	12	ساعة ونصف
13	دراسة مشروع قانون رقم 106.12 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.	15 مارس2016	08	42.10%	07	04	04	12	ساعة و45 دقيقة
14	البت في التعديلات والتصويت على شروع قانون رقم 106.12 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.	24 مارس 2016	02	31.57%	02	11	04	06	ساعة وربع
15	دراسة مشروع قانون رقم 40.13 يتعلق بمدونة الطيران المدني	7 أبريل 2016	03	15.78%	15	01	03	06	45 دقيقة
	دراسة مشروع قانون رقم 116.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431(11 فبراير 2010)	7 أبريل 2016	03	15.78%	15	01	03	06	45 دقيقة

دورة أبريل 2016									
الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الأعضاء	النسبة المئوية للحضور	عدد المعتذرين	عدد المتغيبين	عدد الملاحظين	المجموع	مجموع المدة الزمنية
16	مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 40.13 يتعلق بمدونة الطيران المدني	14 أبريل 2016	03	15.78%	08	07	03	06	ساعتان و40 دقيقة
17	البت في التعديلات والتصويت على مواد مشروع قانون رقم 40.13 يتعلق بمدونة الطيران المدني	20ابريل 2016	08	42.10%	01	10	03	11	ساعة و15 دقيقة
18	دراسة مشروع قانون رقم 02.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية	27 أبريل 2016	11	52.63%	05	03	16	27	ساعتان و45 دقيقة
19	مشروع قانون رقم 116.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431(11 فبراير 2010)	3 ماي 2016	03	16.66%	08	07	03	06	ساعتان
20	البت في التعديلات والتصويت على مواد رقم 116.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431(11 فبراير 2010)	17 ماي 2016	08	42.10%	04	06	05	13	ثلاث ساعات و15 دقيقة
21	دراسة مشروع قانون رقم 02.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية	13 يونيو 2016	09	56.25%	03	05	11	20	ساعتان و20 دقيقة
22	دراسة مشروع قانون رقم 66.12 يتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.	18 يونيو 2016	02	11.76%	06	09	لا أحد	02	ساعة و45 دقيقة
23	دراسة مشروع قانون تنظيمي رقم 20.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، ومشروع القانون التنظيمي رقم 21.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.	22 يوليوز 2016	06	31.57%	08	03	10	16	أربع ساعات
24	مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 66.12 يتعلق بمراقبة وزجر المخالفات ي التعمير والبناء	29 أبريل 2016	03	16.66%	03	11	01	04	ساعة و 15 دقيقة

5- حصيلة حضور السيدات والسادة الوزراء لاجتماعات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

دورة أكتوبر 2015		الفترة الفاصلة بين الدورتين		دورة أبريل 2016	
السادة الوزراء	عدد الاجتماعات	السادة الوزراء	عدد الاجتماعات	السادة الوزراء	عدد الاجتماعات
وزير الداخلية	2	وزير التجهيز والنقل واللوجستيك	3	وزير الداخلية	3
وزير التجهيز والنقل واللوجستيك	1	وزير السكنى وسياسة المدينة	3	الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية	2
الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل.	1	وزير التعمير وإعداد التراب الوطني	2	وزير التجهيز والنقل واللوجستيك	1
وزير السكنى وسياسة المدينة	1	-	-	الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل.	3
وزير التعمير واعداد التراب الوطني	1	-	-	وزير التعمير وإعداد التراب الوطني	2

النصوص القانونية وطلبات الاستماع قيد الدرس باللجنة

الجدول رقم 1: النصوص القانونية قيد الدرس باللجنة

مشاريع القوانين قيد الدرس	مقترحات القوانين قيد الدرس
مشروع قانون رقم 39.13 بإعادة تنظيم المدرسة الحسنية للأشغال العمومية.	مقترح قانون بتعديل المادة 16 من الظهير الشريف رقم 1.02.239 الصادر في رجب 1423 (الموافق ل 3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية.
مشروع قانون رقم 84.13 مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية.	
مشروع قانون رقم 13.16 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية للسكنى وسياسة المدينة	

الجدول رقم 2: طلبات الاستماع إلى الوزراء

الرقم	الموضوع	مقدم الطلب	تاريخ الإحالة إلى اللجنة	تاريخ الإحالة إلى الحكومة	كرونولوجيا الطلب
01	طلب عقد اجتماع مشترك للجنة والشؤون الثقافية التعليم والاجتماعية ولجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بحضور وزير الداخلية ووزير التربية الوطنية والتكوين المهني لدراسة وضعية أساتذة المراكز الجهوية والتدخل الأمني العنيف خلال وقفاتهم الاحتجاجية يوم 07 يناير 2016	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	8 يناير 2016	26 يناير 2016	تمت مراسلة رئيس مجلس المستشارين بتاريخ 21 يناير 2016 من طرف رئيسي اللجنتين. لاتخاذ التدابير اللازمة في الموضوع. - أحيل الطلب على الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان في 26 يناير 2016.
02	دراسة وتقييم نتائج عقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية، وذلك بعد انتهاء العقد 2010-2015.	مجموعة العمل التقدمي	27 يناير 2016	5 فبراير 2016	توصلت اللجنة في 29 فبراير 2016 بجواب الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان مفاده اقتراح الوزارة المنتدبة المكلفة بالنقل القيام بزيارة ميدانية لقاعدة الاشغال بالقنيطرة يوم 15 مارس 2016.

السيدات والسادة أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

أعضاء مكتب اللجنة		
المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
رئيس اللجنة	السيد المهدي عثمون	الفريق الحركي
الخليفة الأول	السيد البشير العبدلاوي	فريق العدالة والتنمية
الخليفة الثاني	السيد الحسن سليغوة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
الخليفة الثالث	السيدة وفاء القاضي	فريق الاتحاد المغربي للشغل
الخليفة الرابع	السيد المختار صواب	الفريق الاشتراكي
الخليفة الخامس	السيد محمود عرشان	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
الخليفة السادس	السيد الطيب البقالي	الفريق الحركي
الأمين	السيد محمد أبا حنيني	فريق التجمع الوطني للأحرار
المقرر	السيد عبد الرحيم الكامل	فريق الأصالة والمعاصرة

أعضاء اللجنة	
الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
السيد النعم ميارة	
السيد محمد سالم بنمسعود	
السيد محمد مكنيف	فريق الأصالة والمعاصرة
السيد عبد الكريم الهمس	
السيد مصطفى الخلفيوي	
السيد عبد السلام سي كوري	فريق العدالة والتنمية
السيد امبارك الصادي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

الفهرس

الجزء الأول: الجلسات العامة

تقديم 9

- **المحور الأول: الحصيلة الإجمالية لأشغال الجلسات العامة خلال السنة التشريعية 2015-2016** 13
- **المحور الثاني: حصيلة أشغال الجلسات العامة خلال دورة أكتوبر 2015:** 17
- **المحور الثالث: ملخص أشغال الدورة الاستثنائية (12 مارس 2016)** 51
- **المحور الرابع: حصيلة حصيلة أشغال الجلسات العامة خلال دورة أبريل 2016:** 55
- **الملحق:** 93

- ملخصات حول الجلسات العامة المنعقدة خلال دورة أكتوبر 2015..... 95

- ملخصات حول الجلسات العامة المنعقدة خلال دورة أبريل 2016 151

- لائحة أعضاء مجلس المستشارين المنتخبين برسم اقتراع 2 أكتوبر2015 والتغييرات التي لحقت بها 211

الجزء الثاني: اللجان الدائمة

تقديم 221

- **المحور الأول: الحصيلة الإجمالية للأنشطة التشريعية والرقابية للجان الدائمة** 225

- مجموع اجتماعات وساعات العمل التشريعي..... 227

- مجموع النصوص القانونية المصادق عليها..... 227

- معدلات حضور السيدات والسادة المستشارين في الاجتماعات بحسب اللجان الدائمة..... 228

الفهرس

- حصيلة حضور السيدات والسادة الوزراء لاجتماعات اللجان الدائمة..... 228

- **المحور الثاني: الحصيلة المفصلة لكل لجنة دائمة 231**

- لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان..... 233

- لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية..... 240

- لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية 247

- لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية..... 257

- لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة..... 265

- لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية..... 276